



The question of religion in the Syrian Constitutions: historical and comparative review

LSE Research Online URL for this paper: <http://eprints.lse.ac.uk/103660/>

Version: Published Version

Monograph:

Turkmani, Rim and Draji, Ibraim (2019) The question of religion in the Syrian Constitutions: historical and comparative review. Legitimacy and Citizenship in the Arab World. Conflict Research Programme, London School of Economics and Political Science, London, UK.

Reuse

Items deposited in LSE Research Online are protected by copyright, with all rights reserved unless indicated otherwise. They may be downloaded and/or printed for private study, or other acts as permitted by national copyright laws. The publisher or other rights holders may allow further reproduction and re-use of the full text version. This is indicated by the licence information on the LSE Research Online record for the item.

المسألة الدينية في الدساتير السورية

مسح تاريخي ومقارن

د. إبراهيم دراجي
د. ريم تركماني



This publication is also available in English under the title: The Question of Religion in Syria's Constitutions: Historical and Comparative Review

This publication was made possible by a grant from Carnegie Corporation of New York. The statements made and views expressed are solely the responsibility of the author.

صورة الغلاف: شعار لحملة لمواجهة التطرف في شمال غرب سوريا مأخوذ من آية من القرآن الكريم (كفرنبيل آذار 2014).

الآراء والآراء المعبر عنها في هذا البحث هي آراء المؤلفين ولا تمثل بالضرورة آراء كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE).
يصرح باستنساخ مقتبسات من هذا البحث مجاناً ومن دون إذن كتابي، شريطة الإشارة إلى المصدر الأصلي مع ذكر العنوان الكامل للبحث وتاريخ نشره وأسماء المؤلفين البحث وذكر الـ LSE وبرنامج المواطنة والشرعية في العالم العربي.

للتواصل والاستفسار: Id.Syria@lse.ac.uk

All rights reserved
حقوق الطبع والنشر © 2019 LSE.
جميع الحقوق محفوظة

حول برنامج الشرعية والمواطنة في العالم العربي:

«برنامج الشرعية والمواطنة في العالم العربي» هو أحد البرامج البحثية التابعة لوحدة أبحاث الصراع والمجتمع المدني في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية LSE. ينظر البرنامج في الفجوة في مفهوم الشرعية بين المحلي والخارجي في العالم العربي. فمنظور المواطنين المحليين لما هو شرعي يتصف بموضوعية مستمدة من تجربتهم العملية ومن ثقافتهم؛ فيما يحمل صناع القرار الخارجيين غالباً مفهوم إجرائي عن الشرعية منفصل عن مفهومها المحلي وينتج عنه مسارات وإجراءات يراها المجتمع المحلي بعيدة عنه. كما يبحث البرنامج في كيفية العمل على تأجيج الهويات الإقصائية مثل الهويات الطائفية والقومية، عمداً من قبل النخب الحاكمة وبعض الجهات الخارجية وإقحامها في الخطاب العام والدساتير والقوانين كوسيلة لتجاهل المطالب الديمقراطية وحرف مسارها وإعاقة احتمالات بناء الشرعية.

وتُعدّ التجربة السورية محور المشروع، إلا أن ذلك لا يحول دون إجراء تحليل مقارنة لاستخلاص الدروس ذات الصلة المستفادة من لبنان والعراق، حيث كانت اتفاقيات تقاسم السلطة القائمة على أساس عرقي وطائفي أساس عمليات بناء السلام وكتابة الدستور.

إن سلسلة أوراق العمل البحثية هي سلسلة أوراق ينشرها البرنامج تباعاً، وتُعدّ بدراسة قضايا محورية في بناء الشرعية والديمقراطية وتشكيل الهوية في سوريا من منظور دستوري، وذلك بإجراء مسح تاريخي لتطوّر التعامل مع هذه القضايا في الدساتير السورية المتعاقبة منذ أول دستور سوري أنجز عام 1920 وحتى يومنا هذا، إلى جانب النظر في تطوّر التعاطي مع هذه القضايا، وكيفية تداولها وفق السياق التاريخي، وتقديم الحلول والمقترحات حول التعاطي مع هذه القضايا في وقتنا الراهن بعد إجراء تحليل مقارنة لكيفية تعاطي دساتير أخرى معها.

يقوم على البرنامج فريق عمل من الخبراء والباحثين، وتديره د. ريم تركماني.

للمزيد من المعلومات يمكن زيارة موقع المشروع: <http://dustoor.org>

الفهرس

05.....	مقدّمة البحث ومنهجيته.....	1
08.....	مكانة الدين في الدساتير السورية المتعاقبة.....	2
08.....	دين الحاكم ودين الدولة.....	2.1
15.....	القسم الذي يؤدّيه الحاكم.....	2.2
17.....	احترام حرية الأديان والمعتقدات.....	2.3
18.....	عدم التمييز على أساس الدين.....	2.4
19.....	إخضاع الأحوال الشخصية للطوائف الدينية.....	2.5
22.....	الدين والتشريع.....	2.6
24.....	حظر القيام بأي نشاط سياسي على أساس ديني.....	2.7
25.....	التعليم الديني.....	2.8
26.....	كيفية تعامل بعض الدساتير المُقارنة لدول غير عربية مع المسألة الدينية.....	3
26.....	الدساتير القائمة على العلمانية.....	3.1
27.....	الدساتير القائمة على الاستيعاب التعددي.....	3.2
29.....	الدساتير التي تعترف بديانة رسمية للدولة.....	3.3
30.....	كيفية تعامل بعض الدساتير العربية مع المسألة الدينية.....	4
30.....	دستور العراق لسنة 2005.....	4.1
33.....	دستور تونس 2014.....	4.2
34.....	الدستور المصري لسنة 2014.....	4.3
36.....	الدستور اللبناني لسنة 1926.....	4.4
39.....	توصيات لمواجهة عوائق عملية كتابة الدستور وتناول المسألة الدينية في سوريا.....	5
39.....	توصيات التعامل مع التحديات الإجرائية.....	5.1
40.....	توصيات حول كيفية التعامل دستورياً مع القضايا المثيرة للشقاق بشكل عام.....	5.2
41.....	توصيات حول التعامل مع المسألة الدينية في سياق العملية الدستورية السورية.....	5.3
42.....	قانون الأحوال الشخصية المدني الاختياري.....	5.4
46.....	خاتمة.....	6
48.....	قائمة المراجع.....	7

والمحافظة على حرية جميع المعتقدات. وضمن التيار المدني ينادي البعض بشكل صريح بالعلمانية بينما يستعيز البعض الآخر عن هذا المصطلح بالمطالبة بدولة مدنية² لأسباب متعددة³.

تُعنى هذه الورقة بتحديد كيفية تعاطي الدساتير السورية المختلفة مع مسألة الدين، بالاعتماد على المنهج التاريخي وبالاستناد إلى المصادر الأولية من وثائق وسجلات، والمصادر الثانوية من خلال رصد الدساتير السورية خلال الفترة بين سنة 1920 وسنة 2012 والمداولات التي رافقتها. كما تستعرض الورقة موقف الدساتير المُقارنة من هذه المسألة بما في ذلك دساتير مُنتقاة من بعض الدول العربية، وصولاً لعرض أفكار حول كيفية التعاطي مع هذه المسألة الإشكالية في أية عملية دستورية قادمة. علماً أنه تم التركيز بصورة أساسية فقط على الدساتير التي دخلت حيز النفاذ بصورة فعلية وليس المشاريع التي كانت قائمة دون أن تدخل حيز النفاذ الفعلي، وتم استثناء دستور 1920 من هذا القيد إذ تم عرضه بصورة تفصيلية رغم عدم دخوله حيز النفاذ، وذلك لما له من قيمة تاريخية وسياسية ودستورية كبيرة بوصفه مشروع الدستور السوري الأول، وهو الأساس الذي بُنيت عليه العديد من النصوص الدستورية اللاحقة، ولكون المناقشات التي رافقت صياغة مشروعه أثناء جلسات المؤتمر السوري العام بين عامي 1919 - 1920 تكشف بوضوح وشفافية كيف كان الآباء الدستوريون المؤسسون يفكرون ويتناقشون ويصوغون العديد من المبادئ والقواعد الدستورية التي لا زال بعضها نافذاً حتى يومنا هذا رغم مضي مئة عام على صياغتها. كما تكشف تلك المناقشات عن مفارقة جذيرة بالملاحظة وهي أن المشرعين الدستوريين اللاحقين قد تراجعوا عن الكثير من المبادئ الدستورية القيمة التي أقرها الآباء المؤسسون منذ عقود وأسست وقتها لدولة مدنية ديمقراطية معاصرة.

تمثل قضية مكانة الدين في الدولة وعلاقته بالسياسة مسألة محورية في تحديد طبيعة ومصادر شرعية النظام القائم وملامحه من جهة وبيان حدود حقوق الأفراد، نساء ورجالاً، وحررياتهم من جهة أخرى، وذلك لما لها من انعكاس مباشر على مستويين أولهما علاقة الأشخاص بالطرف الذي يمسك بزمام السلطة السياسية في الدولة، فاستناد من يمسك بالسلطة إلى شرعية دينية يمكن أن يضيف ضرباً من القدسية على شخصه، قد تعوق الحق في مراقبته ومساءلته في طريقة حكمه كما تعوق قبوله بأن حقوق الأشخاص وحررياتهم هي حدّ لسلطته عليه احترامه. أما ثانيهما فعلاقة الأشخاص بالقوانين التي تحكمهم، والتي هي الأخرى إذا كانت تقدّم على أنها منبثقة عن شريعة سماوية سيكون لها من القدسية ما يقصي المواطنين والمواطنات، وهم المعنيين بالأساس بهذه القوانين، من الحق في المشاركة في وضع هذه القوانين وفي تعديلها وتطويرها وفق مقتضيات الحياة الاجتماعية المتغيرة، كما تحول دون حقّهم في تقييمها أو نقدها¹.

تتناقش هذه الورقة مسألة الدين في الدستور السوري، وهي مسألة يُتوقع أن تُثير إشكاليات عديدة في أية عملية دستورية قادمة بسبب الانقسام الكبير حول هذه المسألة، ليس بين الموالين والمعارضين كما هي حال بقية الانقسامات الأخرى في الدستور، وإنما بين تيارين؛ تيار محافظ يُطالب بإبراز مكانة الدين وتعزيز دوره في سياسة الدولة وحياة الأفراد الخاصة على حدّ سواء، وتيار مدني يُنادي بأن يقوم الدستور الجديد على مبدأ تحييد الدولة عن الدين فيما يتعلق بالقوانين العامة، ومنح الأفراد حق الخيار بالخضوع للقوانين التي تتوافق مع عقائدهم وذلك فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية، وأن يكون صنع القرار في الدولة قائم على أساس الصالح العام، وعبر مؤسسات سياسية وقانونية لا تكون قراراتها محكومة أو متأثرة بالمؤسسات أو المراكز الدينية، ويرى أن هذه هي الطريقة الوحيدة لاحترام التنوع الديني الموجود في سوريا

¹ إبراهيم دراجي، هدى الصدة، سلسيل القليبي: دراسة مقارنة حول التحولات الدستورية في المنطقة العربية من المنظور الجندي. المحررتان: بوريانا جونسون وليليان هالس. فرنش، منشورات المبادرة النسوية الأوروبية، باريس، ص 70. متوفر على الرابط:

<https://bit.ly/2MQaEJz>

² يُستخدم مصطلح الدولة المدنية للدلالة على معنيين؛ أولهما الدولة التي لا تتدخل فيها القوات العسكرية في شؤون الدولة، وتخضع لسيطرة المدنيين. وثانيهما هو الدولة العلمانية أو الدولة التي يكون الدين فيها مستقلاً بوضوح عن الشؤون العامة.

³ انظر مثلاً تقرير "العلمانية المغدورة في سوريا" لمحمد ديبو، منشورات موقع الأوان، تاريخ 8/12/2013 متوفر على الرابط:

<https://bit.ly/2mkLMyH>

إن الدساتير السورية محل البحث والتي تشملها هذه الورقة هي:

السورية والصادر عن رئيس الجمهورية بموجب المرسوم رقم 208 تاريخ 13/3/1973 بعد الاستفتاء عليه.

01. دستور 1920: القانون الأساسي للمملكة السورية

الذي وضعه المؤتمر السوري خلال الجلسات التي عقدها بين 3 حزيران/يونيو 1919 و 19 تموز/ يوليو 1920، ولم يدخل حيز التنفيذ بسبب اجتياح الجيش الفرنسي لسوريا.

02. دستور 1930: الذي بدء العمل عليه 1928 و نشر

بقرار من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية بتاريخ 14 أيار/مايو 1930 والذي تم تعطيل العمل به عدة مرات خلال مرحلة الانتداب الفرنسي على سوريا.

03. دستور 1950: الذي أقرته الجمعية التأسيسية

السورية بتاريخ 5 أيلول/سبتمبر 1950.

04. دستور 1953: الصادر بتاريخ 11/7/1953 بقرار

عن رئيس المجلس العسكري الأعلى.

05. دستور 1958: الصادر بتاريخ 5/3/1958 بقرار

عن الرئيس جمال عبد الناصر.

06. دستور 1961: الدستور المؤقت للجمهورية العربية

السورية بعد الانفصال عن مصر.

07. دستور 1962: الصادر بتاريخ 13/9/1962.

08. دستور 1964: الصادر بتاريخ 24/4/1964

بموجب قرار المجلس الوطني لقيادة الثورة.

09. دستور 1971: الدستور المؤقت للجمهورية

العربية السورية والصادر بتاريخ 16/2/1971 بموجب قرار القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

10. دستور 1973: الدستور الدائم للجمهورية العربية

11. دستور 2012: الدستور الحالي للجمهورية العربية

السورية والصادر خلال سنوات الحرب، وهو النافذ حالياً بعد أن أعدته لجنة تم تعيينها بقرار جمهوري وخضع مشروعها للاستفتاء العام.

وتم تجاوز بعض المشاريع الدستورية التي لم تدخل حيز النفاذ كما سبقت الإشارة.

وقد صيغت هذه الدساتير وفق مسارات إجرائية متباينة بحسب السياق التاريخي⁴، ويمكن القول إن الدساتير التي كُتبت عبر جمعية تأسيسية مُنتخبة وواكبتها مداولات تمت في جو نسبي من الحرية بما يجعلها مؤشراً معقولاً حول نقاش مكانة الدين في الدستور؛ هي بشكل رئيسي دستور 1920 والذي تأتي أهميته من كونه أول مشروع دستور لسوريا، ودستور 1930 والذي على الرغم من أنه كُتب في فترة انتداب؛ فإنه كُتب من قبل لجنة تأسيسية منتخبة تبين سجلات مداولاتها أنها كانت ترفض الانصياع لإرادة سلطة الانتداب بشكل مستمر، ودستور 1950 والذي كان أول دستور يُكتب من قبل جمعية تأسيسية بعد إنهاء الانتداب الفرنسي. أما باقي الدساتير فإما أنها كُتبت من قبل لجنة مُعيّنة في مرحلة اضطرابات وانهيارات عسكرية أو صدرت بموجب قرارات من القيادة القطرية لحزب البعث أو عن مجلس معين من قبلها كما هي حال دستور 1973، أو عن لجنة عينها الرئيس كما هي حال دستور 2012. ولهذه الأسباب نستشهد ضمن هذه الورقة بمداولات اللجان التأسيسية لدساتير 1920، 1930، 1950، خاصة وأن جميع محاضر جلساتها موثقة، الأمر الذي تفتقده بقية الدساتير الأخرى.

وكان المؤتمر السوري العام الذي أنجز دستور 1920 قد أصدر مع هذا الدستور وثيقة من 16 صفحة أسماها "مضبطة الأسباب الموجبة لوضع لائحة القانون الأساسي-الدستور"، تعرض السياق الذي كُتب فيه الدستور وتشرح الأسباب التي جعلت المؤتمر يتبنى خيارات دون غيرها، وقد وُقعت هذه الوثيقة باسم محرر المضبطة باسم اللجنة مندوب طرابلس عثمان سلطان. وسنستشهد بهذه الوثيقة ضمن هذه الورقة بالإضافة إلى نص الدستور نفسه.

⁴ لمراجعة هذه المسارات يمكن العودة إلى مبحث "المسار الإجرائي للدساتير السورية المتعاقبة"، من دراسة "سوريا: بدائل دستورية" الصادرة عن برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، الإسكوا. 2018 والمتوفرة على الرابط: <https://bit.ly/37f3MNL>

ينبغي التوضيح بدايةً إلى أن هذه ورقة علمية لا تستهدف الترويج لخيار دون الآخر، ولا المسّ بقيم أو معتقدات أي جهة أو فرد سواء كان مصدر هذه القيم والمعتقدات ديني أو مدني، ولا تدرج، بالتالي، في سياق أي خلاف أو انقسام سياسي قائم وإنما تسعى إلى عرض علمي تحليلي ومقارن لما هو قائم في سورية لجهة علاقة الدين بالدستور، وكيفية التعاطي مع هذه المسألة منذ مشروع الدستور السوري الأول سنة 1920 ولغاية الآن، وتعرض كيفية تعاطي الدساتير العربية أو الأجنبية المقارنة مع هذه المسألة، كما تقدّم من واقع تلك السوابق والتجارب والخبرات خيارات ومقترحات لتجاوز بعض القضايا الإشكالية التي قد تُثير الخلاف والانقسام في سياق أي عملية دستورية مستقبلية، مع التأكيد أن أي نص أو خيار سيتم تبنيه ينبغي أن يخضع للنقاش والقبول أو التوافق من قبل السوريين والسوريات أنفسهم، مدنيين ومتدينين، دون اقضاء أو استئثار بالرأي أو القرار وذلك حتى يؤدي الدستور دوره كعقد اجتماعي جامع لكل أفراد الشعب ومكوناته.

العربية حكومة ملكية مدنية نيابية عاصمتها دمشق الشام ودين ملكها الإسلام⁵. ومن المُلَفَت للانتباه أنه تم النص في المادة ذاتها على "الحكومة المدنية" في تلك الفترة الزمنية المبكرة، خاصة أنه وبعد قرن كامل من اعتماد نص تلك المادة لا يزال السوريون في خلاف حول مدى قدرتهم على إدخال كلمة "مدنية" إلى الدستور السوري مُجدداً.

وقد قدم أعضاء المؤتمر السوري العام الذين صاغوا هذا الدستور موجبات هذا الخيار ضمن وثيقة "مضبطة الأسباب الموجبة لوضع لائحة القانون الأساسي-الدستور" حيث ورد فيها: "ولهذا فقد جعلت المادة الأولى من اللائحة (أن حكومة البلاد العربية السورية حكومة ملكية نيابية عاصمتها دمشق الشام ودين ملكها الإسلام). أريد بذلك أن تكون البلاد نيابية مدنية تتجلى فيها حاكمية الأمة لتكون حاكمية نفسها بنفسها، وأن لا يُتْرَك للعوامل الدينية البحتة مجال في السياسة والأحكام العمومية، مع احترام حرية الأديان والمذاهب التي في البلاد بلا تفريق بين طائفة وأخرى، والاحتفاظ بما يتعلّق بالاعتقادات المذهبية والمعاملات الشخصية حيث تبقى حرة تبعاً للطبوس، والتعاليم الدينية بلا أدنى تقييد أو معارضة"⁶.

وبموجب رسائل رشيد رضا رئيس المؤتمر السوري العام فإن المداولات التي أدت للتوافق حول هذه المادة تضمّنت مقترحين، الأول يدعو لأن ينص الدستور على أن الدولة لا دينية، والثاني يدعو لأن ينص الدستور على أن الدولة إسلامية وأن التوافق كان بالعدول عن ذكر ما إذا كانت الدولة لا دينية أو إسلامية مقابل أن ينص الدستور على أن دين الملك هو الإسلام، "وقد اقترح بعض أعضاء المؤتمر من غير المسلمين في هذه الجلسة أن يُنص في قرار المؤتمر على أن حكومة سوريا المتحدة لا دينية (لاييك) ووافق بعض المسلمين الجغرافيين⁷، وعارضه آخرون مقترحين أن يُنص فيه على

تم التركيز في هذه الورقة عند الإشارة إلى دور الدين في الدستور على مسألتين تحديد دين الدولة من جهة، وعلاقة الدين بالتشريع من جهة أخرى، لكونهما أكثر المسائل تأثيراً على المنظومتين القانونية والسياسية في الدولة.

لكن بالعودة إلى الدساتير السورية المتعاقبة منذ دستور 1920 ولغاية دستور 2012 النافذ حالياً نجد إشارات متعددة إلى المسألة الدينية في الدستور، تتجاوز موضوع دين الدولة وعلاقة الدين بالتشريع. كما أن قراءة متعمّقة ودقيقة لأحكام هذه الدساتير الصادرة خلال عقود تُوضّح كيف كان يتم التركيز على بعض القضايا الدينية في دستور ثم يتم إهمالها أو التغاضي عنها تماماً في دستور لاحق، ويرتبط هذا بالدرجة الأولى بالواقع السياسي والسياسي التاريخي الذي صيغت الدساتير خلاله، ومدى وجود مشاركة شعبية ومجتمعية جادة سمحت بنقاشات حرة وموضوعية للقضايا الدينية التي يتم النظر إليها بحساسية كبيرة في كثير من الأحيان.

نعرض في الصفحات الآتية موضوعات أساسية ذات بُعد ديني تطرقت لها الدساتير السورية المتعاقبة:

2.1 دين الحاكم ودين الدولة

خلافاً للدساتير العربية والإسلامية الأخرى والتي تطرقت لمسألة "دين الدولة" نجد أن الدساتير السورية المتعاقبة استبدلت مسألة "دين الدولة" بـ "دين رئيس الدولة" وهي مسألة تم تجاوزها ببسر وسهولة في بعض الفترات فيما أثارت جدلاً وانقساماً في حقبة دستورية أخرى كما سيتضح من العرض الآتي:

دستور 1920: تبني الدستور السوري الأول مسألة دين رئيس الدولة فنص صراحةً على أن "حكومة المملكة السورية

⁵ سوريا. دستور 1920، المادة 1.

⁶ حسن الحكيم: الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهد العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي 1915 – 1946، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1974.

⁷ استخدم الشيخ رشيد رضا مصطلح "المسلمين الجغرافيين" لوصف فئات من المسلمين رأى أنهم يمثلون عبئاً على الإسلام، في مقابل من يسميهم "المسلمين الحقيقيين". ويعني بالمسلمين الجغرافيين أولئك الذين يُعدّون في اصطلاح الجغرافيا فقط مسلمين، وهم كل من ينتسب للإسلام ولو اسماً، أو الذين يُعدّون من المسلمين في إحصاء الجغرافيا، وإن لم يعرفوا، برأيه، ما هو الإسلام. بينما المسلمون الحقيقيون -حسب رؤيته- هم أولئك الذين يفهمون الإسلام حق فهمه ويعملون به، وهم قليلون برأيه. يُنظر في ذلك: السنوسي محمد السنوسي، المسلمون الجغرافيون وأنواعهم الستة، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2018. متوفر على الرابط: <https://islamonline.net/27146>

أنها حكومة إسلامية عربية، أو دينها الرسمي الإسلام، واحتدم الجدل، فلم أرَ مخرجاً من هذه الفتنة إلا اقتراح السكوت عن هذه المسألة، ومما قلته: إن إعلان كونها لا دينية يفهم منه جميع المسلمين أنها حكومة كفر وتعطيل، لا تنقيد بحلال ولا حرام، ومن لوازم ذلك أنها غير شرعية، فلا تجب طاعتها ولا إقرارها، بل يجب إسقاطها عن الإمكان، فالأولى السكوت عن ذلك، فوافق الأكثرون على هذا الرأي، والاكتفاء باشتراط أن يكون دين ملكها الرسمي هو الإسلام فتقرر ذلك⁸.

وينبغي التذكير في هذا الصدد بأن هذا النص بصيغته المُعتمدة كان قليل التأثير والأهمية من جهة، وتحصيل حاصل من جهة أخرى، فهو محدود التأثير والأهمية لأن مشروع الدستور ذاته كان قد قوّض كثيراً من صلاحيات الملك لصالح رئيس الوزراء الذي لم يشترط الدستور ديناً له علماً أن نظام الحكم المنصوص عليه صراحة في المادة الأولى من ذلك الدستور يُشير بوضوح إلى أن (حكومة المملكة السورية العربية حكومة ملكية مدنية نيابية)، الأمر الذي يعزز من دور رئيس الحكومة ومكانته، فضلاً عن هذا؛ فإن النص كان من قبيل تحصيل الحاصل لأن منصب الملك كان ينحصر دستورياً في ذرية الملك فيصل والعائلة الهاشمية وذلك وفقاً لنص المادة الرابعة من الدستور ذاته، والتي جاء فيها أنه (ينحصر ملك المملكة السورية في الأكبر فالأكبر من أبناء الملك فيصل الأول، متسلسلاً على هذه القاعدة، وإذا لم يكن لأحدهم ابن يكون الملك للأكبر من أقرب عصابته الذكور، وإن لم يبقَ من صلب الملك فيصل الأول ولد ذكر ينتخب المؤتمر مجتمعاً بموافقة ثلثي أعضائه ملكاً لسوريا من سلالة الملك حسين الأول ملك الحجاز، ويكون إرث الملك في ذريته فيصل الأول). وهذا يبدد بطبيعة الحال احتمالية تولي منصب الملك من قبل أي شخص غير مسلم.

دستور 1930: أعاد هذا الدستور التأكيد على مسألة دين رئيس الدولة مستبدلاً "الملك" بـ "الرئيس" بعد أن تغيّر النظام السياسي في البلاد. حيث جاء في هذا الدستور أن "سوريا جمهورية نيابية دين رئيسها الإسلام وعاصمتها مدينة دمشق"⁹. وقد تعرض هذا البند لعدة اعتراضات عندما ناقشته لجنة وضع الدستور أمام مجلس النواب التأسيسي. فقد قدم مُقرّر لجنة وضع الدستور، فوزي الغزي، الأسباب الموجبة لهذا البند في

الجلسة الثانية عشر للمجلس التأسيسي بقوله: "ولذلك أجمع رأي أعضاء اللجنة على اتباع سنة العصر الحاضر والنزول عند رأي كثرة الشعوب الحديثة فاختراروا الحكم الجمهوري في البلاد السورية، ورأوا أن يكون دين رئيس الجمهورية الإسلام، وذلك لأن الدساتير وإن كانت تستمد روحها من المبادئ العامة والنظريات الحقوقية الرائجة في العصر الذي توضع فيه؛ فهي لا تخرج أيضاً عن حدود تقاليد البلاد وعاداتها وآراء الشعب ومعتقداته. فقد كان وما زال لهذه العناصر الأساسية الموضع الأول والموقع الأسمى في جميع دساتير البلاد، لذلك قررت كثرة اللجنة اقتباس هذه الفقرة من المادة الأولى من الدستور الذي وضعه المؤتمر السوري سنة 1919 فأنت على الوجه المبين في المادة الثالثة المذكورة"¹⁰.

وكان الاعتراض الأول على هذا البند من النائب نقولا جانجي الذي رأى فيه خرقاً لمبدأ المساواة بين السوريين الذي ضمنه نص الدستور في بند سابق، ونادى بحداية الدولة تجاه الأديان حيث قال في اعتراضه في الجلسة الثالثة عشر للمجلس: "إن حصر دين رئيس الجمهورية بدين معلوم قد قضى كثيراً على روح المادة (6) التي تجعل السوريين متساويين بالتمتع في الحقوق المدنية والسياسية، ولربّ قائل يقول: ألم يكفك ما أبدته اللجنة من التسامح وسعة الصدر في العدول عن جعل دين رسمي للدولة؟ نعم أنا لا أنكر أن هنالك تسامحاً ولكنه ظاهرياً لا يبدل شيئاً من الحالة الحاضرة، والحالة الحاضرة كما لا يخفى إرث عهد بنيت فيه الدولة على أساس الدين، فعدم ذكر دين رسمي للدولة إنما هو من باب المجاملة في الألفاظ ليس إلا. إذا كان يُراد حقاً إتيان شيء جديد في نظامنا الاجتماعي فلا يكون ذلك إلا بجعل الدولة محايدة تجاه الأديان أي (لاييك)، وهذا على ما يقال وتعتقده اللجنة لا يتسنى في الآونة الحاضرة نظراً لنفسية الأكثرية. أنا لا أؤاخذ أعضاء اللجنة التحضيرية على مراعاتها رأي الأكثرية العام الذي تمثله؛ ولكنني أطلب إليها أن تنصف وتلاحظ معي أن هناك أيضاً أقلية كثيرة لا تفهم أن يكون نتيجة نضالها في سبيل حرية هذا الوطن من نير أثقل عليها سبعة قرون، بقاءها على ما كانت عليه من عدم المساواة في وطن تعتقد أن لها فيه حق ابن السيد لا ابن الجارية"¹¹.

⁸ مجلة المنار، المجلد رقم (34)، محرم/1353هـ، صفحة 68، العبرة بسيرة الملك فيصل.

⁹ سوريا. دستور 1930، المادة 3.

¹⁰ محاضر جلسات المجلس التأسيسي السوري لعام 1928، الجلسة الثانية عشر بتاريخ 2 آب/أغسطس 1928، صفحة 226.

¹¹ محاضر جلسات المجلس التأسيسي السوري لعام 1928، الجلسة الثالثة عشر بتاريخ 7 آب/أغسطس 1928، صفحة: 249.

أما الاعتراض الثاني فقد أتى من النائب فائز الخوري أمين سر المجلس التأسيسي الذي رغم أنه عبر عن خيبة أمله فإنه ألمح إلى أن تبني هذا البند لم يكن بسبب تعصب أعضاء لجنة الدستور وإنما بسبب آخر حيث قال: "إن الأمة لم تصل بعد إلى المستوى الذي نستطيع فيه أن نقول إن كلنا إخوان وأن الدين لله والوطن للجميع، بحيث لا يكون هذا القول ظاهرياً كما لو قلنا: اقرأ تفرح جرب تحزن، وهذا ما حدا بلجنة الدستور إلى وضع بعض النصوص التي يستثمن منها التعصب الديني وما شاكل، ولكن الله يشهد أنه ليس بلجنة الدستور من يفكر بمثل هذا أو يحمل ب صدره ولو جزءاً صغيراً من التعصب الديني، ولكن ما لا يدرك لا يمكن أن يقال أنه باطل وسنصل إلى ذلك".¹² ومضى بعد ذلك ليعتبر أن تحديد دين رئيس الجمهورية بالإسلام حصراً هو تقييد أيضاً لحق الأكثرية المسلمة والتي قد ترغب بانتخاب رئيس من دين آخر "وعلى ذكر رئاسة الجمهورية يقولون: إذا كانت أكثرية المجلس مسلمة وهي ستكون دائماً كذلك، فما المعنى وما الفائدة من وضع نص يوجب على الرئيس أن يكون مسلماً ما دامت أكثرية المجلس مسلمة فإذا وجد من الأقليات من هو صالح كفاءة واقتداراً للرئاسة وانتخبه الأكثرية؛ فما المانع لانتخابه، ولماذا تقيّد الأكثرية؟ نحن نريد أن نمنح الأكثرية حقوقها، ولكنها بهذا النص تتقيّد، هذا القول وجيه واعتراض شديد، كان يجب أن يُنظر فيه ولكن كما قلنا يظهر أن الظروف الحاضرة لا تمكن اللجنة من النظر فيه، فإذا رأى المجلس أن يعدل هذه المادة فليست المادة وحياً منزلاً ويمكن إذا رأت الأكثرية تعديلها يمكنها ذلك. فأنا بصفتي مسيحياً عندما أكون مع إخواني المسيحيين لا أستطيع أن أدافع كثيراً عن هذه النقطة، يقولون لي هؤلاء إخوانكم المسلمون يضعون أمامك سداً منيعاً أنت وسائر المسيحيين وسائر الأقليات، فماذا أقول لهم؟ فنحن نسعى كما قلت آنفاً إلى الوحدة في الكلمة، وفي كل شيء، وأن لا يبقى بين أفراد هذا الوطن فرق في أي شيء، وأن نصل إلى يوم يقول فيه السوري: أنا سوري ولا يُسأل عن دينه كما هي العادة، لأننا لا نعتد أن نطمئن إلى أحد إلا بعد أن نعرف دينه، هذه حالة مؤسفة مؤلمة كنت أود أن لا أبحث فيها؛ ولكنني احتفظ برأيي لحين المناقشة في المواد".

وتبعه النائب سعيد الغزي الذي كرر التلميح إلى أسباب خارج إرادة اللجنة كانت وراء تبني هذا البند، حيث قال متوجهاً للنائب جانجي: "نحن نعلم الظروف والأحوال التي أثرت على

سنّ هذا الدستور، ولا يمكن البحث والإشاعة عنها في كل وقت، وقد كان بإمكانه أن يطلع على بعض ما جرى من التأثيرات كممثل القوة التي أجبرت هذه اللجنة رغماً عنها أن تنص على ديانة رئيس الجمهورية، وأنا أعتقد أنه لم يدر في خلد أحد منهم في أول الأمر أن يكتب شيئاً عن ذلك. نحن نعلم أن أكثرية المجلس هي إسلامية بحتة؛ ولكن حدثت ظروف أجبرت اللجنة أن تعمل ذلك وتضعه من قبل الاحتياط".¹³ كما لم يفت سعيد الغزي انتقاد نقولا جانجي لما رآه من تناقض باعتراضه على تحديد دين رئيس الدولة ثم مناداته بضمان حقوق الأقليات حيث قال: "وتناول بعدئذ الأخ الزميل جانجي أفندي بحث الأقليات فانتقد من جهة المادة المتعلقة بدين رئيس الجمهورية؛ ثم تمسك من جهة ثانية بحقوق الأقليات وفي هذا تناقض واضح".

ورد مقرر لجنة وضع الدستور، فوزي الغزي على كل هذه الاعتراضات ضمن الجلسة نفسها، بنفيه لأي سبب خارج إرادة اللجنة لتبني هذا البند غير الذي أعلن عنه في الجلسة السابقة، حيث قال في معرض رده على المنتقدين: "أما الأخ فائز بك الخوري وسعيد بك الغزي فقد كانا مدافعين لا مهاجمين، فلا سبيل للبحث فيما قالاه. والرصيف شكري بك الجندي بحث لنا عن المادة المتعلقة بدين رئيس الجمهورية وذكر نقاطاً مهمة. فأنا أعلن لكم من على هذا المنبر أنه لم يكن هناك أدنى ظرف من الظروف التي دعت اللجنة لوضع هذه المادة سوى الأسباب التي ذكرناها في بيان الأسباب الموجبة، حيث قلنا: "فاختاروا الحكم الجمهوري في البلاد السورية ورأوا أن يكون دين رئيس الجمهورية الإسلام ذلك لأن الدساتير وإن كانت تستمد روحها من المبادئ العامة والنظريات الحقوقية الراجحة في العصر الذي توضع فيه؛ فهي لا تخرج أيضاً عن حدود تقاليد البلاد وعاداتها وآراء الشعب ومعتقداته. وقد كان وما زال لهذه العناصر الأساسية الموضع الأول والموقع الأسمى في جميع دساتير البلاد، لذلك قرر في كثرة اللجنة اقتباس هذه الفقرة من المادة الأولى من الدستور الذي وضعه المؤتمر السوري سنة 1919. فأنت على الوجه المبين في المادة الثالثة المذكورة. فوضحنا بذلك رأينا صريحاً لا التباس فيه ولا إبهام. نعم إن البلاد لا يمكن أن تخرج عن التقاليد، ولنا أسوة بحكومة مصر والعراق وتركيا التي بالرغم من التجدد الحاصل فيها لم تستطع أن تنزع هذه المادة إلا قبل مدة وجيزة من الزمن، فليس هناك ما أوجب وضع المادة سوى حالة البلاد وتقاليدها

¹² المرجع السابق، صفحة: 261.

¹³ المرجع السابق، صفحة: 268.

ومضمونها لإرضاء العديد من الأفرقاء، وإفراغ بعض النصوص الدستورية من مضمونها بتبني نصوص دستورية معارضة لها تماماً، فضلاً عن محاولات إرضاء فئات ولو على حساب تجاهل مخاوف فئات أخرى من الشعب ذاته. إضافةً إلى تجاهل مبكر لمبدأ المواطنة من خلال التمييز بين المواطنين على أساس الانتماء والعقيدة الدينية. مع وجوب الانتباه إلى أن هذا النقاش يعكس وعياً مبكراً من خطورة تداعيات هذه النصوص التي لا زال أحفاد واضعي الدستور السوري الأول يتناقشون حول تبعاتها.

ثالثاً- تعكس تلك النقاشات وجود رغبة صادقة في الحديث الصريح بعيداً عن تجميل النصوص والتلاعب بالألفاظ، وهي تُثبّن آراء بعض أعضاء اللجنة المؤمنين بأنه لا فائدة من نصوص تسبق الخاضعين لأحكامها في الوعي والتسامح، كما تكشف بدورها نشوء إشكالية لا تزال قائمة، وهي وجوب الاختيار بين أن يتم تأهيل الشعب أولاً ونشر الوعي في المجتمع قبل تبني النصوص الحساسة اللازمة، أو أنه ينبغي أن نبدأ بتعديل النصوص أولاً وسريعاً ومن ثم يتم العمل بجهود على تطوير أفكار المجتمع وقناعاته، وهي العملية التي ستستغرق وقتاً طويلاً، ويبدو أن بعض أعضاء اللجنة، وفق سياق النقاشات السابقة، قد انحازوا للخيار الأول نافين عن أعضاء تلك اللجنة تهمة التصعب والانغلاق أو التبعية والتأثر بالضغوط والعوامل الخارجية، ومُحيلين سبب تبني هذا النص إلى عدم تقبل عموم الشعب بعد، بصورة فعلية، لمبدأ حيادية الدين بشكل مطلق في الدولة وفصله تماماً عن الحياة السياسية في البلاد.

دستور 1950: أكد هذا الدستور مجدداً على المبدأ ذاته، حيث نصّ على أن "دين رئيس الجمهورية الإسلام".¹⁷ لكن صياغة هذه المادة في دستور 1950 شابها انقسامات تجسّد خطورة هذه المسألة وحساسيتها. فقد ساعد المناخ الديمقراطي الذي رافق صياغة ذلك الدستور على النقاش العلني حول هذه المسألة وأتاح لنا الاطلاع على ما جرى وهو ما لم يتكرر في

وكون لجنة الدستور كانت تعمل تحت وطأة الانتداب وكون مقرر لجنة الدستور فوزي الغزي كان في تفاوض دائم مع سلطة الانتداب أثناء صياغة الدستور؛ فإن الجهة التي ألح نقولا جانجي وسعيد الغزي بأنها كانت من دفع إلى تبني بند دين رئيس الجمهورية هي على الأرجح سلطة الانتداب الفرنسي. وعندما طلب الجنرال الفرنسي موغرا من أعضاء اللجنة التأسيسية في جلستهم الثالثة عشر شطب ستة مواد سيادية من الدستور بعد أن كانوا قد صوتوا بالأغلبية للقبول به، أقر فوزي الغزي بأن عملية التفاوض مع الفرنسيين أثناء صياغة الدستور لم تكن سهلة، وشابها الكثير من الخلافات بالرؤى رغم سياسة "التفاهم" التي كان ينتهجها حيث عبّر عن ذلك بقوله: "أنا أتحمّل مسؤولية كل مفاوضة جرت بهذا الشأن حيث أنني كنت أقوم بأكثرها وحدي، ولكن ما الحيلة إذا كان رأي ابن السنين لا ينطبق على رأي ابن بردى". وقد كانت تلك هي الجلسة قبل الأخيرة لمجلس النواب التأسيسي بعد أن قرر أغلبية أعضائه (61 من أصل 67) رفض الطلب الفرنسي في جلستهم الأخيرة بتاريخ 11 آب/أغسطس 1928 والذي تلاه حل المجلس التأسيسي. وقد حافظ المفوض السامي الفرنسي على البند الخاص برئيس الجمهورية كما هو في الدستور الذي أصدره بتاريخ 14 أيار/مايو 1930 والذي يماثل في جوهره الدستور الذي أقره المجلس التأسيسي، لكن بعد تعديل بعض مواد بما يرضي سلطة الانتداب.¹⁶

يكشف هذا النقاش الراقي عن مجموعة من المسائل الأساسية:

أولاً- وجود محاولات مبكرة للتوفيق بين النظريات الحقوقية الحديثة والمبادئ الديمقراطية الواجبة الاتباع من جهة، وبين الإشارة إلى العامل الديني بوصفه إرثاً مهماً للعديد من سكان الدولة نساء ورجالاً على حد سواء.

ثانياً- وجود مخاوف، تم التعبير عنها صراحةً، من إشكالية دستورية مبكرة كشفتها تلك النقاشات، وهي تبني نصوص دستورية متعارضة في جوهرها

14 المرجع السابق، صفحة: 275.

15 محاضر جلسات المجلس التأسيسي السوري لعام 1928، الجلسة الرابعة عشر بتاريخ 9 آب/أغسطس 1928، صفحة: 300.

16 "سوريا: بدائل دستورية"، برنامج الأجنحة الوطنية لمستقبل سوريا، الإسكوا، 2018.

17 سوريا. دستور 1950، المادة 3 فقرة 1.

الذي أوحى إلى سيد المرسلين وهو وحده الرابطة القوية بين الشعوب الإسلامية وليست عبارة دين الدولة أو دين رئيسها. فإذا كان القرآن الكريم لا يكون الرابطة الوثقى بين المسلمين فلا تكون عبارة دين الدولة ولا غيرها الرابطة، إذ إن الكتاب الكريم هو الضمانة الوحيدة وهو الرابطة العليا للمسلمين! وأما الدولة فيجب أن تجند بالإيمان وبالعرفية وبالتضحية والوطنية والإخلاص لا أن تجند بدين معين يزوج في صلب الدستور بهذه الحجة ويكون أداة للتفرقة بين المواطنين. اتركوا أيها السادة الدين لله وحده واجعلوا الدولة وطناً للجميع ولا تقولوا هذا مسلم وهذا مسيحي، كلنا متساوون في الحقوق والواجبات، وكلنا يعيش تحت سماء واحدة وبوطن واحد تجمعنا ببعضنا العروبة والقومية".²¹

أثار النص المقترح حفيظة المعارضين لهذه الصيغة وكذلك بقية طوائف المجتمع السوري حيث اجتمع رؤساء الطوائف المسيحية في دار بطريركية الروم الكاثوليك في دمشق، وتداولوا في الأمر، وأصدروا في 7 نيسان/إبريل 1950 بياناً جاء فيه أنه "بناء على انقسام الشعب السوري حول مادة من مواد الدستور فريقين: فريق تقدمي يرى وضع الدستور كما وضعته الأمم الناهضة، وسار في طليعة هذا الفريق المفكرون والمثقفون من مواطنينا المسلمين مما يتفق مع مبادئ الانقلاب الأخير. وفريق آخر أراد أن ينص في صلب الدستور على دين الدولة. بناء على ذلك، رأى رؤساء الطوائف المسيحية في سوريا، أن رأي الفريق الأول هو الرأي الصائب الذي يعبر عن رأيهم ويتمناه كل مخلص للوطن، وأن يعلنوا احتجاجهم الصارخ على القرار الذي اتخذته لجنة الدستور بأكثرية ضئيلة، وبغياب عدد كبير من أعضائها، متضمناً النص على دين معين للدولة، لما في هذا القرار من التمييز والتفريق بين أبناء الوطن الواحد، والنتائج التي تترتب عليه في التشريع الداخلي، مما يخالف مقررات منظمة الأمم التي اعتنقتها سوريا بصفقتها من أعضائها، معلنين استيائهم من ذلك القرار بالاعتذار من قبول التهاني بعيد الفصح المجيد، أملين من حكمة الجمعية التأسيسية الموقرة، بهيئتها العامة، أن تكون أكثر تفهماً لحاجة البلاد ولمصلحة الوطن العليا".²²

نشب صراع عنيف في الجمعية التأسيسية حول دين الدولة بين تيار يدعو إلى اعتماد عبارة أن "الإسلام دين الدولة" وتيار آخر يعارض تبني هذا النص، ومع أن هذا النقاش لا مبرر له أصلاً لأن الدولة مجرد شخصية اعتبارية، والدين لا يكون إلا لإنسان مدرك وعاقلاً،¹⁸ فإن الهدف كان سياسياً بالدرجة الأولى، لكنه ألبس لبوس الدين.

نجح التيار المحافظ بدايةً بإقرار النص الذي يُشير إلى أن "الإسلام دين الدولة" في المشروع الأول لمسودة الدستور كما قدمته لجنة صياغة الدستور إلى مجلس النواب التأسيسي في جلسته الحادية والعشرين،¹⁹ وسط انقسام واضح بين أعضاء لجنة الصياغة حول هذه المادة تحديداً بين مؤيد لها ومعارض، وهو ما تكشفه المحاضر الحرفية لجلسات تلك اللجنة حيث أيدها، على سبيل المثال، النائب عبد الوهاب سكر مؤكداً أن "الشعب يريد إقرار ما أقرته لجنة الدستور من أن (دين الدولة الإسلام) ولن يرض بها بديلاً، .. وحقق ذلك، بلاد عربية إسلامية وأهلها إسلام من قرون وأجيال طويلة يحملون على عدم إعلان ما هم عليه في دستورهم إن هذا لأمر عظيم".²⁰ وهو ما أيد فيه العديد من النواب في مواجهة آخرين عارضوها وحذروا من تبعاتها ومنهم على سبيل المثال النائب إلياس دامر الذي دعا في مداخلته إلى تبني مبدأ فصل الدين عن الدولة محذراً من خطورة تبني نص المادة المقترح ومعرزاً دعوته بالتأكيد على أن "الغرب يغتبط أن يرى العرب يشيدون كياناتهم القومي على أساس ديني، وأن غير المسلمين في البلاد العربية لا يشعرون بقوميتهم كما يشعر المسلم بها. وأن حقوق غير المسلمين منقوصة حتى يتمكن الغرب من بناء حججه الاستعمارية على هذا الأساس، وإنني لأعتقد أن فصل الدين عن الدولة سيكون بمثابة الضربة القاضية لكل دعاية من هذا النوع من الوجهة الداخلية". ومُشيراً في مداخلته إلى أنه: "رب قائل يقول إن تقييد الدولة بدين الإسلام يقوي الروابط الدينية بين الدول العربية ويجند الدولة. فإن هذه الحجة ضعيفة وضعيفة جداً؛ لأن هذه العبارة لا تعد واسطة لتقوية الروابط بين الدول العربية. إذ إن لا قيمة لها بالنسبة لوجود القرآن الكريم

18 د. كمال غالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، منشورات دار العروبة للطباعة، دمشق، 1978، ص 546.

19 ملحق الجلسة الحادية والعشرين، مذكرات الجمعية التأسيسية السورية من 12/12/1949 حتى 29/7/1950 من الجريدة الرسمية السورية.

20 مذكرات الجمعية التأسيسية السورية من 12/12/1949 حتى 29/7/1950، كما نُشرت في الجريدة الرسمية السورية، الجلسة الثامنة والثلاثون بتاريخ 24/7/1950. صفحة: 630.

21 المرجع السابق، صفحة: 633.

22 دين الدولة، في الدستور السوري، محمود الزبياني، موقع المدن الإلكترونية. متوفر على الرابط: <https://bit.ly/2BJ78dy>

وقد أثار هذا البيان سجلاً واسعاً في سوريا،²³ فدعا رئيس مجلس الوزراء بالوكالة، رجال الصحافة إلى مؤتمر صحفي طلب منهم فيه التوقف عن الحديث عن هذه القضية وترك الأمر إلى الجمعية التأسيسية، "لأن الأخذ والرد في هذا الموضوع يسيئان إلى الطوائف والأديان في سوريا ويثيران النعرات الطائفية"، وأعلن أن الحكومة ستطبق قانون حماية الاستقلال على كل صحفي يثير هذه المسألة من جديد.²⁴

واتخذ هذا الجدل أبعداً إقليمياً حيث أرسل ملك الأردن عبد الله رسالة إلى الرئيس هاشم الأتاسي رئيس الدولة السورية حول موضوع دين الدولة تضمنت "عدم ارتياح الملك عبد الله لمحاولة البعض إلغاء نص دين الدولة من الدستور"، كما توقفت السعودية بسبب ذلك عن دفع القسط الثاني من القرض الممنوح لسوريا.²⁵ ورغم ذلك اجتمعت لجنة الدستور ولجنة الأحزاب المشتركة في تموز/يوليو، فأقرتا التعديلات الجديدة على المادة الثالثة، وبات "دين رئيس الجمهورية الإسلام"، و"الفقه الإسلامي المصدر الرئيسي للتشريع"، و"حرية الاعتقاد مصونة"، والدولة تحترم جميع الأديان السماوية وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها على أن لا يخل ذلك بالنظام العام، و"الطوائف الدينية مصونة ومرعية". كما تقرّر أن يُضاف إلى مقدمة الدستور النص الآتي: "ولما كانت غالبية الشعب تدين بدين الإسلام، فإن الدولة تعلن استمساكها بالإسلام ومثله العليا، ويعلن الشعب عزمه على توطيد التعاون بينه وبين شعوب العالم العربي والإسلامي، وعلى بناء دولته الحديثة على أسس الأخلاق القويمة التي جاء بها الإسلام والأديان السماوية الأخرى، وعلى مكافحة الإلحاد".

وتشير المحاضر الحرفية لهذه الجلسات إلى أن مقرر لجنة الدستور الدكتور عبد الوهاب حومد قد علق على هذا التعديل بعبارة واحدة ذكر فيها: "... أعتقد أن التاريخ سينصف الذين

بذلوا الجهود المشكورة في سبيل الإبقاء على الأمة صفاً واحداً".²⁶ علماً أن المحاضر الحرفية للجنة التأسيسية لصياغة هذا الدستور تشير إلى أن الدكتور مصطفى السباعي قد أوضح في كلمته أمام اللجنة بعد تبني نص التعديل مبررات التعديل وأسباب قبوله به: "لتعرف عنا الأجيال المقبلة شيئاً مما مر معنا حول هذا المادة وينصفنا الناس وينصفنا أبنائنا من بعدنا". كما ذكر حرفياً في محاضر تلك الجلسات التي جاء فيها من مداخلة الدكتور السباعي: "عندما بدأت لجنة الدستور في وضع مشروع الدستور طلبنا إلى الشعب أن يبدي آراءه وإلى المفكرين أن يرسلوا إلى اللجنة مقترحاتهم، وقد تمت بعد ذلك مئات بل آلاف من العرائض والكتب وجميعها تطلب من لجنة الدستور أن ينص في الدستور على أن دين الدولة الإسلام، كما قدمت عرائض وبرقيات بخلاف ذلك، واشتد الجدل حول هذه الناحية وأثير ذلك في الصحف أحياناً وفي المجالس، وإن إرادة الشعب بمجمله أو بأكثرية هي التي يجب أن يؤخذ بها في مثل هذه المواقف، ولقد كنا ممن أيد هذا المبدأ وطالبنا بتحقيق رغبات هذا الشعب؛ لأن هذا المبدأ حق طبيعي..، ولقد قيل لإخواننا المسيحيين بشأن هذا اللفظ إنه تمهيد لإقامة وطن إسلامي في سوريا كما قيل إن هذا معناه افتئات على حقوق الطوائف الأخرى...".²⁷ ثم عرض الانقسام والتهويل الذي رافق هذه المادة التي وصلت لحد: "الانسحاب العام من الجمعية التأسيسية من نواب الفريقين إذا لم تتحقق لكل فريق رغبته، وكذلك أخذت بعض الأيدي تنهياً لإثارة فتنة طائفية في البلاد يكون مبعثها هذا الشعور الديني الحاد" ليضيف: "كل ذلك جعل لجنة الأحزاب تفكر كثيراً في الخروج من هذا المأزق وجعل المخلصين من أبناء البلاد يتمنون أن تنتهي هذه الحالة على شكل يحفظ كرامة الشعب بمختلف طوائفه، ومن الحق أن لا تطغى طائفة، وأن لا تشعر طائفة أنها مغدورة بالنسبة لطائفة أخرى، ومن الحق أيضاً أن لا يكون النص بشكل يشعر معه الجمهور أنه أهينت إرادته أو امتهنت كرامته، ومن هنا

²³ حول موقف الإسلاميين من هذه الجزئية في تلك الفترة راجع بصورة خاصة البيان الذي أصدره الدكتور مصطفى السباعي حول معركة الدستور بتاريخ 8 شباط/فبراير 1950. وينظر أيضاً:

- د. عبد الله سامي إبراهيم الدلال، الإسلاميون والديمقراطية في سوريا، منشورات مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى 2007. وبصورة خاصة الفصل الأول بعنوان "مصطفى السباعي والدستور"، ص 20 وما بعدها.

²⁴ "دين الدولة" في الدستور السوري، محمود الزبياني، مرجع سابق.

²⁵ مذكرات أكرم حوراني، الناشر مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 1205.

²⁶ مذكرات الجمعية التأسيسية السورية من 12/12/1949 حتى 29/7/1950 كما نُشرت في الجريدة الرسمية السورية، الجلسة الحادية والأربعون بتاريخ 29/7/1950، صفحة 667.

²⁷ المرجع السابق، صفحة 669.

كانت المساعي لأجل وضع نص جديد يؤمن مصلحة الطرفين
ويزيل أسباب الخلاف بين الجمهور على مختلف طوائفه.²⁸

وبرغم ذلك أثار تبني هذا النص خلافاً بين المشايخ من رابطة
العلماء الذين لم يرضوا بما اتفقت عليه اللجنة والدكتور
مصطفى السباعي ممثل الجبهة الاشتراكية الإسلامية ومؤسس
حركة الإخوان المسلمين في سوريا وعضو مجلس النواب
وقتها وكذلك عضو لجنة صياغة لغة الدستور والذي وافق
على النص الجديد للمادة الذي يتحدث عن دين رئيس الدولة لا
دين الدولة، حيث نشر الشيخ أبو الخير الميداني رئيس رابطة
العلماء بدمشق، بياناً بتاريخ 28 تموز/يوليو 1950 جاء فيه "إن
رابطة العلماء يؤيدها الشعب السوري الكريم، رأت أن المادة
الثالثة من مشروع الدستور -دين الدولة الإسلام- التي فازت
بتأييد الاكثرية، وجاءت وفقاً لدساتير الدول المجاورة ومماثلة
لدساتير الدول الأجنبية الكثيرة في النص على ارتباط الدولة
بدين الاكثرية، وكانت مؤيدة بألوف العرائض التي قدمتها الأمة
ووفودها الكثيرة من جميع هيئاتها وطبقاتها، أصبحت لازماً لا
يصح انتزاعه ولا تعديله". فأذاع الشيخ مصطفى السباعي
عميد الجبهة الاشتراكية الإسلامية بياناً معاكساً جاء فيه "حينما
أعرب جمهور الشعب بمختلف طبقاته عن رغبته في النص
على أن يكون دين الدولة الإسلام إنما كان يقصد الاستفادة من
التشريع الإسلامي وتوجيه الشعب توجيهاً أخلاقياً والاحتفاظ
بعلائق الأخوة والتعاون مع شعوب العالم العربي والإسلامي،
وإن النصوص الجديدة التي أقرتها لجنة الأحزاب المشتركة
للمادة الثالثة تضمنت هذه المبادئ". وطلب الشيخ مصطفى في
بيان إلى الرأي العام الواعي أن يدرس هذه النصوص الجديدة
بهدهوء وتجرد "وعلى المتدينين خاصة أن يحكموا عليها بعد
دراستها النزاهة المتجردة"، إلى أن يقول: "إن هذه النصوص
حققت وحدة الصف ودفعت عن الوطن كارثة انقسام طائفي
لا يرضى به كل متدين عاقل وكلّ وطني مخلص".²⁹ وهكذا
تمكنت الجمعية التأسيسية باجتماع 29/7/1950 أن تقرّ بما
يشبه الإجماع النص الذي اتفقت عليه لجنة الأحزاب المشتركة
لصيغة المادة الثالثة من الدستور السوري.

دستور 1953: أعاد هذا الدستور ذات الصيغة التي جاء بها
دستور 1950، "دين رئيس الجمهورية الإسلام".³⁰

دستور 1958: لم يتطرق هذا الدستور إلى مسألة دين رئيس
الدولة.

دستور 1961: لم يتطرق هذا الدستور إلى مسألة دين رئيس
الدولة.

دستور 1962: أعاد هذا الدستور ذات الصيغة السابقة حيث
جاء به "دين رئيس الجمهورية الإسلام".³¹

دستور 1964: أعاد هذا الدستور ذات الصيغة السابقة، مع
استبدال كلمة الجمهورية بالدولة حيث جاء به "دين رئيس
الدولة الإسلام".³²

دستور 1969: لم يتطرق هذا الدستور إلى مسألة دين رئيس
الدولة.

دستور 1971: لم يتطرق هذا الدستور إلى مسألة دين رئيس
الدولة.

دستور 1973: أعاد هذا الدستور ذات الصيغة السابقة حيث
جاء به "دين رئيس الجمهورية الإسلام".³³

دستور 2012: أعاد هذا الدستور ذات الصيغة السابقة حيث
جاء به "دين رئيس الجمهورية الإسلام".³⁴

إن إبقاء النص الذي يشير إلى أن "دين رئيس الجمهورية
الإسلام" في دستور 2012 كان محلاً للنقد من قبل العديد من
الأطراف، الموالية والمعارضة على حد سواء، وقد تركزت
أغلبية هذه الانتقادات في أن الدستور يتضمّن الحقوق الأساسية
للمواطنين، ولا يميّز بينهم في الجنس أو الدين أو العرق أو
غيرها، ولكن هذه المادة لا تساوي بين المواطنين. حيث أن
هذه المادة تميّز بين المواطنين على ما هو مدون في بطاقة
الهوية، وليس الدين، لأنه يكفي أن يشير قيد النفوس إلى أنّ

²⁸ المرجع السابق.

²⁹ مذكرات أكرم حوراني، الناشر مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 1206.

³⁰ سوريا. دستور 1953، المادة 3 فقرة 1.

³¹ سوريا. دستور 1962، المادة 3 فقرة 1.

³² سوريا. دستور 1964، المادة 3 فقرة 1.

³³ سوريا. دستور 1973، المادة 3 فقرة 1.

³⁴ سوريا. دستور 2002، المادة 3 فقرة 1.

ديانة الشخص هي الإسلام حتى يمكنه أن يكون رئيساً، وبذلك يُستبعد الأشخاص الذين لا يشير قيد نفوسهم إلى أنَّ ديانتهم الإسلام. والأمر هنا لا يتعلق بالإيمان، إذ تكفي الإشارة إلى الديانة في قيد النفوس، حتى لو كان الرئيس غير مؤمن، أو لا يمارس الشعائر الدينية. كما أنها تميّز بين الأقليات؛ فيكفي أن يكون الرئيس مسلماً، وحتى لو كان غير عربي. أما العربي المسيحي أو الدرزي فلا يمكنه أن يكون رئيساً. وقد بررت بعض الأصوات الإبقاء على هذه المادة بهدف إرضاء الغالبية المسلمة في سوريا، فيما أشارت أصوات أخرى إلى أن إرضاء الغالبية لا يكون إلا بمساواتها مع غيرها، وإلا فسوف تطالب الغالبية بحقوق أكثر، وتصبح الأقلية أمام حلين؛ إما تغيير الدين، وإما الهجرة. كما أنه لا يمكن قبول التبرير بأنه من غير المعقول أن يكون الرئيس مسيحياً أو درزياً. لأن الجواب هو: إذا كانت الغالبية (بمن فيها المسلمون) صوّتت له، فهل نحرم الأغلبية من حق الاختيار؟³⁵

2.2 القسم الذي يؤذيه الحاكم

يكشف استعراض الدساتير السورية المختلفة عن مفارقة غريبة، وهي أن الدين قد تم ذكره مرّة واحدة فقط في مضمون القسم الذي يؤديه الحاكم عند تولي منصبه وكان هذا في الدستور الأوّل سنة 1920 حيث تم فيه التطرق للدين، لتخلو الدساتير السورية بعد ذلك من أية إشارة للدين بصورة مباشرة، في مضمون القسم الدستوري الذي يؤذيه الحاكم. في حين تمت المحافظة في غالبية الدساتير اللاحقة على صيغة دينية "غير مباشرة" من خلال القسم "بالله العظيم" وهي الصيغة التي تم تجاهلها في بعض الحقب الدستورية كما سنعرض لاحقاً. المفارقة الأخرى التي تكشفها سابقة دستور 1920، فيما يتعلق بمضمون القسم الذي يؤديه الحاكم، هي أن الإشارة للدين لم تتطرق لتعيين دين محدد دون غيره؛ وإنما جاءت لتشمل الالتزام باحترام "الشرائع الدينية" جميعها دون تمييز وعلى قدم المساواة، وفي هذا سمّو ورقّي لم تصل له العديد من النصوص الدستورية اللاحقة.

دستور 1920: تضمّن هذا الدستور مضمون القسم الذي ينبغي أن يؤديه ملك سوريا حيث جاء به "على الملك حين جلوسه أن يقسم أمام المؤتمر باحترام الشرائع الإلهية وبالأمانة للأمة وبمراعاة القانون الأساسي".³⁶ ونلاحظ أنه على الرغم من أن الدستور قد حدد دين الملك بالإسلام؛ فإن صيغة القسم لم تأخذ صيغة إسلامية، بل شملت الشرائع الإلهية جميعها، وبهذا أكد الدستور على أن منصب الملك ليس معنياً بالأغلبية الدينية. كما نلاحظ خلو الدساتير السورية اللاحقة من أية إشارة للدين في مضمون القسم الدستوري الذي ينبغي أن يؤديه الحاكم علماً أن هذا القسم قد تغيّر مضمونه مرّات عدّة فجاء بصيغ متعددة خلت جميعها من أية إشارة للدين وهو ما يتضح من استعراض القسم في دساتير سوريا اللاحقة:

دستور 1930: عندما يتولى رئيس الجمهورية مهام وظيفته يجب عليه أن يحلف أمام المجلس يمين الإخلاص للأمة والدستور بالنص الآتي: "أقسم بالله العظيم أنني أحترم دستور البلاد وقوانينها وأحفظ استقلال الوطن وسلامة أرضه".³⁷ ونلاحظ هنا أنه وبرغم عدم الإشارة إلى الدين فإن القسم يتم "بالله العظيم"، وفي هذا دلالة دينية تجاهلتها بعض الدساتير اللاحقة.

دستور 1950: قبل أن يمارس رئيس الجمهورية ولايته، يحلف أمام مجلس النواب اليمين الآتية: "أقسم بالله العلي العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها وأن أكون أميناً على حريات الشعب ومصالحه وأمواله، وأن أكون مخلصاً للنظام الجمهوري، وأن أبذل جهدي وكل ما لدي من قوة للمحافظة على استقلال الوطن والدفاع عن سلامة أرضه وأن أعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية".³⁸

دستور 1953: قبل أن يمارس رئيس الجمهورية ولايته يحلف أمام مجلس النواب اليمين الآتية: "أقسم بالله، وبشرقي أن أكون مخلصاً لدستور البلاد وقوانينها وأن أحترمها وأدافع عنها وأن أكون أميناً على حريات الشعب ومصالحه وأمواله

³⁵ د. موسى ميري، ملاحظات قانونية على مشروع الدستور، مقال منشور بجريدة بلدنا السورية بتاريخ 15/2/2012. متوفر على الرابط:

<https://bit.ly/2ogaq4J>

يُنظر أيضاً حول قضايا الدين والدستور: إعادة ميلاد دستورية: تونس ومصر تعيدان بناء نفسيهما، دراسة أعدها ناثنان ج. براون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمساعدة ماريان مسينغ وسكوت وينر، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 12 آب/أغسطس 2011. ص 27 وما بعدها. متوفر على الرابط:

<https://bit.ly/2Jjevfm>

³⁶ سوريا. دستور 1920، المادة 6.

³⁷ سوريا. دستور 1930، المادة 70.

³⁸ سوريا. دستور 1950، المادة 75.

وكرامته وأن أبذل جهدي وكل ما لدي من قوة ووسيلة للمحافظة على استقلال الوطن ونظامه الجمهوري والدفاع عن سلامة أرضه وأن أعمل على استكمال حرية الأمة العربية وتحقيق وحدتها.³⁹

ونلاحظ هنا أن القسم تم "بالله" و"بالشرف"، فتمت المحافظة على دلالة دينية ما في القسم مع إضافة قسم بطابع غير ديني وهو الشرف.

دستور 1958: لم يتطرق هذا الدستور إلى مسألة قسم رئيس الدولة.

دستور 1961: قبل أن يمارس رئيس الجمهورية ولايته، يحلف أمام مجلس النواب اليميني الآتية: "أقسم بالله العلي العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها وأن أكون أميناً على حريات الشعب ومصالحه وأمواله، وأن أكون مخلصاً للنظام الجمهوري، وأن أبذل جهدي وكل ما لدي من قوة للمحافظة على استقلال الوطن والدفاع عن سلامة أرضه وأن أعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية".⁴⁰

دستور 1962: قبل أن يمارس رئيس الجمهورية ولايته، يحلف أمام مجلس النواب اليميني الآتية: "أقسم بالله العلي العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها وأن أكون أميناً على حريات الشعب ومصالحه وأمواله، وأن أكون مخلصاً للنظام الجمهوري، وأن أبذل جهدي وكل ما لدي من قوة للمحافظة على استقلال الوطن والدفاع عن سلامة أرضه وأن أعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية".⁴¹

دستور 1964: قبل أن يُمارس رئيس مجلس الرئاسة وأعضاؤه ولايتهم يحلف كل منهم أمام المجلس الوطني اليميني الآتية: "أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لدستور البلاد وأن أدافع عنه وعن استقلال الوطن ومصالح الشعب وأن أحترم قوانين البلاد وأقوم بمهمتي بشرف وأن أعمل على تحقيق أهداف الثورة في الوحدة والحرية والاشتراكية".⁴²

دستور 1969: يُقسم رئيس الدولة أمام مجلس الشعب اليميني الآتية: "أقسم بشرفي ومعتدي أن أحافظ مخلصاً على النظام الديمقراطي الشعبي وأن أحترم الدستور والقوانين وأن أراعي مصالح الشعب وسلامة الوطن وأن أعمل وأناضل لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية".⁴³ ويُلاحظ هنا حذف الدلالة "بالله العظيم" في بداية القسم واستبدالها بعبارة "شرفي ومعتدي" ليتم بذلك استبعاد أي دلالة دينية غير مباشرة في صيغة القسم.

دستور 1971: يُقسم رئيس الجمهورية أمام مجلس الشعب اليميني الآتية: "أقسم بشرفي ومعتدي أن أحافظ مخلصاً على النظام الديمقراطي الشعبي وأن أحترم الدستور والقوانين وأن أراعي مصالح الشعب وسلامة الوطن وأن أعمل وأناضل لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية".⁴⁴ حافظ هذا الدستور على استبعاد القسم "بالله العظيم" واستبدال ذلك بالقسم "بشرفي ومعتدي"، كما هو حال الدستور الذي سبقه.

دستور 1973: يكون القسم الدستوري على الشكل الآتي: "أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري الديمقراطي الشعبي وأن أحترم الدستور والقوانين وأن أراعي مصالح الشعب وسلامة الوطن وأن أعمل مخلصاً وأناضل لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية".⁴⁵ وقد عاد هذا الدستور للصيغة القديمة من خلال القسم "بالله العظيم"، والتي غابت في الدستورين السابقين ليتم في هذا الدستور حذف القسم "بشرفي ومعتدي" تماماً من الصيغة التي تم اعتمادها.

دستور 2012: يكون القسم الدستوري على النحو الآتي: "أقسم بالله العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها ونظامها الجمهوري، وأن أراعي مصالح الشعب وحياته، وأحافظ على سيادة الوطن واستقلاله وحيثته والدفاع عن سلامة أرضه، وأن أعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية ووحدة الأمة العربية".

³⁹ سوريا. دستور 1953، المادة 85.

⁴⁰ سوريا. دستور 1961، المادة 75.

⁴¹ سوريا. دستور 1962، المادة 75.

⁴² سوريا. دستور 1964، المادة 49.

⁴³ سوريا. دستور 1969، المادة 59.

⁴⁴ سوريا. دستور 1971، المادة 59.

⁴⁵ سوريا. دستور 1973، المادة 7.

وحافظ الدستور الحالي على القسم "بالله العظيم" مستبعداً تماماً القسم "بالشرف والمعتقد"، وأبقى بالتالي دلالة دينية غير مباشرة في مضمون القسم الرئاسي.⁴⁶

2.3 احترام حرية الأديان والمعتقدات

يُقصد بالحق في حرية الدين أو المعتقد في إطار منظومة حقوق الإنسان حرية الفرد في اعتناق ما يشاء من أفكار دينية أو غير دينية. وقد سبق أن اعترفت الأمم المتحدة بأهمية حرية الديانة أو المعتقد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد عام 1948، حيث تنص المادة 18 منه على أن "لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحرية في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره".⁴⁷

ولاحقاً أوضحت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أن مفهوم احترام العقائد والأديان يشمل كذلك المجاهرة بالدين أو بالعقيدة وعدم جواز إجبار أي شخص على الكشف عن أفكاره أو عن انتمائه إلى دين أو عقيدة. فضلاً عن الالتزام بحماية العقائد التوحيدية وغير التوحيدية والإلحادية، وكذلك الحق في عدم اعتناق أي دين أو عقيدة. مع وجوب تفسير كلمتي "دين" و"عقيدة" تفسيراً واسعاً. لا يقتصر على الديانات التقليدية أو على الأديان والعقائد ذات الخصائص أو الشعائر الشبيهة بخصائص الديانات التقليدية وشعائرها.⁴⁸

وقد تطرقت الدساتير السورية المتعاقبة بصورة تفصيلية لهذا المبدأ على النحو الآتي:

دستور 1920: بصورة مبكرة من التاريخ الدستوري السوري تم التأكيد بنص صريح أنه "لا يجوز التعرض لحرية المعتقدات والديانات ولا منع الحفلات الدينية من الطوائف على أن لا تخل بالأمن العام أو تمس بشعائر الأديان والمذاهب

الأخرى".⁴⁹

والملاحظ هنا أن حرية الدين والمعتقد وفق هذا النص الدستوري تشمل أمرين أولهما عدم جواز التعرض لهذا الدين والمعتقد، وثانيهما حرية ممارسة هذا المعتقد من خلال إقامة الحفلات الدينية الخاصة به. ولم يتم تقييد هذا الأمر إلا بشرط عدم مخالفة النظام العام أو المس بشعائر الأديان والمذاهب الأخرى.

دستور 1930: أكد هذا الدستور أن "حرية الاعتقاد مطلقة. وتحترم الدولة جميع المذاهب والأديان الموجودة في البلاد وتكفل حرية القيام بجميع شعائر الأديان والعقائد على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب"،⁵⁰ كما اعتبر أن "حقوق الطوائف الدينية المختلفة مكفولة"،⁵¹ وأن "التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يمس كرامة الوطن أو الأديان"،⁵² كما خصّص الأوقاف الإسلامية بنص خاص ذكر به أن "الأوقاف الإسلامية هي بوجه عام ملك الطائفة الإسلامية دون سواها. ويدير شؤونها مجالس ينتخبها المسلمون. ويوضع قانون خاص بكيفية انتخاب هذه المجالس".⁵³

نلاحظ في هذه النصوص الدستورية أنه قد تم التوسع في تحديد مفهوم احترام الأديان، إذ بات يشمل وفق النصوص السابقة حرية القيام بجميع الشعائر والأديان، وكفالة حقوقها، والالتزام بأن لا يمس التعليم الدين، فضلاً عن تخصيص مرافق الأوقاف الإسلامية بنص خاص يكفل لأبناء الطائفة الإسلامية دون سواهم إدارة شؤونها.

دستور 1950: أعاد هذا الدستور التأكيد على المبادئ السابقة فنص على أن "حرية الاعتقاد مصونة. والدولة تحترم جميع الأديان السماوية. وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها على أن لا يخل ذلك بالنظام العام".⁵⁴ وأن "الأوقاف الإسلامية ملك للمسلمين، وهي مؤسسة من مؤسسات الدولة العامة، تتمتع باستقلال مالي وإداري وتنظم أوضاعها بقانون".⁵⁵

⁴⁶ سوريا. دستور 2012، المادة 7.

⁴⁷ يُنظر في هذا: حرية الدين أو المعتقد، دليل دراسي، مركز حقوق الإنسان بجامعة منيسوتا، 2003، متوفر على الرابط:

<http://hrlibrary.umn.edu/arabic/SGreligion.html>

⁴⁸ لجنة حقوق الإنسان، الدورة الثامنة والأربعون (1993)، التعليق العام رقم 22، متوفر على الرابط: <https://bit.ly/367PggM>

⁴⁹ سوريا. دستور 1920، المادة 13.

⁵⁰ سوريا. دستور 1930، المادة 15.

⁵¹ سوريا. دستور 1930، المادة 28.

⁵² سوريا. دستور 1930، المادة 19.

⁵³ سوريا. دستور 1930، المادة 114.

⁵⁴ سوريا. دستور 1950، المادة 3 فقرة 3.

⁵⁵ سوريا. دستور 1950، المادة 34.

جميع الأديان السماوية. وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها على أن لا يخل ذلك بالنظام العام.⁵⁹

دستور 1969: أعاد هذا الدستور التأكيد على المبادئ السابقة، فنص على أن "حرية الاعتقاد مصونة وتحترم الدولة جميع الأديان. كما تكفل الدولة حرية القيام بجميع الشعائر الدينية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام".⁶⁰

دستور 1971: أعاد هذا الدستور التأكيد على المبادئ السابقة فنص على أن "حرية الاعتقاد مصونة وتحترم الدولة جميع الأديان. وتكفل الدولة حرية القيام بجميع الشعائر الدينية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام".⁶¹

دستور 1973: أعاد هذا الدستور التأكيد على المبادئ السابقة فنص على أن "حرية الاعتقاد مصونة وتحترم الدولة جميع الأديان. وتكفل الدولة حرية القيام بجميع الشعائر الدينية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام".⁶²

دستور 2012: نص هذا الدستور على أن "تحترم الدولة جميع الأديان، وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها على أن لا يخل ذلك بالنظام العام".⁶³ ويلاحظ في دستور 2012 أنه فصل بين حرية الاعتقاد واحترام الأديان، فخصص لكل منهما مادة منفصلة حيث تمت الإشارة إلى حرية الاعتقاد في المادة 42 منه.

2.4 عدم التمييز على أساس الدين

سبق للجنة المعنية بحقوق الإنسان أن أوضحت أن عبارة التمييز المحظورة تتضمن أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل يقوم لأي سبب، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك، مما يستهدف

وهنا ينبغي ملاحظة أن الدستور أشار إلى الأديان "السماوية" بعد أن كانت النصوص الدستورية السابقة تشير إلى الأديان بصفة عامة دون تخصيص، علماً أنه سبق للجنة الدولية لحقوق الإنسان أن أشارت إلى أنه ينبغي تفسير كلمتي "دين" و"عقيدة" تفسيراً واسعاً بحيث لا تشملان الديانات التقليدية أو الأديان والعقائد ذات الخصائص أو الشعائر الشبيهة بخصائص الديانات التقليدية وشعائرها فقط. وبحيث لا يجوز التمييز ضد أي دين أو عقيدة لأي سبب من الأسباب، بما في ذلك كونها حديثة النشأة أو كونها تمثل أقليات دينية قد تتعرض للعداء من جانب طائفة دينية مهيمنة.⁵⁶

وقد حافظت بعض الدساتير اللاحقة على استخدام عبارتي "الأديان السماوية" عند الإشارة إلى هذا المبدأ (كما هي حال دساتير 1953، 1962، 1964) فيما اكتفت دساتير أخرى باستخدام عبارة "الأديان" فقط، كما هي الحال في دساتير (1969، 1971، 1973، 2012).

دستور 1953: أعاد هذا الدستور التأكيد على المبادئ السابقة فنص على أن "حرية الاعتقاد مصونة. والدولة تحترم جميع الأديان السماوية. وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها على أن لا يخل ذلك بالنظام العام".⁵⁷

دستور 1958: لم يتطرق هذا الدستور إلى هذه المسألة.

دستور 1961: لم يتطرق هذا الدستور إلى هذه المسألة.

دستور 1962: أعاد هذا الدستور التأكيد على المبادئ السابقة فنص على أن "حرية الاعتقاد مصونة. والدولة تحترم جميع الأديان السماوية. وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها على أن لا يخل ذلك بالنظام العام".⁵⁸

دستور 1964: أعاد هذا الدستور التأكيد على بعض المبادئ السابقة، فنص على أن "حرية الاعتقاد مصونة. والدولة تحترم

⁵⁶ لجنة حقوق الإنسان، الدورة الثامنة والأربعون (1993)، التعليق العام رقم 22. مرجع سابق.

⁵⁷ سوريا. دستور 1953، المادة 3 فقرة 3.

⁵⁸ سوريا. دستور 1962، المادة 3 فقرة 3.

⁵⁹ سوريا. دستور 1964، المادة 16.

⁶⁰ سوريا. دستور 1969، المادة 31 فقرة 1/2.

⁶¹ سوريا. دستور 1971، المادة 31 فقرة 1/2.

⁶² سوريا. دستور 1973، المادة 35 فقرة 1/2.

⁶³ سوريا. دستور 2012، المادة 3 فقرة 3.

أو يستتبع تعطيل الاعتراف أو عرقلة لجميع الأشخاص، على قدم المساواة، بجميع الحقوق والحريات أو التمتع بها أو ممارستها.⁶⁴

ومن الملاحظ هنا أن حظر التمييز على أساس الدين قد تم تجاهله في أغلبية الدساتير السورية، حيث لم يتم التطرق إليه إلا في ثلاثة دساتير فقط من أصل 12 دستوراً محل الدراسة وفق ما يتضح من السطور الآتية:

دستور 1920: لم يتطرق هذا الدستور إلى هذه المسألة.

دستور 1930: نصّ هذا الدستور على أن "السوريون لدى القانون سواء وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وما عليهم من الواجبات والتكاليف ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الدين أو المذهب أو الأصل أو اللغة".⁶⁵ وقد أوردنا في قسم دين رئيس الدولة كيف اعترض بعض النواب على أن هذه المساواة التي يضمنها الدستور تم الإخلال بها عندما تم تحديد دين رئيس الجمهورية.

دستور 1959: لم يتطرق هذا الدستور إلى هذه المسألة.

دستور 1953: لم يتطرق هذا الدستور إلى هذه المسألة.

دستور 1958: أكد هذا الدستور أن "المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".⁶⁶

دستور 1961: لم يتطرق هذا الدستور إلى هذه المسألة.

دستور 1962: لم يتطرق هذا الدستور إلى هذه المسألة.

دستور 1964: لم يتطرق هذا الدستور إلى هذه المسألة.

دستور 1969: لم يتطرق هذا الدستور إلى هذه المسألة.

دستور 1971: لم يتطرق هذا الدستور إلى هذه المسألة.

دستور 1973: لم يتطرق هذا الدستور إلى هذه المسألة.

دستور 2012: بعد تغييب هذه المسألة عن الدساتير السورية المتعاقبة لأكثر من نصف قرن عاد الدستور الحالي لتبني هذا المبدأ وتأكيد مجده حيث جاء به "المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

وينبغي التنبيه بهذا الصدد إلى أن تغييب النص الصريح عن حظر التمييز على أساس الدين في غالبية الدساتير السورية لم يكن الغرض منه تبني القاعدة المعاكسة وهي إباحة التمييز على أساس الدين وإن كان هذا مُتحققاً فعلاً بحكم الواقع وتأثير بعض النصوص الدستورية أيضاً، ولكن سبب ذلك التغييب هو أن غالبية تلك الدساتير كانت تكتفي بالنص بشكل عام على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، ودون ربط مبدأ المساواة بمبدأ عدم التمييز وهو ما نرصده من خلال تحليل الصياغة الدستورية للعديد من النصوص حيث تم التعبير عن هذا المبدأ في دستور 1920 من خلال التأكيد على أن "السوريون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات"،⁶⁸ وفي دستور 1969 من خلال الإشارة إلى أن "المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات. تحقق الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين"،⁶⁹ وكذلك في دستور 1950 والذي جاء به أيضاً "المواطنون متساوون أمام القانون في الواجبات والحقوق وفي الكرامة والمنزلة الاجتماعية".⁷⁰

2.5 إخضاع الأحوال الشخصية للطوائف الدينية

يتسع مفهوم الأحوال الشخصية ليشمل المنازعات والمسائل المتعلقة بحالة الأشخاص وأهليتهم، أو المتعلقة بنظام الأسرة كالخطبة والزواج وحقوق الزوجين وواجباتهما المتبادلة والمهر والجهاز، ونظام الأموال بين الزوجين، والطلاق

⁶⁴ لجنة حقوق الإنسان، الدورة السابعة والثلاثون (1989) التعليق العام رقم 18: عدم التمييز. متوفر على الرابط: <https://bit.ly/31OxSnB>

⁶⁵ سوريا. دستور 1930، المادة 6.

⁶⁶ سوريا. دستور 1958، المادة 7.

⁶⁷ سوريا. دستور 2012 – المادة 33 فقرة 3.

⁶⁸ سوريا. دستور 1920 – المادة 10.

⁶⁹ سوريا. دستور 1969 – المادة 23 فقرة 1/2.

⁷⁰ سوريا. دستور 1950 – المادة 7.

دستور 1950: أرسى هذا الدستور الجملة الشهيرة التي تكررت حرفياً في الدساتير اللاحقة وجاء فيها أن “الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة ومرعية” 77. ولم يخلُ هذا البند من الانتقاد عندما عُرضت مسودة الدستور للنقاش أمام المجلس التأسيسي في جلسته الثامنة والثلاثين، إذ اعتبره النائب عن قضاء النبك، عبد السلام حيدر، متناقضاً مع حماية الأسرة التي كفلها الدستور، وقال في معرض نقده للدستور: “مشروع الدستور يحوي كثيراً من التناقض بين أحكامه المختلفة وحتى بين أحكام بعض مواده. فقد نصّت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة على امتيازات الطوائف الدينية وصيانة الأحوال الشخصية لها، ونصّت المادة السادسة عشر على حماية الدولة للأسرة والزواج وتشجيعه وإزالة العقوبات المادية والاجتماعية التي تعوقه. وبما أنه أقرّ في المادة الثالثة امتيازات الطوائف فوسائل الحماية اللازمة للأسرة والزواج أصبحت غير متيسرة، كما أن إزالة العقوبات المادية والاجتماعية التي تعوقه أصبحت متوقفة على خلو هذه الامتيازات منها وهي كما نعلم ليست كذلك، فالشريعة الإسلامية اشترطت مهر المثل إن لم يكن هنالك مهر مُسمّى، كما أباحت للزوجة ووليها فسخ عقد النكاح إن كان زوجها غير كفؤ لها، ومذهب الشيعة يتيح المتعة، والتقاليد المسيحية آخذة بمبدأ الدوطة، وجميع ذلك مما يعوق الزواج ويضع في طريقه العقوبات المادية والاجتماعية معاً” 78.

دستور 1953: أكد هذا الدستور أن “الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة ومرعية” 79.

دستور 1958: لم يتطرق هذا الدستور إلى هذه المسألة.

دستور 1961: لم يتطرق هذا الدستور إلى هذه المسألة.

دستور 1962: أعاد هذا الدستور التأكيد على أن “الأحوال

والتطبيق والتفريق والبنوة والإقرار بالأبوة وإنكارها، والعلاقة بين الأصول والفروع والالتزام بالنفقة للأقارب والأصهار، وتصحيح النسب والتبني، والولاية والوصاية والقوامة والحجر والإذن بالإدارة، والغيبة واعتبار المفقود ميتاً، وكذلك المنازعات والمسائل المتعلقة بالمواريث والوصايا وغيرها من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت” 71. وقد أرسى الدستور السوري إخضاع المسائل ذات الصلة بالأحوال الشخصية لقوانين الطوائف الدينية المختلفة حصراً، ونصّ على هذا الأمر بصورة صريحة في بعض الدساتير وتجاهل ذلك في دساتير أخرى وإن كان الأمر تم احترامه وتطبيقه على أرض الواقع بصورة مستمرة سواء بوجود نص دستوري أو عدمه.

دستور 1920: نصّ هذا الدستور بصورة صريحة ومبكرة في المادة 15 منه في الفصل الثالث على أن “كيفية إدارة المحاكم الشرعية والمجالس الطائفية التي تحسب شرائعها في الأحوال الشخصية المذهبية وكيفية إدارة الأوقاف العامة تُعيّن بقوانين تصدر من المؤتمر” 72. وعبر بعض أعضاء المؤتمر عن تمنّيهم لـ “إلغاء المحاكم الشرعية والروحية معاً، وقيام القضاء العدلي مقامها وفقاً لما هو جارٍ في معظم الدول الأوروبية” 73. وعندما طُرحت المسودة الأولى لهذه المادة لم تُرض بعض أعضاء المؤتمر المسيحيين وأثارت مخاوف بعض رجال الدين المسيحيين من أن يعطي الدستور الحق للسلطة التنفيذية بالتدخل بإدارة الأوقاف المسيحية وقوانين الأحوال الشخصية للطوائف المسيحية 74. ومراعاة لهذه المخاوف لم يطرح رئيس المؤتمر، الشيخ سعيد رضا، هذه المادة للتصويت إلا بعد أن توصّل مع بطريرك الروم إلى صيغة ترضيه بعد أن زاره الشيخ سعيد رضا في بيته للوصول إلى توافق حول هذه المادة 75.

دستور 1930: أكد هذا الدستور على أنه “.. تضمن الدولة أيضاً للأهلين على اختلاف طوائفهم احترام مصالحهم الدينية

71 المادة 13 في نظام القضاء المصري رقم 147 لعام 1949.

72 سوريا. دستور 1920، المادة 14.

73 حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي 1915-1946، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت 1974.

74 جمال باروت، المؤتمر السوري العام الأول 1919-1920: الدستور السوري الأول، مجلة تبين، العدد 3، شتاء 2013.

75 المرجع السابق.

76 سوريا. دستور 1930، المادة 15.

77 سوريا. دستور 1950، المادة 3 ف4.

78 مذكرات الجمعية التأسيسية السورية من 12/12/1949 حتى 29/7/1950 من الجريدة الرسمية السورية، الجلسة الثامنة والثلاثون، 24/7/1950، صفحة 639.

79 سوريا. دستور 1953، المادة 3 ف4.

واليهودية من قانون الأحوال الشخصية مراعاة لما عند كل طائفة من أحكام دينية خاصة.

دستور 1964: لم يتطرق هذا الدستور إلى هذه المسألة.

دستور 1969: لم يتطرق هذا الدستور إلى هذه المسألة.

دستور 1971: لم يتطرق هذا الدستور إلى هذه المسألة.

دستور 1973: لم يتطرق هذا الدستور إلى هذه المسألة.

دستور 2012: أعاد الدستور الحالي تأكيد ذات العبارة التي بدأ استخدامها سنة 1950 حيث جاء به أن "الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصنونة ومرعية"⁸¹.

وهكذا، يخضع السوريون لأكثر من قانون أحوال شخصية وفقاً لتبعيتهم الدينية والطائفية، علماً أن المادة 308 من هذا القانون تنص على أنه "يطبق بالنسبة إلى الطوائف المسيحية واليهودية ما لدى كل طائفة من أحكام تشريعية دينية تتعلق في الخطبة وشروط الزواج وعقده، والمتابعة والنفقة الزوجية ونفقة الصغير وبطلان الزواج وحله وانفكاك رباطه وفي الباننة (الدوطة) والحضانة". وهذا يعني أن أبناء هذه الطوائف المسيحية واليهودية يخضعون، فيما عدا ما استثنته هذه المادة، لأحكام قانون الأحوال الشخصية العامة الخاص بالمسلمين، فيما يخضعون بصدد تلك المسائل لتشريعاتهم الدينية الخاصة⁸².

لاحقاً، وبتاريخ 27/9/2010، أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً تشريعياً برقم 76/ تنص مواده على تعديل المادة 308 بحيث تضيف "الإرث والوصية" إلى نص تلك المادة، مما يُتيح لأبناء تلك الطوائف الخضوع بشأنهما لما تقرره تشريعاتهم الدينية. وتبعاً لذلك، أصدرت عدة تشريعات دينية خاصة بهذه المسائل⁸³.

ولا بد من الإشارة إلى أن النصوص الدستورية التي مّهدت لإصدار قوانين أحوال شخصية متعددة دينية ومذهبية، قد تعرضت لانتقادات عديدة نظراً لأنها تجعل المرجعية الدينية هي الأساس في مسائل الأحوال الشخصية بما يعنيه ذلك من التمييز بين المواطنين على أساس الدين وكذلك حرمان المرأة، تحديداً، من الكثير من الحقوق لتعارضها مع النصوص الدينية وتفسيراتها المختلفة، علماً أن قانون الأحوال الشخصية هو القانون الذي ينظم أولاً علاقة الرجل بالمرأة، وكل اعتبار غير اعتبار المواطنة يعني إفساح المجال لانتهاك حقوق النساء، فكيف إذا كان الاعتبار طائفيًا حصراً⁸⁴ فضلاً عن أن تلك الصياغات الدستورية قد تجاهلت المطالبات بإقرار فعلي لمبدأ

وانسجاماً مع هذه الأحكام الدستورية أصدر رئيس الجمهورية، بتاريخ 17/9/1953، المرسوم التشريعي رقم 59 لعام 1953 المتضمن قانون الأحوال الشخصية. واشتمل هذا القانون على الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية والمؤلفة من القواعد المتعلقة بالزواج والطلاق والولادة والنسب والحضانة، وكذلك الأهلية، والنيابة الشرعية، والوصية والمواريث. واعتمد في إعدادة على خمسة مصادر، هي: قانون حقوق العائلة الذي جرى العمل عليه وتعارفه الناس وبنيت عليه الاجتهادات القضائية، والقوانين المصرية مع بعض التعديل أحياناً بما يوافق المصلحة المحلية، والأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية لقنوني باشا، وما رأت اللجنة الأخذ فيه بمذهب غير المذهب الحنفي، وما وضعته في مواد التنظيم التي لا تنافي الحكم الشرعي، ومشروع الأحوال الشخصية لقاضي دمشق الأستاذ الشيخ علي الطنطاوي.

وتضمن قانون الأحوال الشخصية في مادته 306 تأكيداً على أنه يُطبق على جميع السوريين، سوى ما تستثنيه مادتان تاليتان استثنيتا الأحكام الخاصة بالطوائف الدرزية والمسيحية

⁸⁰ سوريا. دستور 1962، المادة 3 ف4.

⁸¹ سوريا. دستور 2012، المادة 3 ف4.

⁸² من هذه التشريعات النافذة، على سبيل المثال، قانون الأحوال الشخصية للروم الأرثوذكس رقم 23 لعام 2004، وقانون الأحوال الشخصية للسريان الأرثوذكس رقم 10 لعام 2004، وقانون الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية رقم 31 لعام 2006.

⁸³ مثال ذلك المرسوم التشريعي رقم (7) لعام 2011 المتضمن قانون الإرث والوصية للروم الأرثوذكس والسريان الأرثوذكس، والمرسوم التشريعي رقم (7) لعام 2012 المتضمن قانون الوصية والإرث لطائفة الأرمن البروتستانت، والقانون رقم (4) لعام 2012 المتضمن قانون الوصية والإرث لطائفة الأرمن الأرثوذكس، والقانون رقم (2) لعام 2017 المتضمن قانون الإرث والوصية لأبناء الطائفة الإنجيلية في سوريا.

⁸⁴ راجع حول هذا الجدل: إيفين دوبا، المرأة السورية والدستور: شراكة في المعركة لا في المغامرات. متوفر على الرابط:

<http://womenspring.org/news.php?go=fullnews&newsid=218>

علمانية الدولة بما يكفل التعامل مع جميع الأشخاص، نساء ورجالاً، كمواطنين.

كما قسّمت تلك النصوص الدستورية المواطنين والمواطنات حسب الطوائف، وأخضعتهم لأنظمة قانونية ودينية وطائفية مختلفة بما يعني ذلك من تمييز بين السوريين والسوريات حسب المرجعية الطائفية لكل منهم، الأمر الذي يخل بمبدأ المساواة وعدم التمييز المنصوص عليه في الدستور ذاته، كما ثبتت وصاية الطبقة «المتدنية» على الطبقات الاجتماعية الأخرى، وبكفالة الدولة نفسها».⁸⁵

علماً أن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وفي معرض ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الثاني للجمهورية العربية السورية بيّنت أنها تشعر بالقلق إزاء "تعزيز المادة 3 من الدستور لقواعد الطوائف الدينية مجدداً، وهذا وضع سيزيد تعقيد وتأخير الجهود الرامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة، على حساب حقوق المرأة".⁸⁶

والملفت للانتباه هنا أن الحكومة السورية قد تمسكت بهذه النصوص الدستورية التمييزية لتبرير التمييز ضد المرأة السورية، ولشرعة قانون الأحوال الشخصية التمييزي الذي ينسجم مع أحكام الدستور التمييزي كذلك، حيث أشارت الحكومة السورية في تقاريرها الدورية إلى لجنة السيداو، إلى وجود صعوبات تحول دون تعديل قانون الأحوال الشخصية، وبررت التأخير في ذلك بأن "بعض مشاريع القوانين خاصة تلك التي تكون على تماس مباشر مع الموروث الثقافي والديني، تحتاج إلى أوسع مشاركة ممكنة، وتلقى في كثير من الأحيان معارضة من بعض الفئات، الأمر الذي يسبب أحياناً بطناً في إصدار مثل هذه القوانين وأحياناً يعرقلها".⁸⁷ ثم أشارت في عام 2012 إلى أن "قانون الأحوال الشخصية في سوريا ضامن للكثير من الحقوق، وإنما الحاجة هي إلى معرفة هذه الحقوق والتمكن من ممارستها، وهو منسجم مع دستور

البلاد من حيث احترام حرية العقائد بحكم التنوع الاجتماعي والثقافي لكل المذاهب والطوائف ذكوراً وإناً وببعض مواده مستمد من نصوص دينية، وهذه من الصعوبة بمكان تعديلها في مجتمع محافظ ومتدين بأغلبيته، وإذا ما كانت الاتفاقيات الدولية تسمو على القوانين الوطنية فإنها لا تسمو على الشرائع السماوية وما نصت عليه في هذا المجال".⁸⁸

2.6 الدين والتشريع

يحظى موضع علاقة الدين بالتشريع بأهمية خاصة أثناء عملية صياغة الدستور لأن السوابق والممارسات الدولية تؤكد أن الاعتراف بدين ما أو تكريسه مؤسسياً، أو منحه امتيازات أو تطبيق شريعة دينية معينة، جميعها قد تترك أثراً مؤذية على حقوق الأقليات الدينية، أو الخارجين عن هذا الدين أو اللادينيين أو المتدينين الذين لا يوافقوا على تفسير بعينه لدور الدين في ضبط الحياة العامة والخاصة، وقد يؤدي ذلك إلى تصعيد التوتر بين المنتمين إلى جماعة دينية والخارجين عنها.⁸⁹

يُمكن تقسيم الدساتير السورية لجهة تطرقها لمكانة الدين كمصدر للتشريع إلى ثلاث فئات أساسية:

01. الدساتير التي لم تتم فيها الإشارة إلى علاقة الدين بالتشريع: الفئة الأولى من الدساتير هي تلك التي لم تتطرق مطلقاً إلى الدين كمصدر للتشريع فسكتت عن هذا الأمر وتجاهلته تماماً، وهو ما نرصده في الدساتير الآتية:

- دستور 1920.
- دستور 1930.
- دستور 1958.
- دستور 1961.

02. الدساتير التي استخدمت مصطلح "الفقه الإسلامي

⁸⁵ رستم محمود، أحوال المرأة السورية في العهد البعثي: سيرة السيطرة الناعمة. ضمن كتاب: حقوق النساء في سوريا قبل وأثناء الثورة: الخطاب والواقع، برنامج المعرفة حول المجتمع المدني في غرب آسيا، نشرة خاصة 2، أيار/مايو 2014، ص7. متوفر على الرابط:

<http://scpps.org/wp-content/uploads/2014/05/SB-2-Rustum-Mahmoud.pdf>

⁸⁶ الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الثاني للجمهورية العربية السورية، متوفر على الرابط: <https://undocs.org/pdf?symbol=ar/CEDAW/C/SYR/CO/2>

⁸⁷ الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 18 من الاتفاقية، التقرير الدوري الثاني للدول الأطراف، سوريا، 24 تموز/يوليو 2012. متوفر على الرابط: <https://bit.ly/2BJm5fx>

⁸⁸ المرجع السابق.

⁸⁹ العلاقة بين الدين والدولة، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أيلول/سبتمبر 2014. ص1. متوفر على الرابط:

<http://constitutionnet.org/sites/default/files/religion-state-relations-arabic.pdf>

الحال غير مُلزم بالأخذ بأحكام الفقه الإسلامي، بل أنه مُخَيَّر بين الأخذ بها أو تجاوزها، فهي مصدر ضمن مصادر أخرى، ولا يترتب على تجاوزها الطعن بعدم دستورية القانون أو المساس بشرعيته.

برغم ذلك فإن الاتجاه الفقهي يذهب إلى أنه ليس ثمة اختلاف بين الصياغتين (مصدر رئيسي/المصدر الرئيسي) فطالما لم يذكر الدستور مصدراً آخر سوى الفقه الإسلامي، كما هي حال سائر الدساتير السورية، فإنه يُبنى على ذلك أن الفقه الإسلامي وحده سيكون المصدر الرئيسي ذو المرتبة الأعلى، ولذلك ينبغي أن يكون التشريع مُتفقاً مع مبادئ هذا الفقه وإلا عدّ مخالفاً للدستور وجاز الطعن فيه لعدم دستوريته.

ولابد من الإشارة في هذا الصدد إلى سابقة دستورية مهمة تكشف عن وعي مبكر لعدم فرض المرجعية الدينية كمصدر للتشريع الدستوري، وهي ما جرى أثناء مناقشات المؤتمر السوري سنة 1919 تمهيداً لإعداد مشروع الدستور الأول سنة 1920، فأثناء النقاشات الخاصة بالمادة ذات الصلة بحقوق المرأة تحديداً، تُبيّن النقاشات بوضوح أن بعض المدافعين عن تلك الحقوق كانوا من رجال الدين الذين لم يسعوا لإسباغ الصفة الدينية على مواد الدستور، فقدّموا فهماً مستنيراً للدين وسعوا لفصله عن حكم الدستور والتأثير على أحكامه، وذلك في مواجهة آخرين سعوا لتثبيت المرجعية الدينية وحدها مستعنيين بفهم ضيق وتفسير متشدد لأحكامه أو بتزجيج العادات والأعراف الاجتماعية السائدة حتى على مضمون النص الديني بحد ذاته.

ومن أنصار الفكر التنويري الذي بدا واضحاً خلال تلك المناقشات يُمكن أن نشير على سبيل المثال إلى ما ذكره الشيخ سعيد مراد والذي ذكرت محاضر تلك الجلسات أنه كان "بطل حقوق المرأة"،⁹¹ حيث ذكر في إحدى مداخلاته أمام المؤتمر أنه "لا يوجد في تقاليد الشرق ما يسجل على الأمة جهل نصفها، وإنّا مستعدون في كل فرصة لإزالة هذا الجهل من النساء والرجال معاً. فمسألة المرأة لها مساس بالعلم... لأن الشرع قرر قبول شهادة المرأة وقبول أخذ الأحاديث عنها. وقبولها معلومة وحاكمة في المسائل الحقوقية، دون الجزائية. المسألة مسألة حق المرأة. فالذي أعطانا حق التشريع في هذا المجلس أعطاه حق الانتخاب أيضاً. مسألة المرأة مساسها

هو المصدر الرئيسي للتشريع". تطرقت هذه الفئة من الدساتير إلى دور الدين ومرجعياته ضمن مصادر التشريع، فاستخدمت نصاً واحداً تكرر حرفياً في أكثر من دستور وجاء به أن "الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع". وقد ورد هذا النص في الدساتير الآتية:

- دستور 1950، المادة 3 فقرة 2.
- دستور 1953، المادة 3 فقرة 2.
- دستور 1962، المادة 3 فقرة 2.

03. الدساتير التي استخدمت مصطلح "الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع": تطرقت هذه الفئة من الدساتير إلى دور الدين ومرجعياته ضمن مصادر التشريع فاستخدمت نصاً واحداً تكرر حرفياً في أكثر من دستور وجاء به أن "الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع". وقد ورد هذا النص في الدساتير الآتية:

- دستور 1964، المادة 3 فقرة 2.
- دستور 1969، المادة 3.
- دستور 1971، المادة 3.
- دستور 1973، المادة 3 فقرة 2.
- دستور 2012، المادة 3 فقرة 2.

ويتم التمييز فقهيّاً بين ذكر الفقه الإسلامي باعتبار أنه "المصدر الرئيسي للتشريع" أو بكونه "مصدر رئيسي للتشريع" بالإشارة إلى أن:⁹⁰

- يعني النص على أنه المصدر الرئيسي أنه المصدر الأول في الترتيب، فهو يسمو بذلك ويفوق كل المصادر الأخرى، ويترتب على ذلك أنه على المشرّع العودة دوماً لأحكام الفقه الإسلامي إن لم يكن لاقتباس الأحكام منها فلتجنب مخالفتها. مع الإشارة إلى أن صياغة النص على هذا النحو لا تعني أن أحكام الفقه الإسلامي تُطبّق تلقائياً من قبل السلطة المعنية، كالسلطة القضائية، ولكن لا بد من تبنيها من قبل المشرع وهو يصيغ القانون إذ لم يُسبغ عليها الدستور قوة الإلزام الذاتية وإن اتخذها مصدراً رسمياً وحيداً.
- أمّا النص على أنه مصدر رئيسي فهذا يعني أنه مصدر ضمن مصادر أخرى يتساوى معها في القيمة دون أن يسمو على أيّ منها، وبالتالي فإن المشرّع في هذه

⁹⁰ يُنظر في هذا: د. علي يوسف الشكري، الوسيط في فلسفة الدستور، منشورات زين الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2017، ص 87 - 88.

⁹¹ من محضر جلسة المؤتمر السوري العام التي ناقش فيها مسألة حق المرأة في الانتخاب، كما ورد في كتاب ماري الماظ شهورستان، المؤتمر السوري العام 1919-1920، دار أمواج، بيروت 2000، نقلاً عن جريدة الدفاع العدد 89، الصادر يوم الثلاثاء 27/4/1920.

الوحيد بمسألة العلم. ويجب أن نعترف أن الله أعطاها من الحقوق ما أعطاكم فارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء. وهذه من المسائل الاجتماعية الصرفة التي أفادنا النص القرآني فيها بفوائد جلى لا تنكر.⁹²

وقد لقي هذا الرأي قبولا من قبل العديد من أعضاء المؤتمر، الذين استندوا إلى ما ذكره واستشهدوا بأقواله كالسيد عزة دروزة. الذي استشهد خلال تلك المناقشات بما ذكره الأستاذ سعيد مراد وأضاف: "... أن الشريعة الإسلامية سجلت للمرأة حقاً لا يقل عن حق الرجل، وأنها جعلتها في فطنة حاكمة ومجتهدة وعالمة ومحدثة وما أشبه ذلك. فالشريعة التي تجعل المرأة هكذا لا يمكن أن يقال عنها أنها تمنع المرأة من الاشتراك في بعض المصالح العامة".⁹³ كما دعم بعض أعضاء المؤتمر هذا الحق من وجهة النظر الاجتماعية لا الدينية، وهو ما عبر عنه السيد دعاس جرجس حين ذكر أنه: "... بتطرقنا إلى هذا الموضوع، أي منح المرأة حق الانتخاب، ثبت حقاً اجتماعياً تحترمه كل الممالك والدول والطوائف، فلا نريد أن نبقى في حال الرجل الفلوج فلجاً موضعياً أي نصفه صحيح والنصف الآخر معتل. إن الأمة مؤلفة من الرجل والمرأة، والعائلة من الأب والأم، فلها اعتبار عظيم ومقام أعظم. أنا لا أبحث من الوجهة الشرعية الدينية فذلك من شأن غيري ولكنني من الوجهة الاجتماعية أقول: إن هذا الاقتراح يجب أن يفتكروا فيه بنزاهة وإخلاص".⁹⁴ وهو ما عبّر عنه أيضاً السيد صبحي الطويل من اللاذقية والذي ذكر أن "المرأة المتعلمة خير من ألف رجل جاهل، يوجد في بعض الجهات المألوفة من الرجال لا يدركون شيئاً، فامرأة واحدة متعلمة خير منهم، فلماذا نعطيهم حق الانتخاب ونحرم النساء المتعلمات منه".⁹⁵

في المقابل تمسك أنصار الفكر المحافظ في ذلك المؤتمر بحجج اجتماعية لا دينية في معارضتهم منح المرأة السورية حق الانتخاب من خلال التذرع بالواقع والعرف الاجتماعي وليس الحكم الديني، وهذا ما عبّر عنه على سبيل المثال ممثل حماة الشيخ عبد القادر الكيلاني الذي قال إن: "... نساؤنا غير المتعلمات بنسبة 99 في المئة فإذا أردتم رقي النساء كما تدعون فافتحوا لهن المدارس وعلومهن ليكن مدرسة

لأبنائهن، ثم انظروا في الفروع فكل بناء لا يبنى على أساس متين يخرب، أنا أرى أن وجود المرأة ناختبة أو منتخبة أو مبعوثة مع هذا الجهل وفساد الأخلاق مضر لا نافع، ومتى نمت الأخلاق الفاضلة يُنظر في المسألة".⁹⁶ في حين ذهب البعض ضمن التيار ذاته إلى أنه حتى لو أجاز الدين ذلك فإن العرف الاجتماعي يرفضه، ومثال ذلك ما عرضه السيد عادل زعيتر ممثل نابلس في المؤتمر، والذي ذكر أنه: "نعم قد تكون في الشرع إباحة تخول النساء حق التداخل في مثل هذه الأمور، ولكن الشرع لا يقول إن الأمة مجبورة على وضع قوانين ونظامات تخول المرأة الاشتراك بها، فتقاليدنا الحاكمة تجبرنا على عدم الدخول في هذا المأزق الحرج".⁹⁷

يكشف ما سبق أنه كان هناك وعي مسبق ومبكر بأهمية عدم إقحام الدين في كل مسائل التشريع، وهو أمر يُحسب حتى للمعارضين لتلك الحقوق من رجال الدين والذين لم يستقوا بالنص الديني لدعم وجهة نظرهم. وبرغم هذه السابقة الدستورية المبكرة وبرغم نقاشات مماثلة عديدة حصلت ضمن مداولات دستوري سنة 1930 و1950 (تُنظر مثلاً المداولات ضمن قسم دين الحاكم ودين الدولة)؛ فإن مسألة الدين وعلاقته بالتشريع لا تزال تشكل معضلة كبرى تواجه واضعي الدستور ومنفذه على حد سواء.

2.7 حظر القيام بأي نشاط سياسي على أساس ديني

لم تتطرق الدساتير السورية المتعاقبة إلى هذه المسألة إلا في دستور وحيد هو الدستور الأخير لسنة 2012 النافذ حالياً، وهو أمر يُمكن تفسيره بأن غالبية الدساتير السورية قد تمت صياغتها في ظروف استثنائية (ثورة - انقلاب - انفصال - وحدة)، وهي ظروف كان يتم فيها تغييب الحياة السياسية بالمجمل، أو تغييب الأحزاب السياسية بشكل شبه مطلق كما حدث في ظل دساتير حزب البعث العربي الاشتراكي عندما تم إرساء حزب البعث بوصفه "قائداً للدولة والمجتمع"، وبالتالي لم يكن يُسمح بإنشاء الأحزاب السياسية التي كانت قاصرة على حزب البعث الحاكم وأحزاب محدودة منضوية في تحالف قسري معه

⁹² المرجع السابق.

⁹³ المرجع السابق.

⁹⁴ المرجع السابق.

⁹⁵ المرجع السابق.

⁹⁶ المرجع السابق.

⁹⁷ المرجع السابق.

ضمن مظلة الجبهة الوطنية التقدمية.

والملاحظ هنا أن هذا النص لم يتكرر في أي من الدساتير اللاحقة وهو ما يُمكن تفسيره بأن ذلك هذا الدستور كان نافذاً وقت الانتداب الفرنسي على سوريا. مما قد يُفسّر خلفية هذا النص الدستوري.

وبصدد التعليم الديني تنبغي الإشارة إلى وجود نصوص دستورية أخرى، وفي دساتير متعاقبة نصّت على إلزامية هذا التعليم حيث تضمّنت عدة دساتير نصّاً واضحاً على إلزامية التعليم الديني في المراحل الدراسية الأولى، وأن يكون هذا التعليم وفق العقائد الخاصة بكل ديانة وفق ما يتّضح من النصوص الدستورية الآتية:

دستور 1950: حيث جاء فيه "يكون تعليم الدين إلزامياً في المراحل لكل ديانة وفق عقائدها".¹⁰²

دستور 1953: حيث جاء فيه "يكون تعليم الدين في هذه المراحل لكل ديانة وفق عقائدها"¹⁰³. والملاحظ في هذا الدستور أنه تجنّب الإشارة إلى إلزامية هذا التعليم لكن مع إبقاء أن يكون وفق العقيدة الخاصة بكل ديانة.

دستور 1962: حيث جاء فيه "يكون تعليم الدين إلزامياً في هذه المراحل لكل ديانة وفق عقائدها".¹⁰⁴

ولم يتكرر مثل هذا النص الدستوري منذ دستور 1962، وإن كان هذا المبدأ يتم تطبيقه وترسيخه على أرض الواقع لغاية هذا التاريخ.

بالعودة إلى الدساتير المقارنة فإننا نجد مستويات متعددة

ومع إلغاء المادة الثامنة الشهيرة⁹⁸ المنصوص عليها في دستور 1973 المتعلقة بالحزب القائد للدولة والمجتمع وإقرار التعددية السياسية في دستور 2012 تم تبني هذا النص الدستوري لحظر قيام الأحزاب السياسية على أساس ديني حيث تم النص صراحة على أنه "لا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب أو تجمعات سياسية على أساس ديني أو طائفي أو قبلي أو مناطقي أو فئوي أو مهني، أو بناءً على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون".⁹⁹

2.8 التعليم الديني

أكدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بصدد التعليم الديني، على إمكانية أن يتم في المدارس العامة تدريس موضوعات مثل التاريخ العام للديانات، وعلم الأخلاق بشرط أن يتم ذلك بطريقة حيادية وموضوعية، وإذا كان التعليم العام يشمل تلقين تعاليم دين معين أو عقيدة معينة فينبغي النص على إعفاءات أو بدائل غير تمييزية تلبي رغبات الآباء والأوصياء. مع كفالة حرية الآباء أو الأوصياء الشرعيين في ضمان حصول أطفالهم على تعليم ديني وأخلاقي وفقاً لمعتقداتهم.¹⁰⁰

وأما بالنسبة للدساتير السورية فقد انفرد دستور 1930 بنص دستوري أجاز فيه للطوائف الدينية إنشاء مدارسها بلغاتها الخاصة حيث نص على أن "حقوق الطوائف الدينية المختلفة مكفولة، ويحق لهذه الطوائف أن تنشئ المدارس لتعليم الأحداث بلغتهم الخاصة بشرط أن تراعي المبادئ المعينة في القانون".¹⁰¹

⁹⁸ تنص المادة الثامنة من دستور 1973 على أن (حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب، ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية). وقد كان لهذه المادة تداعيات سلبية عديدة منها إلغاء التعددية السياسية وهي جوهر الديمقراطية السياسية، والتأسيس للتمييز القانوني بين المواطنين بتقسيم المواطنين حسب انتمائهم السياسي، واحتكار السلطة مع ما يؤدي إليه ذلك من ركود في المجتمع والدولة، فضلاً عن قلب علاقة الحزب بالدولة والمجتمع فبدلاً من أن يكون الحزب في خدمة الدولة والمجتمع كما هو مفروض، أصبحت الدولة والمجتمع رهينتان للحزب الذي يقودهما وفقاً للدستور.

يُنظر في ذلك: رزان زيتونة، الدستور الديمقراطي والدستور السوري، منشور في مجلة الآداب، 11-10/2008. متوفر على الرابط:

<http://www.alsafahat.net/blog/?p=6189>

⁹⁹ سوريا، دستور 2012، المادة 8 ف4.

¹⁰⁰ لجنة حقوق الإنسان، الدورة الثامنة والأربعون (1993)، التعليق العام رقم 22. مرجع سابق.

¹⁰¹ سوريا. دستور 1930، المادة 28.

¹⁰² سوريا. دستور 1950، المادة 28 ف1.

¹⁰³ سوريا. دستور 1953، المادة 21 ف5.

¹⁰⁴ سوريا. دستور 1962، المادة 28 ف1.

وفقاً للنموذج الفرنسي تعترف الدولة بالحق في الحرية الدينية وتضمن هذا الحق في الحياة الشخصية والخاصة، لكنها تقف موقفاً متحفظاً تجاه التدين العام، الذي تنظر له غالباً بوصفه تهديداً، محتملاً أو فعلياً، لصلاحيات السلطات وعلمنة الجمهورية. علماً أنها تؤكد في المقابل على شخصيتها الجمهورية المدنية التي يتم تشجيعها، لا فرضها، في النظام المدرسي والطوقس المدنية.

ونتيجة لهذا المبدأ، تتوافق العلمانية الفرنسية مع حظر المظاهر العلنية للانتماء الديني في الأماكن العامة، كمنع الحجاب في الأبنية العامة ومنع ارتداء الشارات الدينية في المدارس العامة، كما تتميز كافة المراسم العامة، بدءاً من تنصيب رئيس الجمهورية إلى الاحتفالات القروية المحلية التي يرأسها العمدة، بخلوها التام من أي طابع ديني.¹⁰⁸ علماً أن الحكومة الفرنسية تؤكد دوماً في تقاريرها الدورية أنها "تضمن حرية ممارسة الديانات، بيد أنها لا تعترف بأي منها تحديداً".¹⁰⁹

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فتتص المادة السادسة من دستورها على أنه "لا يجوز أبداً اشتراط معيار ديني كمؤهل لتولي أي منصب رسمي أو مسؤولية عامة في الولايات المتحدة". فيما ينص التعديل الأول له على أن "لا يصدر الكونغرس أي قانون خاص بإقامة دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسته".

وتبرز حيادية الدولة في الشؤون المتعلقة بالدين،¹¹⁰ في النموذج الأمريكي فهي لا تؤيد الدين ولا تنتقده، كما لا تُقيم تمييزاً بين القيم والمعتقدات الدينية، ولا تُجيز ممارسة الدين أيّاً يكن بصورة علنية، أو تمويله من سلطة عامة. وفي المقابل، لا يجوز للسلطات أن تمنع المعتقدات أو الممارسات الدينية أو

ومختلفة من كيفية التعاطي مع المسألة الدينية. فبعض الدول تلتزم دستورياً بتمويل الدين أو دعمه أو تأييده، أو تعترف بالأساس الديني للشعب أو السلطة العامة، كما تختلف الدول ودساتيرها من حيث مدى تحكّم القوانين أو المؤسسات الدينية بالدولة أو نفوذها عليها.¹⁰⁵ وبرغم صعوبة استخلاص نتائج عامة وموحدة لارتباط هذه المسألة تحديداً بخصوصية كل مجتمع على حدة؛ فإنه يُمكن أن نميز هنا بين عدّة نماذج تقريبية.

3.1 الدساتير القائمة على العلمانية

ينبغي بدايةً التأكيد على أن العلمانية تختلف عن الإلحاد، فهي لا تعني رفض الدين أو منعه باعتباره ممارسة أو اعتقاداً خاصاً، بل هي ببساطة رفض للامتيازات الدينية واللامساواة على أساس الدين، ورفض لتأثير الدين ورجال الدين على التشريع والسياسة العامة.¹⁰⁶

وينبغي على واضعي الدستور التعامل مع حقيقة عدم وجود نموذج مثالي للنظام العلماني، حيث تتعدد الأشكال التي يمكن أن يتخذها ذلك النظام.¹⁰⁷ لكن يُمكن الإشارة إلى الدستورين الفرنسي والأمريكي كمثال لهذا النموذج مع اختلاف في حدة العلمانية وقوتها في كل منهما.

ففي فرنسا تنص المادة الأولى من دستور الجمهورية الخامسة لسنة 1958 النافذ حالياً على أن "الجمهورية الفرنسية جمهورية... علمانية، ديمقراطية واشتراكية. تكفل المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون دون تمييز في الأصل أو العرق أو الدين. وتحترم جميع المعتقدات".

¹⁰⁵ العلاقة بين الدين والدولة، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص 4. مرجع سابق.

¹⁰⁶ المرجع السابق.

¹⁰⁷ الدليل إلى دستور متوافق مع منظور النوع الاجتماعي (الجندر)، دليل من أجل عملية جندرة الدستور، المؤلفان: سيلفيا سوتي وإبراهيم دراجي، المحررتان: بوريانا جونسن ومية الرحبي، المبادرة النسوية الأوروبية 2016، ص 58. متوفر على الرابط:

<https://bit.ly/2pVGQ5e>

¹⁰⁸ العلاقة بين الدين والدولة، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص 4. مرجع سابق.

¹⁰⁹ تقرير وطني مقدّم وفقاً للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 5/1، فرنسا. متوفر على الرابط:

<https://bit.ly/2NhiNp6>

¹¹⁰ ليست الغاية من الحياد حماية الدولة من مظاهر التدين كما هي حال العلمانية، فالدولة حيادية تجاه الدين، بمعنى أنه ليس لها قيم خاصة تعترف بها، بل تشكل الدولة "بوتقة" يمكن للمصالح والآراء الدينية المختلفة أن تتعايش فيها بحرية وتشارك على قدم المساواة مع بعضها في الحياة الاجتماعية والمدنية. يُنظر: العلاقة بين الدين والدولة، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص 5. مرجع سابق.

أقرت المحكمة العليا أنه ليس على الوثني أن يؤدي القسم العام لشغل المنصب نظراً لما يُعبّر عنه القسم من إيمان واعتقاد في الله. مع وجوب التأكيد هنا على أن "حرية الممارسة" هنا لا تُعدّ ترخيصاً بارتكاب ممارسات دينية ضارة ضد المجتمع، ولهذا حظرت المحكمة تعدد الزوجات رغم مباركة الكنيسة المورمونية له.¹¹⁴

3.2 الدساتير القائمة على الاستيعاب التعددي

تهدف دساتير بعض الدول وفقاً لهذا النموذج إلى حماية الحياد الديني للدولة، لا عن طريق الانسحاب من أي دعم أو تأييد للدين (كما هو أمر العلمانية) بل عبر تعزيز المعاملة المتساوية وغير التمييزية للأديان. حيث تحاول الدولة استيعاب "جميع" الأديان وتتعاون مع المؤسسات الدينية في الوظائف الاجتماعية. فوفقاً لهذا النموذج يعترف القانون بتعددية الجماعات الدينية المتساوية مع بعضها، كما تلتزم الدولة بأن لا تفضل إحداها على الأخرى ولا تميز فيما بينها. فيتم الإقرار بأن للأديان كلها دوراً مهماً في المجتمع، وأن المؤسسات الدينية بمجموعها شريكة مع السلطات المدنية في تحقيق الصالح العام. ومثال هذه النصوص الدستورية ما هو سائد في جنوب أفريقيا، وكذلك ألمانيا.

إذ يُؤكّد دستور جنوب أفريقيا الصادر سنة 1996 على "حرية الدين والمعتقدات والرأي"، وأنه "لكل شخص الحق في حرية العقيدة والدين والفكر والمعتقدات والرأي".¹¹⁵ بل إنه يُجيز "أن تقام الشعائر الدينية في مؤسسات تتبع أو تدعمها الدولة".¹¹⁶ ويُنشئ أيضاً مفوضية تعزيز حقوق الجماعات الثقافية والدينية واللغوية وحمايتها ويمنحها سلطات "المراقبة والتحقيق وإجراء البحث والتوعية والضغط وتوجيه النصح ورفع التقارير بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الجماعات الثقافية والدينية واللغوية".¹¹⁷ لكنه في المقابل يتضمّن أيضاً ما يكفل

تقيدها أو تروج لها أو تدعمها، كما لا يجوز التمييز ضد أي دين أو محاباته. وبالتالي، لا يقيد حياد الدولة تجاه الأديان حرية تعبير الشخصيات العامة عن تدينها في الولايات المتحدة. ولهذا نرى، على سبيل المثال، أن مراسم تنصيب الرئيس الأمريكي تُستهل عادةً بالصلاة، ويؤدي مسؤولو الدولة القسم على كتاب ذي محتوى ديني عند تقلدهم لمناصبهم، على الرغم من أنهم يؤدون ذلك باعتباره خيارهم الشخصي أو عرفاً اجتماعياً، وليس لأنه مطلوب بالقانون.

وبموجب الدستور الأمريكي لا يجوز للكونغرس أن يصدر أي قانون خاص بإقامة دين من الأديان أو منع حرية ممارسته،¹¹¹ وقد أدّت هذه الفقرة إلى تقوية عملية الفصل بين الكنيسة والدولة وحرية ممارسة المعتقدات الدينية التي يعتقد فيها المرء مهما كانت، وهذا هو الحاجز الفاصل الذي أراد وضعه في الأصل (توماس جيفرسون) بين الكنيسة والدولة،¹¹² فلا يوجد دين رسمي للدولة في الولايات المتحدة الأمريكية. كما لا يتوجب على الحكومة أن تبدي تفضيلاً لأحد الأديان على غيره وهو ما سبق أن أكّده المحكمة العليا في الستينيات عندما اعتبرت أنه لتحديد ما إذا كان قانون أو سياسة حكومية ما قد خالفت أحكام هذا الفصل فإن الأمر يتطلب تقييم النقاط الآتية:

01. يجب أن يكون للقانون هدف علماني.
02. لا يجب أن يتقدم القانون على أي دين أو يتدخل به.
03. ينبغي أن لا يؤدي القانون إلى تشابك مفرط بين الكنيسة والدولة.¹¹³

وبناء عليه وجدت المحكمة العليا أن معظم أشكال المساعدة العامة للمدارس التي تدعمها الكنيسة تُعدّ عملاً غير دستوري (باستثناء القروض المُقدّمة للكتب المدرسية وأتوبيسات نقل التلاميذ، باعتبار أنها أنشطة محايدة تساعد على الرعاية الاجتماعية للأطفال وليس القيم الدينية). وبالتالي فإن الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع أن تكره أي فرد على الالتزام بعقيدة دينية أو ممارسة شعائر دينية معينة، وبناء عليه

¹¹¹ التعديل الأول للدستور الأمريكي عام 1791. علماً أن السبب الحقيقي الذي دفع واضعي الدستور إلى إجراء التعديل الأول للدستور بعد مضي سنتين على إقراره هو التجربة المأساوية والصراع الديني في أوروبا، لذلك أرادوا أن يبتعدوا بأنفسهم وبلادهم عن أي صراع مستقبلي محتمل فاقروا عدم إقامة دين رسمي للبلاد واعتبروا أن أي تصرف يُخالف ذلك إنما يُعدّ خرقاً أساسياً للحريات والحقوق العامة.

¹¹² حيث صرّح توماس جيفرسون، الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1808: "لما كان الإيمان أو عدم الإيمان جزءاً مهماً من حياة أي شخص، فإن حرية الدين تؤثر على كل فرد. لذلك، فإن إقامة 'جدار يفصل الكنيسة عن الدولة' أمر ضروري حتماً في المجتمع الحر". يُنظر في هذا التصريح: العلاقة بين الدين والدولة، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص 2. مرجع سابق.

¹¹³ لاري أولتيز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: جابر سعيد عوض، منشورات الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، الطبعة العربية الأولى، 1996، ص 237.

¹¹⁴ المرجع السابق، ص 238.

¹¹⁵ دستور جنوب أفريقيا لسنة 1996، م 15 ف 1.

¹¹⁶ دستور جنوب أفريقيا لسنة 1996، م 15 ف 2.

الحفاظ على الحياد الديني للدولة وتعزيز المعاملة المتساوية وغير التمييزية للأديان وهو ما يبدو بوضوح من خلال وضع الأسس والقيود الآتية:

- التأكيد على سيادة الدستور وضرورة توافق أي تشريعات أخرى معه: وهذا ما تم ترسيخه في المادة 2 من هذا الدستور، والتي جاء فيها أن هذا الدستور "هو القانون الأعلى للجمهورية، ومن ثم يعد أي قانون أو سلوك لا يتماشى معه باطلاً، ويجب الوفاء بالالتزامات التي يفرضها هذا الدستور". وتبدو أهمية هذا النص في أن تطبيق أي سلوك أو قانون وضعي أو إلهي سيكون مشروطاً، وفق ما هو سائد في جنوب أفريقيا، بتوافقه مع أحكام الدستور وليس العكس، كما هو سائد في سوريا والعديد من الدول العربية الأخرى، حيث يكون تطبيق القوانين، بما في ذلك الدستور كقانون أعلى في البلاد، مشروطاً بتوافقه مع أحكام الدين والتفسيرات الفقهية لرجال الدين له.
- التأكيد على المساواة وحظر التمييز على أساس الدين: بموجب المادة 9 من الدستور والتي تعتبر أن "الجميع سواسية أمام القانون ولكل شخص الحق في التمتع بحماية متساوية وفي الاستفادة من القانون". علماً أن هذه المادة تحظر على الدولة أن تمارس تمييزاً مجحفاً بشكل مباشر أو غير مباشر ضد أي شخص بسبب الدين، أو العقيدة، أو المعتقدات، كما تحظر أيضاً على أي شخص أن يمارس تمييزاً مجحفاً بشكل مباشر أو غير مباشر ضد شخص آخر لذات الأسباب، وتُلزم الدولة بإصدار قوانين وطنية لمنع أي تمييز مجحف أو حظره.
- فرض قيود على إقامة الشعائر الدينية في مؤسسات تتبع الدولة أو تدعمها: حيث ينبغي أن تتبع تلك الشعائر القواعد التي وضعتها السلطات المختصة، وأن تقام على أساس منصف، وأن يكون حضورها طوعاً¹¹⁸.

- وجوب أن تتوافق قوانين الأحوال الشخصية، أو قوانين الأسرة، أو أي ممارسات تُعقد بمقتضى أي تقليد عرفي، أو شريعة مع أحكام الدستور.¹¹⁹

وكذلك الأمر في الدستور الألماني الحالي والنافذ منذ سنة 1949، إذ يؤكد بوضوح على حرية العقيدة والضمير وينص على وجوب أن "لا تُنتهك حرية العقيدة وحرية الضمير، ولا حرية اعتناق أي عقيدة دينية أو فلسفية"¹²⁰، وكذلك "تُكفل الممارسة الآمنة للشعائر الدينية"¹²¹. لكنّه بالمقابل وفي سبيل الحفاظ على الحياد الديني للدولة أكد على ما يلي:

- حظر التمييز على أساس المعتقد والدين مؤكداً أنه "لا يجوز تفضيل أو استهجان أي شخص على أساس الجنس أو النسب أو العرق أو اللغة أو الموطن أو الأصل أو المعتقد أو الدين أو الأفكار الدينية أو السياسية..."¹²²
- إخضاع التعليم الديني لقرار الأهل وإشراف الدولة وقناعة المدرّس: فاعتبر أنه "يحق لأولياء الأمور والأوصياء اتخاذ القرار فيما يختص بتلقي أطفالهم التعليم الديني"¹²³، وأن التعليم الديني يُشكّل "جزءاً من المنهج الدراسي العادي في المدارس الحكومية، باستثناء المدارس التي لا تتبع طائفة دينية معينة. دون المساس بحق الدولة الإشرافي"¹²⁴ فضلاً عن أنه "لا يجوز إلزام أي مدرس بإعطاء تعليم ديني ضد إرادته"¹²⁵
- عدم تأثر التمتع بالحقوق وشغل الوظائف على أتباع أو عدم أتباع العقيدة الدينية: حيث تم التأكيد على أنه "لا يتوقف التمتع بالحقوق المدنية، والحقوق السياسية، وكذلك بفرص القبول لشغل الوظائف العامة، والحقوق المكتسبة أثناء الخدمة في المؤسسات التابعة للحق العام على العقيدة الدينية للشخص المعني"¹²⁶
- حماية الإنسان من أي ضرر بسبب موقفه الديني: حيث

117 دستور جنوب أفريقيا لسنة 1996، م185.

118 دستور جنوب أفريقيا لسنة 1996، م15 ف2.

119 دستور جنوب أفريقيا لسنة 1996، م15 ف3.

120 دستور ألمانيا لسنة 1949، م4 ف1.

121 دستور ألمانيا لسنة 1994، م4 ف2.

122 دستور ألمانيا لسنة 1994، م3 ف3.

123 دستور ألمانيا لسنة 1994، م7 ف2.

124 دستور ألمانيا لسنة 1994، م7 ف3.

125 دستور ألمانيا لسنة 1994، م7 ف3.

126 دستور ألمانيا لسنة 1994، م33 ف3.

تمت الإشارة بوضوح إلى أنه "لا يجوز أن يُضار أي شخص بسبب انتمائه أو عدم انتمائه لفئة دينية معينة، أو اعتناقه لفلسفة حياتية معينة".¹²⁷

3.3 الدساتير التي تعترف بديانة رسمية للدولة

ثمة طائفة ثالثة من الدول يتم فيها الإشارة إلى ديانة رسمية للدولة مع تفاوت في الآثار المترتبة على ذلك: فهناك دساتير نصّت على دين رسمي ولكن دون اشتراط أن يكون رئيس الدولة من أتباعه، ومثال ذلك الدستور الأرجنتيني، فبعد أن تم إلغاء شرط أن يكون رئيس الدولة كاثوليكياً في تعديلات عام 1994، بات ينص الدستور الأرجنتيني الحالي في مادته الثانية على أن "تدعم الحكومة الاتحادية العقيدة الرسولية الكاثوليكية الرومانية".

في حين أن ثمة دساتير أخرى نصّت على دين رسمي للدولة مع الالتزام بأن يكون رئيس الدولة من أتباعه، ومثال ذلك دستور النرويج التي تُصنف دوماً بين أفضل الدول من حيث نوعية الديمقراطية. وكان لها، في الجزء الأكبر من تاريخها، مؤسسة دينية دستورية جعلت الكنيسة الإنجيلية اللوثرية الكنيسة الرسمية للدولة. وفي عام 2012، تغيرت منزلة الكنيسة بموجب التعديلات الدستورية، لكنها لم تتلاش. حيث تعكس التعديلات الدستورية التي تمت كيفية التحول الدستوري من دولة ذات مؤسسة دينية قوية إلى ضعيفة مع الحفاظ على دور غير تمييزي للدين،¹²⁸ وفي حين كان النص الأصلي للمادة 2 من دستور النرويج يُشير إلى أنه "يبقى المذهب الإنجيلي اللوثرى الدين الرسمي للدولة، والرعايا المعتنقون له ملزمون بتنشئة أبنائهم عليه"، وأصبح بعد تعديلات سنة 2012: "يبقى التراث المسيحي والإنساني الأساس الذي نستقي منه

قيمنا. ويضمن الدستور الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان". ونلاحظ بموجب هذا التعديل التحول من الدين الرسمي الوحيد إلى الإشارة الرمزية للدين والقيم الإنسانية التي تكفل سيادة القانون وحقوق الإنسان، فضلاً عن إلغاء النص الخاص بالزامية التنشئة الدينية للأبناء.

في حين كان نص المادة 4 من الدستور: "يعتق الملك في كل زمان المذهب الإنجيلي-اللوثرى، ويدافع عنه ويحميه"، أصبح بعد تعديلات سنة 2012: "يعتق الملك في كل زمان المذهب الإنجيلي-اللوثرى". وبالتالي تم الحفاظ على دين الملك مع حذف الفقرة الخاصة بالترام الملك بالدفاع عن الدين وحمانيته. كما كانت المادة 16 من هذا الدستور تُشير إلى أن "يرسم الملك كافة الخدمات العامة للكنيسة والعبادات العامة، وكافة الاجتماعات والجمعيات التي تهتم بالشؤون الدينية، ويضمن اتباع مدرسي الدين العامين المعايير المحددة لهم". لتصبح بعد تعديلات 2012: "لكل سكان المملكة الحق بممارسة شعائرهم الدينية بحرية. وتبقى الكنيسة النرويجية، الكنيسة الإنجيلية اللوثرية، كنيسة النرويج وتحظى بدعم الدولة. ويحدد القانون الأحكام الخاصة بتنظيمها. وتحظى كافة الأديان والجماعات الدينية بنفس الدعم على قدم المساواة". حيث تم النص بموجب التعديلات الجديدة على حرية ممارسة الشعائر الدينية لكل سكان المملكة ولكل الأديان التي بات ينبغي أن تحظى بذات الدعم الذي تحصل عليه الكنيسة الإنجيلية اللوثرية الأم في البلاد.

أما الفئة الثالثة في هذا السياق فهي الدساتير التي نصت على دين رسمي للدولة مع اشتراط أن يكون هذا الدين أحد مصادر التشريع، أو مصدره الأساسي. كما هي الحال في العديد من الدول العربية والإسلامية وهو ما سنخصص له الصفحات اللاحقة لعرض أمثلة متعددة منه لمقاربتها مع الحالة السورية. يبلغ عدد المسلمين في العالم ما يربو على البليون والثلاثمائة

¹²⁷ دستور ألمانيا لسنة 1994، م 33 ف3.

¹²⁸ العلاقة بين الدين والدولة، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص 7. مرجع سابق.

مليون نسمة يعيش بليون منهم في 44 دولة ذات أغلبية إسلامية، أما الباقون فيعيشون في دول غير إسلامية. ومن هؤلاء الذين يعيشون في دول إسلامية يعيش 28% منهم في 10 بلدان تعلن دساتيرها أن الدولة بها هي دولة إسلامية. وهذه الدول هي (أفغانستان والبحرين وبروناي وإيران والمالديف وموريتانيا وعمان وباكستان والمملكة العربية السعودية واليمن).¹²⁹

فضلاً عن ذلك ثمة 12 دولة أخرى نصت دساتيرها على أن الإسلام دين الدولة دون أن ينعكس ذلك على طبيعة النظام السياسي في الدولة. وهذه الدول هي (الجزائر وبنجلاديش ومصر والعراق والأردن والكويت وليبيا وماليزيا والمغرب وقطر وتونس والإمارات)، أي أن 22 دولة يعيش بها ما يقرب من 58% من مسلمي الدول الإسلامية (600 مليون نسمة) ربطت بين الدين والدولة على نحو ما في دساتيرها.

وعلى الجانب المقابل ثمة 11 دولة تعيش بها أغلبية مسلمة نصت دساتيرها صراحة على أن الدولة بها هي دولة علمانية، وتضم هذه الدول العلمانية ذات الأغلبية المسلمة قرابة 140 مليوناً من السكان. وهي تشمل: (بوركينافاسو وتشاد وغينيا ومالي والنيجر والسنغال وأذربيجان وكيرجستان وطاجيكستان وتركمانستان). وتبقى بعد ذلك 11 دولة أخرى من بين الدول ذات الأغلبية الإسلامية لم تتضمن دساتيرها أية إشارة إلى الطابع الديني أو الطابع العلماني للدولة، وتضم هذه المجموعة الأخيرة دولة إندونيسيا التي هي أكبر الدول الإسلامية في العالم حيث تضم 250 مليون مسلم.¹³⁰

وقد خلصت دراسة اهتمت بتقييم دساتير بعض الدول العربية في مرحلة "ما بعد الربيع العربي" إلى أن النقاشات حول مكانة الدين في الدولة وعلاقته بالسياسة قد شغلت حيزاً مهماً من النقاشات سواء داخل الهياكل المكلفة بكتابة الدستور أو في المجتمع. حيث اغتنمت التيارات الدينية فرصة الثورات والانتفاضات كي تعيد المسألة الدينية إلى الصدارة. وكشفت

مناقشة المسألة الدينية في دول العالم العربي التي عاشت ثورة أو انتفاضة أو احتجاجات، خلال كتابة دساتيرها أو تعديلها، عن التباين الفكري بين مكوناتها الاجتماعية، أي بين شق محافظ ينادي بضرورة إقرار الهوية الإسلامية للدولة وضرورة تأسيس الحكم على الدين وآخر حداثي ينادي بإقرار علمانية الدولة وضرورة تأسيس السلطة السياسية والقانون على الإرادة الحرة للشعب بجميع مكوناته على اختلاف جنسها أو دينها أو منشئها أو غيرها من الاعتبارات.¹³¹

ونعرض في الصفحات الآتية كيفية تعاطي دساتير بعض الدول العربية مع المسألة الدينية، وقد راعينا اختيار دساتير أربع دول عربية شهدت المسألة الدينية فيها تحديات عديدة سواء لجهة مضمون الصياغة أو طريقة تطبيقها.

4.1 دستور العراق لسنة 2005

صدر أول دستور عراقي في 11 آذار/مارس 1925 تحت الانتداب البريطاني وسمي "القانون الأساسي العراقي"، وبمقتضاه أصبحت العراق دولة ملكية دستورية بها نظام برلماني. وظل هذا الدستور سارياً حتى قيام ثورة 14 تموز/يوليو 1958 وتم الإعلان عن العمل بدستور مؤقت لتأسيس الجمهورية الأولى. ومن أهم إنجازات هذه المرحلة صدور قانون الأحوال الشخصية رقم 58 لسنة 1959. حيث نص الدستور في المادة 4 على أن "الإسلام دين الدولة"، واعترف بالشاركة بين العرب والأكراد، كما اعتمد على أحكام الدستور المصري لسنة 1958. لكن توقف العمل بدستور 1958 على إثر الانقلاب في 8 شباط/فبراير 1963 وتأسيس الجمهورية الثانية. إثر ذلك تم إصدار قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم 25 لسنة 1963 متضمناً 19 مادة، وخلا هذا القانون من أية إشارة إلى مصدر التشريع ودين الدولة، ولم يتضمن أي نص يتعلق بحقوق الإنسان، ولم يحدد هذا القانون موقفه من

¹²⁹ يُنظر: العلاقة بين الدين والدولة والحق في حرية الدين أو المعتقد. دراسة تحليلية مقارنة لدساتير في دول ذات غالبية مسلمة، تحضير: تاد إستانكي وروبرت بليت، اللجنة الأمريكية لحرية الأديان الدولية، آذار/مارس 2005. ص 11 وما بعدها. متوفر على الرابط: <https://bit.ly/2MMkxrk>
د. محمد نور فرحات، الدين والدستور في مصر، ورقة بحثية منشورة على موقع شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب بمصر، ص 4-5. متوفر على الرابط: <https://bit.ly/2Jp3c5X>

¹³⁰ المرجع السابق.

¹³¹ إبراهيم دراجي، هدى الصدة، سلسيل القليبي، دراسة مقارنة حول التحولات الدستورية في المنطقة العربية من المنظور الجندي، مرجع سابق، ص 70 وما بعدها.

و%51.27 في ديالى، ولكن لم تحقق نسبة الثلثين المطلوبة لرفض الدستور في ثلاث مناطق ومن ثم تم إقراره.¹³³

لا يُعد الدستور العراقي، برأينا، دستوراً يُقتدى به ويُقاس عليه لجهة علاقة الدين بالدولة ومكانة الدين في الدستور إذا تضمن هذا الدستور الصادر سنة 2005، في ظل أوضاع غير طبيعية مرتبطة بالاحتلال الأمريكي للعراق، العديد من الأحكام المثيرة للقلق لجهة ترسيخها واقعاً دينياً راسخاً في العديد من مواد الدستور، رغم محاولة تجميل ذلك الواقع الدستوري بنصوص أخرى معقولة وفق ما سيتضح لنا من العرض الآتي:

إبراز هوية الدولة الدينية وعلاقتها بالتشريع: أكد الدستور العراقي أن "الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع"،¹³⁴ كما حظر "سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام"،¹³⁵ والتزم بأن "يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي"،¹³⁶ مع تأكيده أيضاً على أن العراق "جزء من العالم الإسلامي".¹³⁷ التأكيد على التعددية الدينية: أكد هذا الدستور أيضاً على أن "العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب"،¹³⁸ ويضمن الدستور "كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والآيزديين والصابئة المندائيين".¹³⁹

إخضاع المواطنين لقوانينهم الدينية في مسائل الأحوال الشخصية: برغم النص على المساواة بين المواطنين وعدم التمييز على أساس الدين، فإن التمييز يتحقق فعلياً ودستورياً عندما يخضع كل مواطن في قضايا الأحوال الشخصية لقانونه الديني الضيق استناداً لأحكام الدستور الذي يُشير إلى أن "العراقيون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم".¹⁴⁰

دستور 1958 ولم يعد بكتابة دستور دائم. ومع التغيير في النظام السياسي الحاكم وبداية الجمهورية الثالثة، صدر دستور مؤقت في 29 نيسان/إبريل 1964 بهدف التقارب مع الدول العربية وخاصة الجمهورية العربية المتحدة، ونص على أن العراق دولة ديمقراطية اشتراكية. ثم بعد الانقلاب الذي قاده حزب البعث وقيام الجمهورية الرابعة، صدر دستوران مؤقتان في 21 أيلول/سبتمبر 1968 وفي 16 تموز/يوليو 1970، ثم مشروع دستور دائم في 1990 ولكنه لم يرَ النور، ومن ثم ظل دستور 1970 سارياً حتى إزاحة نظام البعث إثر الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003.

لاحقاً وفي ظل الاحتلال الأمريكي للعراق تم تشكيل مجلس الحكم العراقي في تموز/يوليو 2003 من 25 عضواً معظمهم من المعارضة العراقية في الخارج وعلى أساس تقسيم طائفي معبر عن التنوع الموجود في العراق من وجهة نظر الإدارة الأمريكية (12 من الشيعة، 5 من السنة، 5 من الأكراد، 1 تركماني، 1 مسيحي) الأمر الذي رسم الطريق إلى "لبننة العراق" أي بداية مأسسة الطائفية في المؤسسات العراقية المختلفة. كانت خطة بريمر أن يتم كتابة الدستور بواسطة لجنة معينة وليست منتخبة، ثم على أساسه يتم انتخاب مجلس نيابي، لكن في 30 حزيران/يونيو 2003، وقبل تشكيل مجلس الحكم العراقي أصدر آية الله علي السيستاني فتوى مفادها عدم القبول بدستور تكتبه لجنة غير منتخبة. حاول مجلس الحكم والإدارة الأمريكية التحايل على الفتوى بشتى الطرق ولكن في النهاية قبلوا بها وتم الإعلان في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2003 على جدول زمني للمسار السياسي في المرحلة الانتقالية وافق عليه السيستاني.¹³²

أقر الدستور في استفتاء بموافقة %78.59 من المصوتين، وتم رفض الدستور في المناطق السنية بنسبة %96.96 في الأنبار، و %81.75 في صلاح الدين و %55.08 في نينوى

¹³² إبراهيم دراجي، هدى الصدة، سلسبيل القليبي: دراسة مقارنة حول التحولات الدستورية في المنطقة العربية من المنظور الجندي. مرجع سابق، أوراق خلفية غير منشورة.

¹³³ جوناثان مورو، العملية الدستورية العراقية (2): فرصة ضائعة، تقرير خاص رقم 155، معهد السلام الأمريكي، تشرين الثاني/نوفمبر 2005، ص3. متوفر على الرابط: <https://bit.ly/31O31Hq>

¹³⁴ دستور العراق لسنة 2005، م2 أولاً.

¹³⁵ دستور العراق لسنة 2005، م2 أولاً، فقرة أ.

¹³⁶ دستور العراق لسنة 2005، م2 ثانياً.

¹³⁷ دستور العراق لسنة 2005، م3.

¹³⁸ دستور العراق لسنة 2005، م3.

¹³⁹ دستور العراق لسنة 2005، م2 ثانياً.

الدستور العراقي على أن "تكفل الدولة حرية العبادة وحماية أماكنها"،¹⁴⁵ وهو نص يشمل ممارسة الشعائر الخاصة بكل الديانات والمذاهب، بيد أنه خصص نصوصاً دستورية أخرى للإشارة إلى الشعائر الدينية الخاصة بطائفة محددة، فنص على أن "أتباع كل دين أو مذهب أحرار في ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية".¹⁴⁶ وهو ما سبق أن خصص له مادة منفصلة في الدستور جاء فيها أن "العتبات المقدسة والمقامات الدينية في العراق كيانات دينية وحضارية، وتلتزم الدولة بتأكيد وصيانة حرمتها، وضمان ممارسة الشعائر بحرية فيها".¹⁴⁷ علماً أن هذا النص يرتبط بممارسات سابقة تم فيها حظر ممارسة هذه الأنشطة الدينية الخاصة بطائفة محددة وقمعها وتجريمها، وذلك في ظل أنظمة سياسية سابقة، فأنت هذه النصوص "كانتقاصاً دستوري" ورد فعل بغرض تأكيد حق وترسيخ واقع بعد عقود من الحظر والإقصاء. وهو ما قد يكون مفهوماً واقعياً وإن كان غير مألوف دستورياً.

ضمان تمثيل خبراء في الدين بالمحكمة الاتحادية العليا: من النصوص غير المألوفة أيضاً في هذا الدستور حجز حصة من الخبراء في الفقه الإسلامي تحديداً ضمن تكوين المحكمة الاتحادية العليا، حيث ينص هذا الدستور على أنه "تتكون المحكمة الاتحادية العليا من عدد من القضاة وخبراء في الفقه الإسلامي وفقهاء القانون".¹⁴⁸

تكشف النصوص السابقة أن العلاقة بين الدين والدولة أثناء عملية كتابة الدستور العراقي كانت من القضايا المحورية بالنسبة للمجموعات السياسية والدينية والقومية المتصارعة بشأن تصوراتها عن شكل الدولة الجديدة. حيث أرادت الكتلة الإسلامية الشيعية تعظيم دور الإسلام في التشريعات بشكل عام والاعتراف بدور المرجعيات الشيعية في النجف. أما الأحزاب السنية، فتضمنت رؤيتها دوراً مهماً للإسلام في الدولة، ولكن، وفقاً لانهيازهم التاريخي لبناء دولة عراقية وطنية، ولذلك عارضوا بشدة إضفاء خصوصية مرجعية للنجف والمرجعيات

أثارت هذه المادة تحديداً، أثناء عملية صياغة الدستور، نقاشاً حاداً وتطلبت مفاوضات عسيرة حيث ركز التحالف العراقي الموحد الشيعي جهوده على وجود نص في الدستور يفتح الباب لمزيد من أسلمة قانون الأحوال الشخصية وفقاً للمذهب الشيعي، وهو ما عارضه الأكراد العلمانيون ليس بهدف وضع الأساس لقانون علماني ولكن فقط للحد من التوجه نحو مزيد من أسلمة مؤسسات الدولة العراقية. أما الأحزاب الإسلامية السنية فوقفت أيضاً أمام محاولات ما اعتبروه شكلاً من أشكال "بلقنة العراق" وتقسيمه إلى مجتمعات منفصلة تحكمها قوانين مختلفة.¹⁴¹ ولكن "لم تكن المعركة أبداً من وجهة نظرهم حول القواعد الإسلامية وإنما حول من له سلطة سن تلك القواعد في الدولة ومن أي موقع... وفي نهاية الأمر، كان الصراع حول رؤية مختلفة عن الدولة ودورها في تنظيم شؤون الأسرة ولم يكن على قضايا موضوعية في مجال قوانين الأسرة".¹⁴² وانتهى الأمر بنص مادة 41 التي يعتبرها البعض مادة توافقية ومبهمة تترك حرية الاختيار للمواطنين لاختيار القوانين المنظمة للأحوال الشخصية وفقاً للمذاهب المختلفة.

عدم التمييز على أساس الدين: تضمن الدستور العراقي النص التقليدي الوارد في أغلبية الدساتير العربية والمتعلق بحظر التمييز على أسس متعددة من بينها الدين والمذهب والمعتقد، فنص أيضاً على أن "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي".¹⁴³

حماية الفرد من الإكراه الديني: تُعد هذه من النصوص المُلفتة للانتباه في هذا الدستور الذي ينص بوضوح على أنه "تكفل الدولة حماية الفرد من الإكراه الفكري والسياسي والديني".¹⁴⁴

كفالة حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية: أكد

¹⁴⁰ Haidar Ala Hamoudi, *Negotiating in Civil Conflict: Constitutional Construction and Imperfect Bargaining in Iraq*. Chicago and London: The University of Chicago Press, 2014, p.100.

¹⁴¹ Haidar Ala Hamoudi, *Negotiating in Civil Conflict: Constitutional Construction and Imperfect Bargaining in Iraq*. Chicago and London: The University of Chicago Press, 2014, p.100.

¹⁴³ دستور العراق لسنة 2005، م 14.

¹⁴⁴ دستور العراق لسنة 2005، م 37 ثانياً.

¹⁴⁵ دستور العراق لسنة 2005، م 2 ثانياً.

¹⁴⁶ دستور العراق لسنة 2005، م 43 أولاً، فقرة أ.

¹⁴⁷ دستور العراق لسنة 2005، م 10.

¹⁴⁸ دستور العراق لسنة 2005، م 92 ثانياً.

الشيعية فيها. أما بالنسبة للقيادات الكردية، ومن منطلق ثقتهم في الحصول على حكم ذاتي ضمن نظام فدرالي، فإنهم لم يهتموا كثيراً بمحاولات أسلمة الدستور طالما تُركت حرية التطبيق للأقاليم. مع وجوب ملاحظة أن كل الأطراف قد اتفقت على النص على أن الإسلام دين الدولة، ولم يطرح أي من القيادات المتصدرة للمشهد ما يفيد بعلمانية الدولة.¹⁴⁹

4.2 دستور تونس 2014

تملك الدولة التونسية تراثاً دستورياً يعود إلى القرن التاسع عشر عندما صدر عهد الأمان سنة 1857، وهو إعلان الحقوق والحريات لمتساكني المملكة، والذي جاء في مادته الأولى إقرار حماية سكان المملكة من أي تعسف من جهة السلطة وبشكل خاص إقرار بعدم التمييز في هذا المجال لا على أساس الدين ولا على أساس اللغة ولا على أساس العرق، حيث أقرّ "تأكيد الأمان لسائر رعايتنا وسكان إبلتنا على اختلاف الأديان والألسنة والألوان، في أبدانهم المكرمة وأموالهم المحرمة وأعراضهم المحترمة إلا بحق يوجبه نظر المجلس بالمشورة ويرفعه إلينا، ولنا النظر في الإمضاء أو التخفيف ما أمكن أو الإذن بإعادة النظر". وأضافت مادتيه الثانية والثالثة مبدأ المساواة، وبعد الاستقلال عن فرنسا سنتّ تونس دستوراً لها الوطني سنة 1959 والذي بقي نافذاً حتى اندلاع الثورة التونسية، والتي مهّدت لاعتماد الدستور التونسي الحالي لسنة 2014.

من أهمّ القضايا التي كانت موضوع خلافات حادة داخل المجلس الوطني التأسيسي، أثناء عملية صياغة الدستور الحالي، هي مسألة مكانة الدين من الدولة وعلاقته بالسياسة. وقد انتهت التجاذبات والمفاوضات إلى اعتماد المبادئ الآتية: **التأكيد على أن الإسلام دين الدولة ورئيسها:** حيث تم النص صراحةً على أن "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها".¹⁵⁰ كما

حصر الدستور صراحة إمكانية الترشح لرئاسة الجمهورية بالمسلمين حصراً، حيث نصّ بوضوح على أن "الترشح لمنصب رئيس الجمهورية حق لكل ناخبة أو ناخب تونسي الجنسية منذ الولادة، دينه الإسلام".¹⁵¹

التأكيد على مدنية الدولة: ينفرد الدستور التونسي بالنص صراحةً على أن "تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب، وعلوية القانون".¹⁵² ويُحسب لهذا الدستور أنه حصّن مبدأ مدنية الدولة من أي تعديل دستوري لاحق فنص بوضوح في ذات المادة على أنه "لا يجوز تعديل هذا الفصل".¹⁵³

وترتبط هذه المادة بفشل التيارات السياسية المدنية داخل المجلس التأسيسي في إدراج مبدأ علمانية الدولة حيث أنها تمكّنت بالمقابل في فرض نص المادة 2 من الدستور، والتي تقرّ بأن تونس "دولة مدنية" وذهبت هذه المادة إلى أبعد من ذلك فعرفت مقومات هذا الطابع المدني للدولة، إذ قالت إنها مدنية تقوم على المواطنة بمعنى أن الخيط الناظم الوحيد بين الأشخاص المنتمين لهذه الدولة وما يربط هؤلاء الأشخاص بهذه الدولة هو الجنسية وكل ما تخوّله من حقوق وواجبات، وليس أي اعتبار آخر دينياً كان أو طائفيّاً أو غيره. وهي كذلك قائمة على إرادة الشعب وعلى علوية القانون وبالتالي لا مكان لإرادة ماورائية مقدّسة تحكم البلاد والعباد. وأضيف كذلك لهذا النص فقرة تقرّ بأنه لا يجوز تعديل هذه المادة.¹⁵⁴

التأكيد على حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية: حيث أكد هذا الدستور أن "الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية".¹⁵⁵

إلزام الدولة بضمان فصل العمل الديني عن العمل الحزبي: يُحسب للدستور التونسي أيضاً أنه فرض التزامات دستورية على عاتق الدولة بضمان أن لا يتم استخدام المساجد ودور العبادة للعمل السياسي والحزبي، فنصّ بوضوح على أن "الدولة.. ضامنة لحياة المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي".¹⁵⁶ إلزام الدولة بنشر التسامح وحظر التحريض على الكراهية:

¹⁴⁹ Haidar Ala Hamoudi, *Negotiating in Civil Conflict: Constitutional Construction and Imperfect Bargaining in Iraq*. Chicago and London: The University of Chicago Press, 2014, pp.82-107.

¹⁵⁰ دستور تونس لسنة 2014، الفصل 1.

¹⁵¹ دستور تونس لسنة 2014، الفصل 74.

¹⁵² دستور تونس لسنة 2014، الفصل 2.

¹⁵³ دستور تونس لسنة 2014، الفصل 2.

¹⁵⁴ إبراهيم دراجي، هدى الصدة، سلسبيل القليبي، دراسة مقارنة حول التحولات الدستورية في المنطقة العربية من المنظور الجندي، مرجع سابق، أوراق خلفية غير منشورة.

¹⁵⁵ دستور تونس لسنة 2014، الفصل 6.

¹⁵⁶ دستور تونس لسنة 2014، الفصل 6.

ألزم الدستور الدولة أيضاً "بنشر قيم الاعتدال والتسامح وبحماية المقدسات ومنع النيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية والعنف والتصدي لها".¹⁵⁷

وينبغي الإشارة أخيراً إلى أنه في مشروع الدستور سنة 2013 جاء الفصل 141 ضمن الباب المتعلق بإجراءات تعديل الدستور ليقول: إنه "لا يجوز تعديل الدستور في ما يخص الإسلام كدين الدولة"، فكانت ردود الفعل لدى المعارضة داخل المجلس ولدى شرائح عريضة في المجتمع المدني حادة مذكّرة بأن الثورة لم تقم من أجل إحلال دولة إسلامية، وبأن الفصل الأول لا يحيل في إشارته إلى الإسلام إلى الدولة بل إلى خصوصية المجتمع التونسي. وعلى إثر هذه الحملة الراضية تمّ التخلي عن هذا الفصل بما معناه أنه تمّ القبول بأن الفصل الأول لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون في المستقبل أساساً للمشروع في سنّه القوانين أو للقضاء في تأويله لها بمناسبة تطبيقها، فالسيادة للشعب، والقانون الذي يحكمه لا يمكن أن يكون إلّا من وضعه أي قانوناً وضعياً.¹⁵⁸

4.3 الدستور المصري لسنة 2014

يُعتبر الدستور الصادر في 1923 "أول نص دستوري بالمعنى الحديث والدقيق للكلمة في تاريخها، وقد شهدت المرحلة اللاحقة لكتابة دستور 1923 مخالفات وانتهاكات دستورية كثيرة بسبب صراعات، حيث لم تتفق الأطراف السياسية على احترامه، ومن ثم تحولت النصوص الدستورية إلى "مجرد نصوص صماء في كتاب لا يعني أحداً". ونتيجة لصراعات سياسية غير دستورية ألغي دستور 1923 وتم الإعلان عن دستور 1930، لكن عارضته بعض الأحزاب بشدة، كما رفض على المستوى الشعبي إلى أن أعيد العمل بدستور 1923 بأمر ملكي في 1935. وبعد قيام ثورة الضباط الأحرار في 23 تموز/يوليو 1952، ألغي العمل بدستور 1923 وصدر إعلان دستوري في 10 كانون الأول/ديسمبر 1952، وبموجبه تم تشكيل لجنة من 50 عضواً لصياغة دستور جديد يعبر عن المرحلة الجديدة بعد رحيل الملك وإعلان الجمهورية. وبالفعل انتهت اللجنة من صياغة مشروع الدستور في 1954

وتقدمت به إلى مجلس قيادة الثورة الذي تجاهله ولم يجزه، وفي المقابل شكّل لجنة صغيرة صاغت دستوراً صدر في 1956، "فرسخ حكم الفرد ومبادئ الضباط الأحرار وحدهم في نصوص دستورية وقضى على أي مجال أو إمكانية للاختلاف والتفاعل والتطور السياسي في المجتمع المصري". وفي 1958 وبعد الوحدة بين مصر وسوريا، صدر دستور مؤقت للجمهورية العربية المتحدة أرسى قواعد حكم الفرد وأكد على مبادئ الاشتراكية أو الإيديولوجيا السائدة في العالم العربي آنذاك. وبعد فشل الوحدة في 1961، صدر دستور جديد في 1964 لم يختلف كثيراً عن دستور 1958. وبعد تولي أنور السادات رئاسة الجمهورية أصدر دستور 1971 الذي استمر العمل به، مع تعديلات متتالية على مدار 40 عاماً، حتى اندلاع الثورة في 2011 حيث صدرت عدّة إعلانات دستورية قبل اعتماد دستور 2012 في ظل حكم الإخوان المسلمين، ثم الدستور الحالي الذي صاغته لجنة الخمسين سنة 2014 بعد إقصاء الإخوان المسلمين.

أثناء عملية صياغة الدستور الحالي سنة 2014 كان هناك اتفاق ضمني لدى جميع الأطراف بعدم فتح ملف العلاقة بين الدين والدولة على مصراعيه بسبب حساسية المرحلة. فالربط بين الدين والدولة موجود في دستور 1971 الذي تنص المادة الثانية فيه على أن "الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع"، وبالتالي لم تكن هناك مساحات جديدة لحسم العلاقة بين الدين والدولة وانحسرت المحاولات في إطار صياغات نصوص محددة، وترك مهمة تفسير النصوص ومدى مواءمتها مع الشريعة إلى المحكمة الدستورية العليا.¹⁵⁹ وهو ما يتضح من خلال تبني الدستور المصري الحالي المبادئ والقواعد الآتية:

التأكيد على دين الدولة دون اشتراط دين لرئيس الدولة:

حيث نصّ الدستور المصري بوضوح على أن "الإسلام دين الدولة"¹⁶⁰ لكن الملاحظ هنا أن الدستور المصري وخلافاً لدساتير غالبية دول المنطقة لم يشترط الإسلام في المرشح لرئاسة الجمهورية، حيث لم يرد مثل هذا الشرط في النص

¹⁵⁷ دستور تونس لسنة 2014، الفصل 6.

¹⁵⁸ إبراهيم دراجي، هدى الصدة، سلسبيل القليبي، دراسة مقارنة حول التحولات الدستورية في المنطقة العربية من المنظور الجندي، مرجع سابق، أوراق خلفية غير منشورة.

¹⁵⁹ إبراهيم دراجي، هدى الصدة، سلسبيل القليبي، دراسة مقارنة حول التحولات الدستورية في المنطقة العربية من المنظور الجندي، مرجع سابق، أوراق خلفية غير منشورة.

¹⁶⁰ دستور مصر لسنة 2014، المادة 2.

الدستوري الخاص بالترشح والذي جاء فيه "يشترط في من يترشح رئيساً للجمهورية أن يكون مصرياً من أبوين مصريين، وأن لا يكون قد حمل، أو أي من والديه أو زوجه جنسية دولة أخرى، وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، وأن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفي منها قانوناً، وأن لا تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن أربعين سنة ميلادية، ويحدد القانون شروط الترشح الأخرى"¹⁶¹ علماً أنه تم في وقت لاحق إقرار القانون رقم 22 لسنة 2014 الخاص بتنظيم الانتخابات الرئاسية محدداً الشروط الواجب تحققها في المرشح للرئاسة، ودون اشتراط أن يكون مسلماً كما هي حال غالبية دساتير الدول العربية.

إبراز مكانة الدين في التشريع: وضح الدستور المصري دور الشريعة الإسلامية في التشريع فنص صراحةً على أن "مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع"¹⁶².

وينبغي الإشارة إلى أن المحكمة الدستورية العليا المصرية تمكنت في العديد من قراراتها من ترسيخ مبادئ حالت بين أن يؤدي النص في الدستور على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع إلى أن تتحول مصر إلى دولة دينية. وأهم هذه المبادئ التي قررتها المحكمة العليا:¹⁶³ أن "خطاب هذه المادة موجه إلى المشرع وليس موجهاً إلى القاضي، وبالتالي لا يجوز للقاضي أن يتجاهل القانون الوضعي وأن يذهب إلى تطبيق الشريعة مباشرة حتى ولو تراءى له أن نص القانون الوضعي مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية"، وأن المقصود بالشريعة التي هي مصدر التشريع الأحكام الكلية العامة التي اتفقت عليها مختلف المذاهب الفقهية دون الدخول في تفاصيل اختلافات المذاهب، وخاصة تلك المرتبطة بثقافات نسبية تجاوزها العصر"، وأن "المقصود بصفة عامة من كون الشريعة مصدراً رئيسياً للتشريع هو أن لا تكون التشريعات متعارضة مع الأحكام الكلية للشريعة دون أن يعني ذلك اشتراط أن تكون التشريعات مستمدة مباشرة من أقوال الفقه القديم، ففي مبدأ المصلحة مجال فسيح لسلطة المشرع في الدولة الحديثة".

إخضاع المواطنين لقوانينهم الدينية: فيما يتعلق بتنظيم

شؤون الأحوال الشخصية للأفراد وكذلك تنظيم الشؤون الدينية والروحية فقد أضع الدستور المصري المواطنين للقوانين الدينية الخاصة بهم، حيث تضمن هذا الدستور التأكيد على أن "مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية، وشؤونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية"¹⁶⁴.

حظر التمييز على أساس الدين: أكد الدستور المصري على حظر التمييز على أساس الدين وكذلك حظر الكراهية متضمناً وجوب إنشاء هيئة مستقلة لضمان ذلك حيث جاء فيه "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون أو اللغة أو الإعاقة أو المستوى الاجتماعي أو الانتماء السياسي أو الجغرافي أو لأي سبب آخر، التمييز والحض على الكراهية جريمة يعاقب عليها القانون، تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض"¹⁶⁵.

حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية: كفل الدستور حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية لكافة أصحاب الديانات السماوية حيث أشار إلى أن "حرية الاعتقاد مطلقة. وحرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة لأصحاب الأديان السماوية حق ينظمه القانون"¹⁶⁶.

حظر قيام الأحزاب السياسية على أساس ديني: نظم الدستور شؤون الأحزاب السياسية ووضعا مجموعة من الضوابط على آلية إنشائها وعملها ومبرزاً بشكل أساسي حظر إنشائها على أساس ديني أو طائفي حيث نص على أن "للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية، بإخطار ينظمه القانون. ولا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو على أساس طائفي أو جغرافي، أو ممارسة نشاط معادٍ لمبادئ الديمقراطية، أو سري أو ذي طابع عسكري أو شبه عسكري"¹⁶⁷.

إبراز المكانة الدينية للأزهر: خصص الدستور المصري

¹⁶¹ دستور مصر لسنة 2014، المادة 141.

¹⁶² دستور مصر لسنة 2014، المادة 2.

¹⁶³ يُنظر في عرض هذه المبادئ: د. محمد نور فرحات، الدين والدستور في مصر، مرجع سابق، ص5.

¹⁶⁴ دستور مصر لسنة 2014، المادة 3.

¹⁶⁵ دستور مصر لسنة 2014، المادة 53.

¹⁶⁶ دستور مصر لسنة 2014، المادة 64.

¹⁶⁷ دستور مصر لسنة 2014، المادة 74.

مادة دستورية لتحسين الأزهر كمرجعية دينية إسلامية، مُلزماً الدولة بتوفير الميزانيات اللازمة له ومُبعداً إياها عن التدخل بتنظيم شؤون قيادته حيث أكد على أن "الأزهر الشريف هيئة إسلامية علمية مستقلة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شؤونها، وهو المرجع الأساسي في العلوم الدينية والشؤون الإسلامية، ويتولى مسؤولية الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم. وتلتزم الدولة بتوفير الاعتمادات المالية الكافية لتحقيق أغراضه. وشيخ الأزهر مستقل غير قابل للعزل، وينظم القانون طريقة اختياره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء".¹⁶⁸

الحق في بناء الكنائس وترميمها: بسبب الإشكاليات

المُزمنة المرتبطة بعمليات بناء الكنائس المصرية أو ترميمها فقد خصص الدستور نصاً خاصاً بهذه المسألة، علماً أن الملاحظ هنا أن الدستور اكتفى بهذا الشأن بإحالة المسألة إلى القانون وإلزام الدولة بإصدار التشريع اللازم لذلك، فنصّ على أن "يصدر مجلس النواب في أول دور انعقاد له بعد العمل بهذا الدستور قانوناً لتنظيم بناء وترميم الكنائس، بما يكفل حرية ممارسة المسيحيين لشعائهم الدينية".¹⁶⁹

4.4 الدستور اللبناني لسنة 1926

يُعد الدستور اللبناني من أقدم الدساتير في المنطقة العربية، إذ أنه صدر في عام 1926، أثناء الانتداب الفرنسي على لبنان، ولا زال للآن نافذاً وملزماً برغم كل الأحداث التي شهدتها لبنان وعرفتها المنطقة طوال العقود الماضية.

وخلافاً لسائر الدساتير العربية التي تم إلغاؤها واستبدالها أكثر من مرّة بفعل الانقلابات العسكرية والأحداث السياسية المتلاحقة التي عرفتتها تلك الدول؛ فإن الدستور اللبناني لم يخضع إلا لبعض التعديلات على مدى أكثر من تسعين عاماً.

صدر الدستور اللبناني وأقره مجلس عصبة الأمم بتاريخ 24 تموز/يوليو 1922، إذ أصدرت السلطة الفرنسية المنتدبة الدستور اللبناني بتاريخ 23/5/1926. وهو يتضمن المبادئ

الدستورية التي كانت سائدة في فرنسا يومذاك والتي تضمنتها القوانين الدستورية الفرنسية الصادرة في تموز/يوليو 1875 والتي سمّيت بالجمهورية الثالثة.¹⁷⁰

ورغم زوال الانتداب الفرنسي وحصول لبنان على استقلاله ودخوله في حروب أهلية وإقليمية متعددة؛ فإن كل تلك الأحداث لم تؤثر على الدستور اللبناني الذي لم يتأثر أيضاً بموجات "الربيع العربي" التي أنتجت تجارب دستورية عديدة في الكثير من دول المنطقة ليظل هذا الدستور "جامداً" وعصبياً على التغيير والاستبدال.

يعكس الدستور اللبناني الواقع الاجتماعي السياسي الذي تتميز به البنية المجتمعية في لبنان، وهي بنية تقوم على وجود الطوائف والتنوع الثقافي. وقد جاء الدستور اللبناني ليعكس هذه البنية الاجتماعية السياسية، والتي طبعت الدستور اللبناني بطابع خاص يبدو واضحاً في أربع مواد أساسية هي المواد 9 و10 و24 و95 من الدستور، التي تتعلق بحرية الاعتقاد واستقلال الطوائف بإدارة شؤونها الذاتية وتطبيق شرائعها الخاصة في مجال الأحوال الشخصية، وأن يكون لها قضاؤها المستقل، وبحيث تتمثل الطوائف بصورة عادلة في الحكم والإدارة وفي مجلس النواب.¹⁷¹

وقد عرف الدستور اللبناني منذ إقراره لغاية الآن العديد من التعديلات التي مسّت بعض ملامحه وأحكامه حيث تم تعديله في عام 1927 لإلغاء مجلس الشيوخ، وفي عام 1929 لإجازة الجمع بين النيابة وبين الوزارة، وفي عام 1943 لإلغاء مبدأ التعيين، وكذلك تحرير الدستور من قيود الانتداب وإبدال العلم الفرنسي بالعلم اللبناني، وصولاً لتعديلات لاحقة لتمديد ولاية رئيس الجمهورية أو وضع قيود و"استثناءات" على انتخاب القضاة وموظفي الفئات الأولى.

إلا أن أهم تعديلين عرفهما الدستور اللبناني تمّا في العامين 1943 و1989. ففي التعديل الأول تم إقرار ما بات يُعرف بالميثاق الوطني، وهو توافق عرفي غير مكتوب لم يعدل كتابياً من نصوص الدستور وإنما أخضع تطبيق بعض نصوصه لتوافق طائفي تم ولا زال سارياً للآن.¹⁷²

¹⁶⁸ دستور مصر لسنة 2014، المادة 7.

¹⁶⁹ دستور مصر لسنة 2014، المادة 235.

¹⁷⁰ د. سمير صباغ، الدستور اللبناني من التعديل إلى التعديل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2000. ص 293.

¹⁷¹ خالد قباني، التجربة المنجزة في لبنان في وضع وثيقة الوفاق الوطني، الطائف، ورقة منشورة في كتاب: صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية: الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن، منشورات المؤسسة اللبنانية للإسلام الأهلي الدائم، المكتبة الشرقية، بيروت، 2014. ص 125. متوفر على

الرابط: <https://bit.ly/2WlrO4H>

وأما التعديل الثاني والأهم للدستور اللبناني فقد نجم عن اتفاق الطائف الذي أبرم في عام 1989 وأدخل تعديلات مكتوبة على نصوص الدستور القائم دخلت حيز النفاذ في عام 1990. وقد جاء دستور الطائف لسنة 1990 ليحل بعض المشكلات المستعصية حول هوية لبنان وانتمائه العربي ومسألة الطائفية السياسية، وأعطى حلولاً لها في مقدمة الدستور.¹⁷³

كما عدّل اتفاق الطائف 31 مادة في الدستور دفعةً واحدة وبيّن أن لبنان جمهورية ديموقراطية نيابية، وأن الشعب مصدر السلطات، كما أن النظام قائم على فصل السلطات وتوازنها وتعاونها. ونصّ اتفاق الطائف على أن يوزع النواب على المناطق وعلى الطوائف الدينية كذلك، وهو واقع يعكس الخصوصية اللبنانية. ويمثّل هؤلاء الشعب في مجلس النواب مناصفة بين المسلمين والمسيحيين. وتضمنّ اتفاق الطائف أيضاً عدداً من المبادئ، ضماناً لعدم تجدد الحرب الأهلية ولتحقيق المناصفة في الحكم بين المسلمين والمسيحيين، والمشاركة الجماعية في الحكم. كما تحوّل رئيس لبنان، بموجب التعديلات الدستورية في الطائف، من رئيس للسلطة التنفيذية والسلطة الإجرائية إلى رئيس للدولة وفقاً للمادة 49 من الدستور. كما تضمن التعديل الدستوري بموجب اتفاق الطائف إنشاء المجلس الدستوري لمراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون. ويتبنّى الدستور اللبناني المبادئ والقواعد الآتية:

حرية الاعتقاد وممارسة الشرائع الدينية: إذ يؤكد الدستور اللبناني على أن "حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام".¹⁷⁴

إخضاع المواطنين لقوانينهم الدينية: أكد الدستور اللبناني كذلك خضوع اللبنانيين واللبنانيات لقوانين طوائفهم ومذاهبهم الخاصة فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية وأنظمتهم الدينية حيث ذكر أن الدولة "تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية".¹⁷⁵

تقاسم الوظائف الحكومية على أساس الانتماء الديني والطائفي: رغم سعي الدستور المعدّل لإلغاء الطائفية السياسية وتقاسم المناصب المختلفة على أساس طائفي ووضع آليات لضمان إلغاء هذه الطائفية؛ فإنه يحدد الآليات الواجب اتباعها في "المرحلة الانتقالية" لتقاسم المناصب والوظائف الحكومية على أساس طائفي، حيث ينصّ أنه "على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملزمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية واقتراحها وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية. وفي المرحلة الانتقالية:

أ- تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة.
ب- تُلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويُعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها، وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسلمين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة.¹⁷⁶

وينبغي مراعاة أنه حتى عام 2019 لم يتم بعد العمل بهذه النصوص الدستورية لإلغاء الطائفية السياسية، حيث لا زال تقاسم المناصب الحكومية على أساس طائفي هو القاعدة السائدة والأكثر احتراماً والتزاماً في المنظومة الدستورية ككل.

تقسيم المقاعد النيابية على أساس الانتماء الديني: لا يقتصر تقاسم المناصب على أساس ديني على الوظائف فحسب، بل إنه يطال أيضاً تقاسم مقاعد مجلس النواب المنتخب وفق ما أكدّه الدستور الذي نص على أنه "يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفقاً لقوانين الانتخاب المرعية الإجراء. وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقاً

¹⁷² في عام 1943 تم إبرام الميثاق الوطني، وهو اتفاق بين كل من الشيخ بشارة الخوري، أول رئيس للجمهورية بعد الاستقلال، ورياض الصلح، أول رئيس للوزراء. وهذا الميثاق غير مكتوب، فهو عُرف لكنه قيد الدستور وحدد مساره، وكان من أهم أحكامه أن يكون رئيس الجمهورية مسيحياً مارونياً، ورئيس الوزراء مسلماً سنيّاً، ورئيس مجلس النواب شيعياً. وعلى الرغم من أن هذا الميثاق، اتفاق عُرفي؛ فإنه ظل حجر الزاوية في الحفاظ على علاقات الطوائف الدينية المختلفة، ضمن إطار الكيان اللبناني. وكثيراً ما رُجع إليه لتهدئة الأزمات، التي شهدتها لبنان من حين إلى آخر.

¹⁷³ خالد قباني، التجربة المنجزة في لبنان في وضع وثيقة الوفاق الوطني، الطائف، مرجع سابق، ص 129.

¹⁷⁴ دستور لبنان لسنة 1926، المادة 9.

¹⁷⁵ دستور لبنان لسنة 1926، المادة 9.

¹⁷⁶ المادة 95 المعدلة بالقانون الدستوري، بتاريخ 9/11/1943، والقانون الدستوري بتاريخ 21/9/1990.

النظام ككل لمصلحة الطوائف، فضلاً عن تشويه مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها، إذ تم استغلال هذا المبدأ ليس لخدمة النظام الديمقراطي، بل لخدمة المصالح السياسية الطائفية. فضلاً عن إعطاء شخصية معنوية لرؤساء الطوائف بمراجعة المجلس الدستوري أسوة برؤساء السلطات الرسمية الثلاث، فجعل بذلك المرجعيات الدينية على قدم المساواة مع السلطات الرسمية، وهو ما لا تعرفه الأنظمة السياسية المطبقة في العالم.¹⁸⁰

كما كرس الدستور اللبناني في مادتيه 9 و10 حرية الطوائف في ممارسة المعتقد وإقامة الشعائر الدينية وإنشاء مدارسها الخاصة، ما لم يُخل ذلك بالنظام العام وإدارة الأحوال الشخصية لأبناء الطائفة. وقد ترتب على هذه المواد الدستورية نتائج بالغة الخطورة والسوء. وبرغم أن القرار 60 /ل.ر الصادر في 1936 والقانون رقم 2 الصادر في نيسان/إبريل 1951 ألزما كل طائفة دينية بتقديم قانونها الخاص بالأحوال الشخصية وإجراءات المحاكمات إلى الحكومة والبرلمان للمراجعة والتصديق. وبحيث لا يصدق البرلمان إلا إذا خلت قوانين الأحوال الشخصية وإجراءات المحاكمات من النصوص "المخالفة للأمن العام أو الآداب أو دساتير الدول والطوائف أو أحكام هذا القرار"، بما يؤكد أن قوانين الأحوال الشخصية ملزمة من حيث المبدأ بالتوافق مع الدستور والنظام العام؛ فإن البرلمان قد أخفق من حيث الممارسة في ضمان ذلك، باعتبار أن الطوائف الدينية إما أنها لم تمثل لهذه القرارات وتم استثناء بعضها من الخضوع لهذه القرارات لاحقاً، أو أنها قدمت قوانينها ولكنها رفضت تعديل البنود الإشكالية التي تم تحديدها فلم يصادق عليها البرلمان، وبرغم ذلك لا زالت سارية ونافاذة وملزمة، منذ خمسينيات القرن الماضي. فضلاً عن أن محكمة التمييز لا تقوم في غالبية الأحوال بصفتها المحكمة المختصة بحل النزاعات، بمراقبة مضمون الأحكام الصادرة عن محاكم الأحوال الشخصية.¹⁸¹

يبدو واضحاً من كل ما سبق أن المسألة الدينية ستشكل تحدياً

أ- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.
ب- نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.¹⁷⁷

وينبغي التذكير أيضاً أنه وحتى عام 2019 لم يضع مجلس النواب بعد "قانون انتخاب خارج القيد الطائفي" **"تنظّل"** قوانين الانتخاب الطائفية هي النافذة منذ بدء الانتخابات النيابية في لبنان.

منح رجال الدين صلاحية الطعن بدستورية القوانين

المرتبطة بالدين: من الملاحظ أن الدستور اللبناني وفي سبيل تعزيز سلطة رجال الدين واحتكارها لكافة المسائل الدينية؛ فقد منحهم صلاحية الطعن أمام المجلس الدستوري بدستورية أي قانون يتعلق بتلك المسائل مع ملاحظة أنه وسّع من مفهوم هذه المسائل الدينية لتشمل (الأحوال الشخصية، حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، حرية التعليم الديني) وفق ما هو وارد في أحكام الدستور الذي جاء فيه "ينشأ مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين والبيت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية. يعود حق مراجعة هذا المجلس في ما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء أو إلى عشرة أعضاء من مجلس النواب، وإلى رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً فيما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية، وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعليم الديني".¹⁷⁸

يتضح لنا مما سبق أن الدستور اللبناني لم يتمكن، برغم تعديلاته، من التخلص من الطابع الطائفي الذي دمج بعض موادّه وتوجهاته.¹⁷⁹ إذ تضمّن الاعتراف بالشعب اللبناني كمجموعة من الطوائف وأوجد نظاماً تُوزّع فيه السلطات الثلاث والمناصب والوظائف الإدارية على هذا الأساس. كما تم منح سلطة رسمية للطوائف الكبرى تضمنت صلاحيات تنفيذية وتشريعية وقضائية خاصة، مما ترتب عليه تسخير

¹⁷⁷ دستور لبنان لسنة 1926، المادة 24 المعدلة.

¹⁷⁸ دستور لبنان لسنة 1926، المادة 19 المعدلة.

¹⁷⁹ د. محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الرابعة، 2002، ص 243.

¹⁸⁰ د. أحلام بيضون، قراءة في النظام اللبناني بين القانون والتطبيق، وقائع المؤتمر السنوي الأول: الجامعة اللبنانية، مؤتمر: صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدستوري والممارسة السياسية. متوفر على الرابط: <http://www.ul.edu.lb/lawMag/8.aspx>

¹⁸¹ يُنظر في هذا: لا حماية ولا مساواة: حقوق المرأة في قوانين الأحوال الشخصية اللبنانية، تقرير صادر عن منظمة هيومان رايس ووتش، كانون الثاني/يناير، 2015. متوفر على الرابط: <https://www.hrw.org/ar/report/2015/01/19/287652>

للبلاد دون إخضاع ذلك لنقاش مجتمعي واسع ومشاركة شعبية حقيقية. حيث تكشف التجارب الدستورية بوضوح أن فترة الحروب والصراعات ليست هي الفترة المناسبة لكتابة الدساتير، حتى وإن كان الدستور نفسه هو أحد أسباب الحروب ومسببات الصراع. بل إن كتابة دستور دائم للبلاد دون مشاركة شعبية يمكن أن يؤدي إلى صراعات جديدة ويساهم في خلق "مظلومية" جديدة لدى بعض مكونات المجتمع السوري المتعدد والمتنوع دينياً وقومياً.

02. البحث عن خيارات وحلول دستورية "مؤقتة"، ريثما تنتضج الظروف الملائمة لكتابة دستور حقيقي، تتحقق فيه إمكانية التشاركية، وتلبية مقومات وجود البيئة الملائمة للمشاركة الشعبية التي باتت أحد مصادر شرعية الدساتير. فيمكن العمل على وثيقة دستورية مؤقتة تتبنى بعض الحلول المقترحة في الفقرات اللاحقة للتعامل مع القضايا الإشكالية مثل "الاعتراف بدون تكريس" أو "الحياد والاعتراف الجامع" ضمن أمرين أساسيين: أولهما احترام حرية الدين والمعتقد بوصفهما أحد حقوق الإنسان الأساسية، وثانيهما عدم التمييز مطلقاً على أساس الدين والمعتقد باعتبار أن هذا أيضاً أحد أبرز حقوق الإنسان الأساسية.

03. عدم التعاطي مع مسألة الدين بمنطق "حماية حقوق الأقليات الدينية"، حيث تتنافى فكرة "الأقليات" مع "مبدأ المواطنة" الذي ينبغي أن يكون جوهر أي عملية دستورية قادمة. وأيضاً وجوب تجنب عمليات المحاصصة التي يتم تداولها وتسويقها والتي كشف تطبيقها في بعض الدول العربية، التي تم عرض واقعها الدستوري أعلاه، مقدار ما ألحقته من أذى بالأفراد والدولة على حد سواء، خصوصاً أنها أعادت المواطنين إلى مرحلة ما قبل الدولة بمفهومها المعاصر والحديث.

كبيراً في أية عملية دستورية قادمة في سوريا، خصوصاً أن هذه المسألة قد تجاوزت بعدها الموضوعي أو الفكري وحدود النقاش العقلاني المعزز بالحجج والأدلة حيث باتت، بفعل مسار الحرب السورية وتداعياتها، مسألة حياة أو موت، وتعبّر عن نصر أو هزيمة، وتجسد احتراماً أو تجاهلاً لتضحيات الكثيرين ودمائهم. وتكشف الصفحات السابقة أن حساسية هذه المسألة ليست بالشيء الجديد، لا في سوريا ولا في العديد من دول العالم التي تعاني من عدم حسم هذا الموضوع. كما يكشف الواقع العملي، في سوريا وغيرها من دول العالم، أن ثمة تناقضات عميقة تحيط بكيفية التعاطي مع هذه المسألة لجهة الانفصال بين النص والواقع. حيث يتمسك البعض باعتماد نصوص دينية معينة، إرضاء لشارع وجمهور، في حين يتم اتباع سياسات وممارسات تناقض ذلك النص شكلاً ومضموناً. فنجد حالات يتم فيها تبني نص ديني ما ثم اتباع سياسة تقوم على الظلم والعنف والفساد والإقصاء، وبما يخالف تعاليم أية مرجعية إلهية. وبالمقابل في حالات أخرى، يتمسك البعض بنصوص مدنية علمانية في حين يتم فعلياً تبني سياسات تمييزية وطائفية بغیضة. ولكن ثمة حلول وخيارات عديدة يمكن اللجوء إليها نقدم هنا بعضها:

5.1 توصيات التعامل مع التحديات الإجرائية

الإشكالية الأساسية التي ستواجه عملية كتابة الدستور في سوريا هي أن مناقشة هذه المسألة بعمق وصراحة ووضوح، لتبني التعبير الأفضل عنها في أي نص دستوري قادم، هو أمر يحتاج لنقاش مجتمعي حقيقي، ومشاركة شعبية واسعة النطاق وحوارات تشمل كل الفئات والمستويات، وهو أمر يبدو أنه سيكون متعزراً في الفترة القريبة القادمة في سوريا بسبب ظروف الحرب وما خلفته من تداعيات بما في ذلك ملايين اللاجئين والنازحين الذين ينبغي أن يكون لهم الأمر والقرار في تحديد شكل الدول ومضمون الدستور المستقبلي، بما في ذلك مكانة الدين في الدستور، وحدود تأثيره في الحياة العامة وكذلك الحياة الخاصة للأفراد. والتوصيات الأساسية لمواجهة هذا التحدي هي:

5.2 توصيات حول كيفية التعامل

01. عدم فرض خيار ما بصورة فوقية في شكل دستور دائم

دستورياً مع القضايا المثيرة للشقاق بشكل عام

تتضمن الدساتير عادةً قضايا مُتفق عليها تلقائياً ولا تُثير مشكلات عند اعتمادها. فيما تُثير قضايا أخرى إشكاليات كبرى عند مناقشتها، والتي يُشكّل التوافق بشأنها تحدياً أساسياً قد يؤدي الفشل فيه إلى انهيار مسيرة السلام في الدولة والعودة لمسار الصراع والعنف. وغالباً ما تكون تلك القضايا "المثيرة للشقاق" هي ذاتها التي تثار الصراع لأجلها (كاقتراس السلطة والحكم، أو حقوق الأقليات، أو تغيير النظام السياسي، أو إعادة هيكلة قوى الجيش والأمن) أو تلك التي تُثير انقسامات اجتماعية مزمنة كقضية الدين والعلمانية، وحتى قضايا حقوق المرأة بالنسبة لشريحة من المجتمع.

وتُشكّل المسائل المثيرة للشقاق بالمجمل قضايا جوهرية يُعبّر عنها باصطلاحات عاطفية، تقوم عادة على سرديات تاريخية، تنطوي على عرض لممارسات التمييز في الماضي أو استحقاقات لحقوق إنسانية أو جماعية. والقاعدة الأساسية بشأنها أنه لا يمكن تسويتها بمجرد التصويت عليها كبقية القضايا الخلافية العادية عند تصميم مضمون الدستور؛ لأن ذلك قد يمس بشرعيته ويهدد التوافق حوله والقبول به.¹⁸² ويُتوقع أن تواجه واضعي دستور سوريا المستقبل تحديات كبيرة لتجاوز إشكالية كيفية التعاطي مع المسألة الدينية في النص الدستوري المُرتقب، مما يستدعي عرض كيفية تجاوز بعض القضايا الخلافية بشكل عام أثناء عملية صياغة الدستور، والتي يمكن أن تكون المسألة الدينية إحداها. وتُشير التجارب والممارسات الدولية إلى أن ثمة حلول واستراتيجيات يمكن اتّباعها لتجاوز عقبة بعض هذه القضايا المثيرة للشقاق، نورد هنا بعض هذه الحلول التي نرى أنه يمكن الاستفادة منها في السياق السوري كما وردت في دراسة "وضع الدستور والإصلاح الدستوري، خيارات عملية"¹⁸³:

01. "الاعتراف الرسمي والرمزي بالمشكلة والحق": فبعد

عقود من التهميش والقمع الموجه ضد مجموعات بعينها يجعلها بحاجة ماسة إلى الاعتراف بمعاناتها خلال المراحل السابقة وبمكانها ضمن النظام السياسي الجديد الذي يضع أسسه الدستور. ويحتاج الوصول إلى صيغ توافقية متوازنة حول هذا الاعتراف إلى مفاوضات دقيقة وحساسة.¹⁸⁴ قد تكون إحدى الخيارات المُحتملة لذلك هي الإشارة في مقدّمة الدستور أو في إحدى مواده إلى الدين كقيمة روحية لدى فئات وشرائح كبيرة في المجتمع، ولكن دون ترتيب أيّة آثار ومزايا أو حرمان على أنصاره أو معارضيه.

02. خيار "الحق محدود المدّة": أي الإقرار بإدخال نصّ معيّن، مثل حماية حق خاصّ أو حماية حق مجموعة معينة، لفترة زمنية محددة بالدستور. كما حدث عند استقلال "زيمبابوي"، حيث تم تحديد حماية الحقوق الخاصة لملكية الأرض والتمثيل السياسي الممنوحة للمستوطنين الأوروبيين لفترة 10 سنوات. كذلك في فيجي، فقد لقي دستور 1990 بكامله قبولاً من الأقليات على أساس أنه ستم مراجعته في غضون سبع سنوات بعد إقراره. علماً أن عملية المراجعة التي تمت لاحقاً قد أدّت بالفعل إلى تغييرات واسعة النطاق. وميزة هذا الخيار أنه يمنح وقتاً أطول لتكوين الثقة المتبادلة بين الأطراف مما يسهل عملية التفاوض والتفاهم اللاحقة. علماً أنه لا يصلح بصدد كل الحقوق والمطالبات. وقد يُشكّل هذا أحد الخيارات التفاوضية عند صياغة النصوص المتعلقة بالدين من خلال "التوافق" على النص على مبدأ ما أو تجاهله لفترة زمنية معيّنة يتم بعدها إعادة النظر بهذا المبدأ لجهة رده أو الإبقاء عليه أو تجاهله واستبعاده وفق ما سيكشفه التطبيق العملي. علماً أن هذا قد يكون خياراً مناسباً إذا تم التوافق على تبني خيار دستوري مؤقت في سوريا كمرحلة أولى وتمهيدية لاعتماد الدستور النهائي للبلاد حيث يتم في مرحلة التفاوض على الدستور النهائي حسم ما سيتم اعتماده لجهة وضع الدين في الدستور.

03. "تأجيل حسم القضية للمستقبل": كما هي الحال مع القرار

¹⁸² يُنظر بصورة أساسية في عرض إشكاليات التعاطي مع القضايا المثيرة للشقاق واستراتيجياتها:

- وضع الدستور والإصلاح الدستوري، خيارات عملية، المؤلفون: ميشيل براندت، جيل كوتريل، ياش غاي، أنطوني ريغان، الناشر إنتر بيس، لبنان، تموز/يوليو 2012، ص 202-207. متوفر على الرابط: <https://bit.ly/345c0G2>

- المشاركة وبناء التوافق المجتمعي في عملية وضع الدستور: دروس مستفادة من التجارب الدولية، د. ياسين فاروق أبو العينين، نادية عبد العظيم، منشورات مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، 2013، ص 32 وما بعدها. متوفر على الرابط: <https://bit.ly/2MQYjcF>

¹⁸³ وضع الدستور والإصلاح الدستوري، خيارات عملية، المؤلفون: ميشيل براندت، جيل كوتريل، ياش غاي، أنطوني ريغان، الناشر إنتر بيس، لبنان، تموز/يوليو 2012. متوفر على الرابط: <https://bit.ly/345c0G2>

¹⁸⁴ المرجع السابق.

في العراق بتأجيل حسم مصير إقليم قضية كركوك، وقد يكون هذا خيار ملائماً كما سبق ذكره في الفقرة السابقة خاصة إذا تم التوافق على تبني دستور مؤقت في مرحلة أولى يتم فيها تأجيل القضايا الخلافية كالدين إلى مرحلة كتابة الدستور النهائي بوقت لاحق. ويتم تبني هذا الخيار عادة فقط مع القضايا التي يصعب تماماً الوصول إلى توافق حولها.

04. الاستعانة بخبراء، أو تنظيمها عن طريق تشريع لاحق أو بواسطة القضاء، أو الحصول على مساعدة الأطراف الثالثة ووساطتها سواء كانت منظمات دولية أو دول محددة. كالدور الذي قامت به النرويج بصدد النزاع في سيرلانكا، ودور الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في السودان، والأمم المتحدة والولايات المتحدة في العراق، والأمم المتحدة في أفغانستان وكمبوديا وناميبيا وتيمور ليشتي. علماً أن هذه التدخلات قد يكون لها أحياناً مساوئ ومخاطر يجب العمل على تفاديها، فمن الممكن أن تهمش المجتمعات المحلية، وتهدر نتائج المشاركة المجتمعية فتؤجل الصراع ولا تحسمه، عندما تفرضه بدون قناعة. ولهذا قد لا يُشكل خيار الوساطة خياراً مناسباً لحسم مصير الدين في الدستور. وثمة خيارات وآليات استخدمت في بعض الدول ولا نوصي باللجوء إليها في الحالة السورية وهي:

(أ) خيار "الغموض البناء": لإعطاء كل طرف "ما يفهم" أنه حقه. وهو حل لا يحسم الخلاف ولكن يؤجله لحين تفعيل النص أو المطالبة بالحق. وبكل تأكيد لا نوصي أبداً بخيار كهذا لأنه سيؤجل النزاع والانقسام إلى وقت لاحق عند وجوب الحاجة لتوضيح ذلك الغموض، وعندها سيكون له آثار سلبية بالغة الخطورة على مجمل العملية السياسية والدستورية.

(ب) خيار "إجراء استفتاء" بين الشعب لحسم مصير الخلاف: كما فعلت كل من اليونان وإسبانيا لحل قضية مستقبل الملكية ودورها في حكم البلاد، والذي أثار جدلاً كبيراً تم حسمه باللجوء إلى الاستفتاء، وكما تفعل كندا بشأن مصير إقليم كيبيك. وكذلك في جزر المالديف، حول الاختيار بين النظام البرلماني

أو الرئاسي. ويمكن ان ينص الدستور نفسه على إحالة القضايا التي لم يتم حسمها إلى استفتاء شعبي كما هي الحال في تجربتي صياغة دستور أوغندا في عام 1995 ودستور كينيا في عام 2005 حيث نصّ التشريع الخاص بعملية وضع الدستور على إحالة القضايا الخلافية إلى الشعب، وهي القضايا التي لم يكن حلها ممكناً بثلاثي الأصوات. مع وجوب الإقرار بأن الاستفتاء قد يعمّق من حجم الانقسام في الدولة. ولا نوصي بتبني هذا الخيار لحسم مصير الدين في الدستور لأننا بحاجة لنص توافقي لا يخلق إحساساً بالنصر أو الهزيمة لشرائع موجودة في المجتمع سواء أكانت من أنصار الدين أو من معارضيها، ولا يؤسس لمظلومية جديدة للمتدينين أو العلمانيين على حد سواء.

5.3 توصيات حول التعامل مع المسألة الدينية في سياق العملية الدستورية السورية

ينبغي التأكيد بدايةً على أن المشكلة في الدستور ليست هي ذكر الدين من عدمه. فالإشارة إلى الله أو إلى ديانات محددة ليست مشكلة بحد ذاتها طالما أن حقوق المواطنين جميعهم، سواء المؤمنين منهم أو غير المؤمنين، محمية. فبينما يوضح الدستور البرازيلي لعام 1988 مرجعية الله والإشارة إلى تاريخ البلاد الكاثوليكي؛ يعلن الدستور الإسباني أنه "لا يكون لأي دين طابع رسمي. وتضع السلطات العمومية في الاعتبار المعتقدات الدينية للمجتمع الإسباني وتحافظ بالتالي على علاقات التعاون المناسبة مع الكنيسة الكاثوليكية والديانات الأخرى". وفي المقابل، ليس هناك مرجعية إلى الله في الدستور البرتغالي. وفي المحصلة هناك قاسم مشترك بين جميع هذه الدساتير وهو ضمانها حرية المعتقد والدين وكذلك المساواة في الحقوق والواجبات لأعضاء الديانات كافة.¹⁸⁵ أي أنه ثمة خيارات ديمقراطية¹⁸⁶ متعددة في هذا الإطار يمكن الاستعانة بها في السياق السوري، ومنها:

01. الاعتراف بدون تكريس: بحيث يتم منح دين أغلبية المواطنين اعترافاً دستورياً إرضاءً للمطالبة الشعبية بتحديد الهوية الدينية، والوصول في الوقت نفسه إلى

¹⁸⁵ الإصلاح الدستوري في الأوقات الانتقالية: تأمين شرعية مسار بناء المؤسسة الديمقراطية، تحرير: ألفارو فاسكونسيلوس، جيرالد ستانغ، مبادرة

الإصلاح العربي، باريس 2014، ص 12 - 13. متوفر على الرابط: <https://bit.ly/2MPuTH4>

¹⁸⁶ العلاقة بين الدين والدولة، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص 13 - 14. مرجع سابق.

5.4 قانون الأحوال الشخصية المدني الاختياري

يتوقع أن تثير قضية تعديل قوانين الأحوال الشخصية الكثير من الجدل في أية عملية دستورية قادمة في سوريا بين مؤيدي إحلال قانون مدني للأحوال الشخصية مكان القوانين الدينية الحالية وبين مؤيدي إبقائها على وضعها الحالي. أحد الخيارات المطروحة للتداول لحل هذه الإشكالية هو قيام الدولة بتبني قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية إلى جانب قوانين الأحوال الشخصية ذات الطبيعة الدينية القائمة والنافذة في الدولة. ووفقاً لهذا المفهوم فإن لكل مواطن الحق باختيار النظام الذي يحلو له لعقد الزواج سواء كان في إطار مدني أو ديني ضمن قوانين رسمية. وهو ينطلق من الإقرار بصعوبة إلغاء قوانين الأحوال الشخصية ذات الطبيعة الدينية النافذة، واستبدالها بقانون مدني شامل يطبق على جميع المواطنين في الوقت الراهن، وينطلق أيضاً من أنه من الجائر فرض الخيارات الدينية على المواطنين الذين لا يرغبون بالخضوع لها. ولذلك، لعله من الأنسب اقتراح حل وسطي لا يلغي فيه دعاة الخيار الديني ودعاة الخيار المدني بعضهم بعضاً، بل تتركز الجهود على إصدار قانون مدني مع المحافظة على قوانين الأحوال الشخصية لكل طائفة، وبذلك يكون أمام أي شخصين راغبين بالزواج مثلاً حرية الاختيار بين القانون المدني أو الديني أو حتى الجمع بين الخيار المدني والديني.¹⁹¹

فالخيار المدني لا ينفى بالضرورة أن يقوم الزوجان بمراسم الزواج الديني. لكن في حال لجوء الزوجين للزواج بين الخيار المدني والمراسم الدينية في الوقت نفسه؛ فإن قوة تطبيق القانون في حال وقع خلاف تستمد من القانون المدني في بعض البلدان مثل تركيا وإنكلترا، ومن القانون الديني كما هي الحال في بعض الحالات في لبنان.

ويرى بعض أنصار هذا الخيار أن المواطنة المتساوية تقتضي

تسوية مع معارضي تكريس الدين بتفادي تقديم امتيازات خاصة لهذا الدين. فيمكن مثلاً التنبؤ بدور دين ما في ثقافة البلد أو هويته في ديباجة الدستور أو في مادة معبرة ولكن بدون إضفاء صيغة رسمية للمؤسسات أو القوانين الدينية ضمن الدولة.¹⁸⁷

02. الحيداء: من خلال الإشارة إلى الدين في الدستور بطريقة تعترف بالله، لكنها لا تستخدم مصطلحات محددة مرتبطة بدين معين.

03. الصمت البناء: تلجأ بعض الدساتير إلى عدم الإشارة إلى موقف الدولة من الدين فلا تعترف بدين معين، وفي المقابل لا تصرح بأن الدولة علمانية. وتترك هذا الأمر لتقرره القوانين أو الأعراف. وميزة هذه الطريقة هي أنها تتفادي الصراع بشأن الهوية الدينية أثناء عملية صياغة الدستور خصوصاً خلال مرحلة ما بعد النزاع. وتعتبر دساتير تشيلي وسيراليون أمثلة عن هذا النموذج.¹⁸⁸

04. أيّاً كان الخيار الذي سيتم تبنيه، في سوريا أو غيرها، ينبغي أن ينسجم مع تعليق اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والتي ذكرت في تعليقها العام رقم 22 أن "الاعتراف بديانة ما باعتبارها دين الدولة أو الدين الرسمي أو التقليدي، أو باعتبار أن أتباعها يشكلون أغلبية السكان، يجب أن لا يؤدي إلى إعاقة التمتع بأي حق من الحقوق المنصوص عليها.. كما يجب أن لا يؤدي إلى أي تمييز ضد أتباع الديانات الأخرى أو الأشخاص غير المؤمنين بأي دين".¹⁸⁹ وإذا كانت مجموعة من المعتقدات تعامل كإيديولوجية رسمية في الدساتير واللوائح، أو في إعلانات الأحزاب الحاكمة، وما شابه ذلك، أو في الممارسة الفعلية، فإن هذا يجب أن لا يؤدي إلى إعاقة الحريات. أو أية حقوق أخرى معترف بها.. أو إلى أي تمييز ضد الأشخاص الذين لا يقبلون الإيديولوجية الرسمية أو يعارضونها أو الأشخاص غير المؤمنين بأي دين. وبصورة خاصة التدابير التي تقصر الأهلية للعمل في الحكومة على من يدينون بالديانة المهيمنة، أو التي تعطي امتيازات اقتصادية لهؤلاء أو التي تفرض قيوداً خاصة على ممارسة ديانات أخرى".¹⁹⁰

187 المرجع السابق.

188 المرجع السابق.

189 الصوك الدولية لحقوق الإنسان، المجلد الأول، الأمم المتحدة. ص: 209. متوفر على الرابط: <https://bit.ly/2Whib79>

190 المرجع السابق، ص: 210.

191 نائل جرجس، مدى انطباق مشروع قانون الأحوال الشخصية السوري مع منظومة حقوق الإنسان، الحوار المتمدن، العدد: 2682، تاريخ 19/6/2009. متوفر على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=175600&r=0>

الزواج المدني وأولويته، تحت طائلة معاقبة رجل الدين الذي يعقد زواجاً دون التثبت من أسبقية الزواج المدني بالسجن والغرامة.¹⁹⁴

أما في تركيا فقد تم البدء بتبني قوانين مدنية بالتوازي مع القوانين الدينية منذ عام 1839، لكن اعتباراً من عام 1926 أصبحت القوانين المدنية هي المصدر القانوني الوحيد بما في ذلك قوانين الأحوال الشخصية. وعلى الرغم من أن الزواج المدني هو الزواج الرسمي الوحيد المعترف به في تركيا؛ فإنه لا يزال بإمكان الناس القيام بالزواج الديني بعد تسجيل الزواج المدني. وللتهرب من النظام المدني تقوم بعض العائلات في تركيا باللجوء إلى الزيجات الدينية فقط دون تسجيل الزواج مدنياً وهو ما يعارض القانون.¹⁹⁵ وللدن من هذه الزيجات الدينية غير الرسمية، أصدرت الحكومة قانوناً يسمح لرجال الدين بأداء الزيجات المدنية، فأصبح بإمكان المسلمين في تركيا المزج بين الزواج المدني ومراسيم الزواج الإسلامية، لكن ذلك يكون وفقاً لرغبتهم فقط، ولا تعتبر الزيجات الإسلامية ملزمة قانوناً.¹⁹⁶

ويُطبق الزواج المدني حالياً بصورة إلزامية في عدد كبير من دول العالم مثل السويد وألمانيا ودول أميركا اللاتينية، وفي بعض الدول ذات الأغلبية السكانية المسلمة كتركيا وإندونيسيا، ويمكن في الكثير من الدول الأوروبية المزج بين الزواج الديني والمدني شريطة أن يتم تسجيل الزواج في السجلات المدنية للدولة،¹⁹⁷ لكن في بعض الدول الأخرى مثل إنكلترا يمكن اللجوء للزواج الديني دون إلزامية تسجيله مدنياً لكنه في هذه الحال لا يعتبر زواجاً قانونياً من وجهة نظر الدولة وبالتالي لا يمكن اللجوء إلى محاكم الدولة المدنية في حال وقوع الخلافات أو الطلاق.¹⁹⁸

أن لا تكون الخيارات المطروحة قانونياً أمام المواطنين بما يتعلق بأحوالهم الشخصية تنطلق حكماً من الطائفة الدينية التي ولدوا ضمنها دون أن يكون لهم أي خيار في هذا الأمر، وأن فرض الخيار الديني كخيار وحيد يعني انتهاك حقوق المواطنين الذين لا يرغبون بتبني التصنيفات والأطر الدينية والطائفية. ولكي لا يتم التعدي على حقوق من يرغبون بأن تظل أحوالهم الشخصية محكومة وفقاً للدين والطائفة؛ فإن إضافة المدنية كخيار موازٍ لخيار الدينية هو حل توافقي مقبول. وفي المقابل يرى مناصرو فكرة فرض قانون مدني كخيار وحيد أن الزواج فكرة مدنية ومتعلقة بحقوق المواطن، وليس من المفترض على الجهات الدينية أن تفرضه أو تتدخل فيه أو تقونن له، وبالتالي ليس على الزواج أو قرار الزوجين بالطلاق أو الإرث أن يكون تحت سيطرة سلطة دينية، فضلاً عن أن مثل هكذا قانون سيلغي الفروقات الدينية المذهبية والعرقية بين طرفي الزواج اللذين سيحصلان على كامل حقوقهما المدنية والاجتماعية والسياسية، وفقاً لقوانين الدولة.¹⁹² إن إنجاح مطلب كهذا في مجتمعات الشرق الأوسط يتوجب عليه اتخاذ بعض الخطوات الضرورية، كتعميق ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة من ناحية، وتعديل بعض المناهج التعليمية الخاطئة من ناحية أخرى.¹⁹³

من أوائل الدول التي تبنت القانون المدني للأحوال الشخصية فرنسا، التي تعتمد الزواج المدني بموجب قانون تم وضعه عام 1804 باجتهد وتشجيع من نابليون بونابرت، وكان جوهر هذا القانون هو إلزامية الزواج المدني واختيارية الزواج الديني، أي أن الأول هو واجب وضروري، بينما الثاني تكميلي اختياري. فعلى طالبي الزواج أن يعقدا زواجهما أولاً وإلزامياً لدى السلطة الحكومية المختصة. ويكون لهذا الزواج وحده مفاعيل قانونية، بينما يكون للزواج الديني التكميلي أثر روحي تقديسي فقط. علماً أن القانون الفرنسي قد شدد على إلزامية

¹⁹² رشا حلوة، الزواج المدني ضمان لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، متوفر على الرابط: <https://bit.ly/2qpCJi1>

¹⁹³ نائل جرجس، مدى انطباق مشروع قانون الأحوال الشخصية السوري مع منظومة حقوق الإنسان. مرجع سابق.

¹⁹⁴ يُنظر د. محمد ميشال غريب، الزواج المدني في لبنان وفي القانون المقارن، منشور في كتاب توصيات المؤتمر الإسلامي الأول للشريعة والقانون، جامعة طرابلس، 1998، لبنان، ص 133. مُشار له في: د. طارق محمد شندب، الحق في حماية الأسرة في ظل إشكالية الزواج المدني وتفرعاته. متوفر على الرابط: <https://www.tihek.gov.tr/dr-tarek-chendib>

¹⁹⁵ "Secular Law and the Emergence of Unofficial Turkish Islamic Law, Ihsan Yilmaz, Middle East Journal, Vol. 56, No. 1 (Winter, 2002). pp. 113-131.

¹⁹⁶ <https://bit.ly/2qo8EPK>

¹⁹⁷ <https://www.ncronline.org/news/world/european-countries-distinguish-between-religious-civil-marriages>

¹⁹⁸ يُنظر مثلاً تحقيق صحيفة الغارديان حول الموضوع، والذي يستنتج أن معظم الزيجات الإسلامية في بريطانيا غير قانونية لأنها غير مسجلة مدنياً. متوفر على الرابط: <https://bit.ly/34CSHOf>

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيوجد محاكم دينية متعددة حسب الطائفة. فالكنيسة الكاثوليكية مثلاً لديها قرابة 200 محكمة تابعة للأبرشية تتعامل مع عدد كبير من أنواع القضايا المتعددة. فمثلاً تقوم هذه المحاكم بالنظر في إلغاء ما يقارب 15 إلى 20 ألف حالة زواج سنوياً،¹⁹⁹ لكن اللجوء للخيار الديني هو أمر طوعي في أمريكا كما يحظر التعديل الأول للدستور الأميركي على الحكومة اعتماد القانون الديني كسلطة قانونية ملزمة.

وينبغي ملاحظة أن بعض الدول العربية قد تبنت مفهوم "الزواج المدني" ولكن بقيود ومفاهيم مختلفة من دولة إلى أخرى، وذلك من حيث التنفيذ والشروط والأحكام. ففي مصر يرتبط الزواج المدني بالأقباط فقط، الذين يعانون فيما يخص الطلاق والزواج مرة ثانية، أما بالنسبة للمسلمين في مصر، فلا يجوز لهم مطلقاً اللجوء إلى خيار الزواج المدني. أما في الجزائر فإن الزواج المدني يأخذ شكلاً مختلفاً إذ يُعترف به، طالما أنه "شرعي ولا يخالف الشريعة الإسلامية" وقد أصدرت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية قراراً قضى بتسجيل عقد الزواج المدني قبل العقد الشرعي؛ وذلك للحد من مشكلات الزواج العرفي، ولحفظ حقوق المرأة. في حين تُعد تونس الدولة العربية الوحيدة التي تعترف بالزواج المدني بعد أن فصلت الدين عن القانون والأحوال الشخصية لدى المواطنين منذ عام 1956، حين أدخل الرئيس حبيب بورقيبة تعديلات على قانون الأحوال الشخصية تضمنت منع تعدد الزوجات، ومنع أي صيغة خارج الزواج المدني.²⁰⁰

في حين تبيح دول عربية أخرى تسجيل الزواج المدني بعد أن

يتم عقده خارج أراضي الدولة كما هي الحال في لبنان على سبيل المثال.²⁰¹ ويعتمد بعض اللبنانيين الراغبين بالزواج مدنياً على ثغرة في القانون لتجنب الزواج الطائفي وذلك بحذفهم للإشارة إلى طائفتهم من سجلات القيد، الأمر الذي يُعرف بـ "شطب الإشارة في سجلات النفوس"، وهو مجرد إجراء إداري ولا يحد من قدرة الأشخاص على ممارسة شعائرهم الدينية، وبعد الشطب فإنهما يستطيعان الزواج مدنياً، لكن عدم وجود قانون زواج مدني لبناني يجعل الخيارات المتاحة عند الحاجة إلى اللجوء إلى القضاء هي إما اللجوء إلى المحاكم الشرعية أو تسمية قانون زواج مدني من دولة أخرى ليكون السند القانوني للزواج لحظة تسجيله. وإذا اختار الزوجان في لبنان الجمع بين الزواج المدني والديني؛ فإن الأولوية القانونية تُعطى إما للقانون الشرعي أو للمدني وفقاً لرغبة القاضي.²⁰² وقد نادت نقابة المحامين والمجتمع المدني اللبناني وبعض الأحزاب السياسية بقانون مدني للأحوال الشخصية منذ بداية الخمسينيات، وفي بداية هذا العام أعلنت وزيرة الداخلية اللبنانية العمل على فتح حوار جدي حول قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية في لبنان.²⁰³

سبق أن شهدت سوريا في عام 2018 محاولة لطرح أفكار حول إمكانية إصدار قانون الزواج المدني الاختياري،²⁰⁴ وهو الموضوع الذي أثار جدلاً واسعاً بين أحيائه أو عديمها، وفي صوابية توقيته. وقد أوضح أنصار "حملة مشروع الزواج المدني الاختياري" أن العمل على هذا القانون سيتم على مرحلتين: المرحلة الأولى تكون على المستوى القانوني من خلال دراسة دقيقة وشاملة حتى لا يتعارض مع القوانين السورية الأخرى، والاستفادة من تجارب الدول التي تطبق مثل هذا القانون. أما

¹⁹⁹ Canon Law Society of America. 2011. "Proceedings of the Seventy-Third Annual Convention". Page 337.

²⁰⁰ مئة الرفاعي، الزواج المدني في العالم العربي: من معه ومن ضده؟ موقع ساسة بوست، 3/1/2018. متوفر على الرابط:

<https://www.sasapost.com/opinion/civil-marriage-in-the-arab-world>

²⁰¹ ينبغي ملاحظة أنه على الرغم من تشابه الوضع في سوريا ولبنان؛ فإن المحاكم السورية تُخضع عقود زواج السوريين المدنية المبرمة في الخارج للقيود والعوائق القانونية المفروضة في سوريا. وذلك استناداً إلى نص المادة 15 من القانون المدني السوري التي تؤكد على أنه "إذا كان أحد الزوجين سورياً وقت انعقاد الزواج، يسري القانون السوري وحده فيما عدا شرط الأهلية للزواج". يُنظر: د. نانل جرجس، الزواج المدني في سوريا في ظل القرار 60 ل/ر، موقع المفكرة القانونية، 2013-4-2. متوفر على الرابط: <https://www.legal-agenda.com/article.php?id=315>

²⁰² Al-Habbal, Jinan S. 2015. "Institutions, Sectarian Populism, and the Production of Docile Subjects." In The Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon, co-authored by Bassel F. Salloukh, Rabie Barakat, Jinan S. al-Habbal, Lara W. Khatib, and Shoghig Mikaelian, 32-51. London: Pluto Press.

²⁰³ <https://anbaonline.com/news/8154/>

²⁰⁴ يُنظر: - زينة شهلا، قراءة معمقة لتعديلات قانون الأحوال الشخصية السوري، موقع رصيف 22، 5/3/2019. متوفر على الرابط:

<https://bit.ly/36HloAL>

- حلا إبراهيم، نور دالاتي، رهام الأسعد، الزواج المدني يبحث عن طريق إلى المجتمع السوري، موقع عنبلدي، 17/6/2018. متوفر على الرابط: <https://www.enabbaladi.net/archives/235530>

المرحلة الثانية فهي من الناحية الاجتماعية تهدف إلى تهيئة المجتمع لاستقبال القانون، وخاصة أن هناك لغط وتفسيرات خاطئة عن مفهوم الزواج المدني، حيث أشار أنصار تلك الحملة إلى أن "إحدى التفسيرات بحاجة إلى توضيح، وهي أنه قانون اختياري وليس إجبارياً أي أن الشخص يمكنه اختيار الزواج الديني أو المدني، فكل شخص حر في الطريقة التي يختارها ولا يجب أن نمنعه من اختيار طريقة نحن لا نعتقد بها". مع ملاحظة أن الناشطين والناشطات الداعين له يعتبرون أن الزواج المدني جزء من فكرة الدولة المدنية، أي المساواة بين جميع فئات المجتمع، وهو ما يتم ترسيخه في القوانين والتشريعات لضمان استمرارية الأسرة التي منها يبدأ بناء الدولة والمجتمع العلماني.²⁰⁵

وبطبيعة الحال تلاقي الدعوات لقانون مدني شامل انتقادات عديدة من قبل بعض الأوساط الدينية المتحفظة بمختلف انتماءاتها، والتي تعتبر أن تلك الدعوات هي محاولات لهدم مفهوم الأسرة وتشريع الزواج المخالف للطبيعة والفطرة البشرية، فيما تجد بعض التيارات الدينية أن خيار قانون الأحوال الشخصية المدني الاختياري هو تطبيق للمبدأ الشرعي المتمثل بالنص القرآني: "لا إكراه في الدين".

تكشف الصفحات السابقة كيف تمت مناقشة المسألة الدينية في

²⁰⁵ وسام عبد الله، الزواج المدني في سوريا؟ موقع اليوم الثالث، 6/18/2018. متوفر على الرابط: <https://bit.ly/2PREKye>

بل كانوا صريحين في التعبير عن رفضهم لما هو مطروح على أسس اجتماعية لا دينية، وهو موقف يُعد متطوراً جداً قياساً بما ساد لاحقاً وحتى الآن، من نسب كل شيء للدين واستخدام لغة التخوين والتكفير ضد من يعارض ما يتبنونه ويطرحونه.

يُلاحظ أيضاً مما انتهت إليه حصيلة مناقشات الدساتير الأولى أنه تم في بعض القضايا الخضوع لما هو سائد اجتماعياً في نهاية الأمر، وبغض النظر عن موقف الدين من المسألة المعروضة. وهي مسألة تعززها بوضوح العديد من الممارسات والنصوص القانونية اللاحقة حيث نلاحظ كيف يتم التمسك بالدين كمرجعية حصرية في مسائل محددة في حين يتم تجاوزه والتغاضي عن أحكامه في مسائل أخرى، علماً أن مسائل الأسرة تحديداً والأحوال الشخصية هي القضية التي لا زالت تخضع كلياً للمرجعية الدينية لدى الأديان كلها والمذاهب والطوائف جميعها، في حين يتم تجاوز النص الديني في العديد من القضايا الأخرى كما هي الحال في بعض المسائل ذات الطبيعة الجزائية أو المدنية أو التجارية.

كما تكشف الصفحات السابقة أيضاً خلوّ غالبية الدساتير المؤقتة أو تلك التي يتم اعتمادها في أعقاب اضطرابات أو ثورات أو انقلابات من النص على مسألة دين الدولة أو دين رئيسها وهو ما يُمكن تفسيره بالرغبة في تجاوز القضايا الإشكالية المثيرة للجدل فلا يتم فرضها بطريقة انفرادية فوقية في تلك الظروف الاستثنائية، كما لا يتم طرح تلك القضايا للنقاش في ظل واقع لم يكن يسمح بذلك وهو ما يتعين على واضعي أية وثيقة دستورية قادمة أن يأخذوه بالاعتبار، مستفيدين من التجارب والخبرات الدستورية السابقة والمتركمة طيلة قرن من الزمن.

لا شك أن المناقشات التي تمت في مشاريع الدساتير الأولى (1920 - 1930 - 1950) قد أظهرت أهمية المشاركين بلجان صياغة تلك الدساتير وقيمتهم، حيث كشفت نقاشاً عميقاً، وفهماً دقيقاً، وحساً وطنياً عالياً، ورقياً في الأفكار والطروحات وحتى في الخصومات التي كانت قائمة، وهو تراث دستوري سوري عريق لم نتمكن، للأسف، من متابعة رصد تطوره وتقييمه بسبب الافتقار إلى محاضر صياغة الدساتير السورية اللاحقة. وهو أمر يكشف عن مفارقة أخرى وهي: كيف تمكنا من قراءة

الدساتير السورية المتعاقبة طيلة قرن من الزمن، ومراحل تطوّر هذا النقاش وصولاً إلى الجدل القائم حالياً والذي يعكس أن المسألة الدينية لا تزال تُشكّل جدلية جوهرية في سياق أية عملية دستورية بدليل أن القضية الأبرز التي كانت محلاً للتسريبات والنفي والجدل في أعقاب انتهاء الجولة الأولى من مباحثات اللجنة الدستورية السورية التي عُقدت في جنيف في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019 هي مسألة الدين ومكانته في مشروع الدستور الجديد أو التعديل الدستوري المرتقب. وسط تبادل للاتهامات بتبني خيار الدولة المدنية أو التمسك بالشرعية الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع أو رفض ذلك.

الملاحظة الأساسية التي تكشفها مناقشات "الأباء الدستوريين المؤسسين"، وفق محاضر مناقشات دساتير 1920 و1930 و1950، هي أن الخلاف حول المسألة الدينية في الدستور قد أخذ أبعاداً مختلفة تطوّرت وفق سياق المرحلة الزمنية والأجواء السياسية والاجتماعية التي تم فيها ذلك الجدل الدستوري. علماً أن هذا النقاش والاختلاف في بداية الأمر لم يكن بين المتدينين وغير المتدينين؛ وإنما كان في حقيقة الأمر بين أتباع مناهج تفكير تنويرية من جهة وأتباع المناهج المحافظة من جهة أخرى، والتي كانت تتمسك بفهمها الضيق للدين أحياناً، وتتخلى عن الدين ذاته مرجحةً عليه العادات والأعراف الاجتماعية السائدة في ذلك الوقت في أحيان أخرى. وهذا ما بدا واضحاً من المحاضر الحرفية لجلسات صياغة تلك الدساتير الأولى والتي تُبين بوضوح أن العديد من أعضاء لجان صياغة تلك الدساتير من رجال الدين لم يسعوا لإسباغ الصفة الدينية على مواد الدستور، فقدّموا فهماً مستتبساً للدين، وسعوا لفصله عن حكم الدستور والتأثير على أحكامه. وذلك في مواجهة آخرين سعوا لتثبيت المرجعية الدينية وحدها مستعينين بفهم ضيق وتفسير متشدد لأحكامها أو بترجيح العادات والأعراف الاجتماعية السائدة حتى على مضمون النص الديني ذاته.

كما تكشف تلك المناقشات وعياً مبكراً لدى ممثلي الأمة، من وجوب الحذر من إحام الدين في مسائل لا ينبغي إحامها فيها ولا يجوز توريطه بما لم يحظره، وهو وعي لا يقف عند المتنورين فحسب في تلك الفترة، بل نلاحظه عند المحافظين أيضاً والذين لم يستغلوا اسم الدين لدعم مواقفهم وتوجهاتهم؛

محاضر الجلسات وما جرى سنة 1919 أثناء صياغة مشروع دستور 1920 ورصده وتقييمه، وعجزنا عن الوصول إلى ما جرى أثناء صياغة دستور 2012 على سبيل المثال برغم كل التقدم التقني واللوجستي والرقمي الذي تم طيلة تلك العقود؟

كما بيّن استعراض التجارب العربية المقارنة أن ثمة العديد من الممارسات السلبية التي ينبغي تجنبها في السياق السوري وعدم الوقوع في الأخطاء ذاتها التي تبين فشلها في تحقيق الغاية المرجوة منها، كما بيّن الاستعراض أيضاً أن ثمة العديد من الممارسات الإيجابية الجيدة التي يُمكن الاستفادة منها وصياغة مقاربة تتلاءم مع الواقع المحلي السوري.

أخيراً، سعى الباحثون في هذه الورقة إلى تسليط الضوء على مسألة بالغة الأهمية في مسار حياة الأفراد والدولة على حد سواء، واجتهدوا في عرض النصوص وتحليلها واستعراض المناقشات والتعليق عليها، وعرض التجارب المتعددة؛ السلي منها والايجابي، وتقديم بعض الأفكار والمقترحات في محاولة لفتح نقاش جدي موضوعي حول هذه المسألة، وتقديم الدعم والمساعدة لأي جهد دستوري قائم أو مستقبلي يستهدف صياغة عقد اجتماعي جديد لكل السوريين والسوريات دون استثناء أو إقصاء أو تمييز.

المواد الأرشيفية والوثائق التاريخية:

- أعداد صحيفة العاصمة، جريدة الحكومة الرسمية التي كانت تصدر مرتين أسبوعياً من دمشق بين 17 شباط/فبراير 1919 و14 شباط/فبراير 1921.
- محاضر جلسات المجلس التأسيسي السوري لعام 1928.
- مذكرات الجمعية التأسيسية السورية من 12/12/1949 حتى 29/7/1950 كما نشرت في الجريدة الرسمية السورية.
- مذكرات الجمعية التأسيسية السورية من 31/7/1950 حتى 5/9/1950 كما نشرت في الجريدة الرسمية السورية.
- أرشيف مجلة المنار، 35 مجلدًا، متوفر على الرابط: <https://al-maktaba.org/book/6947>
- حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي 1915-1946، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1974.

المراجع العربية:

- إبراهيم دراجي، هدى الصدة، سلسبيل القليبي: دراسة مقارنة حول التحولات الدستورية في المنطقة العربية من المنظور الجندي. المحررتان: بوريانا جونسن وليليان هالس. فرنش، منشورات المبادرة النسوية الأوروبية، باريس. متوفر على الرابط: <https://bit.ly/2MQaEJz>
- د. أحلام بيضون، قراءة في النظام اللبناني بين القانون والتطبيق، وقائع المؤتمر السنوي الأول: الجامعة اللبنانية، مؤتمر: صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدستوري والممارسة السياسية. متوفر على الرابط: <http://www.ul.edu.lb/lawMag/8.aspx>
- الإصلاح الدستوري في الأوقات الانتقالية: تأمين شرعية مسار بناء المؤسسة الديمقراطية، تحرير: ألفارو فاسكونسيلوس، جيرالد ستانغ، مبادرة الإصلاح العربي، باريس 2014. متوفر على الرابط: <https://bit.ly/2MPuTH4>
- إعادة ميلاد دستورية: تونس ومصر تعيدان بناء نفسيهما، دراسة أعدها ناثن ج. براون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمساعدة ماريان مسينغ وسكوت وينر، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 12 آب/أغسطس 2011. متوفر على الرابط: <https://bit.ly/2Jjevfm>
- أكرم حوراني، مذكرات أكرم حوراني، منشورات مكتبة مدبولي، القاهرة.
- إيفين دوبا، المرأة السورية والدستور: شراكة في المعركة لا في المغام، متوفر على الرابط: <http://womenspring.org/news.php?go=fullnews&newsid=218>
- حرية الدين أو المعتقد، دليل دراسي، مركز حقوق الإنسان بجامعة منيسوتا، 2003، متوفر على الرابط: <http://hrlibrary.umn.edu/arabic/SGreligion.html>
- د. خالد قباني، التجربة المنجزة في لبنان في وضع وثيقة الوفاق الوطني، الطائف، ورقة منشورة في كتاب: صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية: الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، المكتبة الشرقية، بيروت، 2014. متوفر على الرابط: <https://bit.ly/2WlrO4H>
- رزان زيتونة، الدستور الديمقراطي والدستور السوري، منشور في مجلة الآداب، 10-11/2008. متوفر على الرابط: <http://www.alsafahat.net/blog/?p=6189>
- رستم محمود، أحوال المرأة السورية في العهد البعثي: سيرة السيطرة الناعمة. ضمن كتاب: حقوق النساء في سوريا قبل وأثناء الثورة: الخطاب والواقع، برنامج المعرفة حول المجتمع المدني في غرب آسيا، نشرة خاصة 2، أيار/مايو 2014. متوفر على الرابط: <http://scps.org/wp-content/uploads/2014/05/SB-2-Rustum-Mahmoud.pdf>
- د. سمير صباغ، الدستور اللبناني من التعديل إلى التبديل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،

الطبعة الأولى، 2000.

- سيلفيا سوتي وإبراهيم دراجي، الدليل إلى دستور متوافق مع منظور النوع الاجتماعي (الجنس)، دليل من أجل عملية جندرة الدستور، المحررتان: بوريانا جونسن ومية الرحبي، المبادرة النسوية الأوروبية 2016. متوفر على الرابط:

<https://bit.ly/2pVGQ5e>

- عبد الله سامي إبراهيم الدلال، الإسلاميون والديمقراطية في سوريا، منشورات مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007.

- العلاقة بين الدين والدولة، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أيلول/سبتمبر 2014. متوفر على الرابط:

<http://constitutionnet.org/sites/default/files/religion-state-relations-arabic.pdf>

- العلاقة بين الدين والدولة والحق في حرية الدين أو المعتقد. دراسة تحليلية مقارنة لدساتير في دول ذات غالبية مسلمة، تحضير: تاد إستانكي وروبرت بليت، اللجنة الأمريكية لحرية الأديان الدولية، آذار/مارس 2005. متوفر على الرابط:

<https://bit.ly/2MMkxrk>

- ماري ألبا شيرستان، المؤتمر السوري العام 1919-1920، دار أمواج، بيروت 2000.
- د. علي يوسف الشكري، الوسيط في فلسفة الدستور، منشورات زين الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2017.
- د. كمال غالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، منشورات دار العروبة للطباعة، دمشق، 1978.
- لا حماية ولا مساواة: حقوق المرأة في قوانين الأحوال الشخصية اللبنانية، تقرير صادر عن منظمة هيومان رايس ووتش، كانون الثاني/يناير، 2015. متوفر على الرابط: <https://www.hrw.org/ar/report/2015/01/19/287652>
- لاري أولتيز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: جابر سعيد عوض، منشورات الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، الطبعة العربية الأولى، 1996.

- الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 18 من الاتفاقية، التقرير الدوري الثاني للدول الأطراف، سوريا، 24 تموز/يوليو 2012. يُنظر وثيقة الأمم المتحدة:

<https://bit.ly/2BJm5fx> CEDAW/C/SYR/2- 25 October 2012، متوفرة على الرابط:

- الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الثاني للجمهورية العربية السورية، يُنظر وثيقة CEDAW/C/SYR/CO/2 - 24 July 2014، متوفر على الرابط:

<https://undocs.org/pdf?symbol=ar/CEDAW/C/SYR/CO/2>

- الأمم المتحدة، لجنة حقوق الإنسان، الدورة السابعة والثلاثون (1989) التعليق العام رقم 18: عدم التمييز، يُنظر وثيقة HRI/GEN/1/Rev.9 (Vol. I) - 27 May 2008، متوفرة على الرابط: <https://bit.ly/31OxSnB>

- الأمم المتحدة، لجنة حقوق الإنسان، الدورة الثامنة والأربعون (1993)، التعليق العام رقم 22، يُنظر وثيقة HRI/GEN/1/Rev.9 (Vol. I) - 27 May 2008، متوفرة على الرابط: <https://bit.ly/367PggM>

- د. محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الرابعة، 2002.

- د. محمد نور فرحات، الدين والدستور في مصر، ورقة بحثية منشورة على موقع شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب بمصر. متوفر على الرابط: <https://bit.ly/2Jp3c5X>

- محمود الزيباوي، دين الدولة في الدستور السوري، مقال منشور على موقع المدن بتاريخ 24/12/2016. متوفر على الرابط:

<https://bit.ly/2BJ78dy>

- د. موسى ميري، ملاحظات قانونية على مشروع الدستور، مقال منشور بجريدة بلدنا السورية بتاريخ 15/2/2012. متوفر على الرابط: <https://bit.ly/2ogaq4J>

- ميشيل براندت، جيل كوتريل، ياش غاي، أنطوني ريغان، وضع الدستور والإصلاح الدستوري: خيارات عملية، الناشر:

إنتر بيس، لبنان، تموز/يوليو 2012. متوفر على الرابط: <https://bit.ly/345c0G2>

- د. ياسين فاروق أبو العينين، نادية عبد العظيم، المشاركة وبناء التوافق المجتمعي في عملية وضع الدستور: دروس مستفادة من التجارب الدولية، منشورات مركز العقد الاجتماعي، القاهرة. متوفر على الرابط: <https://bit.ly/2MQyjcF>

- Canon Law Society of America. 2011. Proceedings of the Seventy-Third Annual Convention.
- Haidar Ala Hamoudi, Negotiating in Civil Conflict: Constitutional Construction and Imperfect Bargaining in Iraq. Chicago and London: The University of Chicago Press, 2014.
- Ihsan Yilmaz, Secular Law and the Emergence of Unofficial Turkish Islamic Law, Middle East Journal, Vol. 56, No. 1 (Winter, 2002). pp. 113-131.
- Jinan S Al-Habbal, "Institutions, Sectarian Populism, and the Production of Docile Subjects." In The Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon, co-authored by Bassel F. Salloukh, Rabie Barakat, Jinan S. al-Habbal, Lara W. Khattab, and Shoghig Mikaelian, 32-51. London: Pluto Press, 2015.



الآراء والآراء المعبر عنها في هذا البحث هي آراء المؤلفين ولا تمثل بالضرورة آراء كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE).
يصرح باستنساخ مقتبسات من هذا البحث مجاناً ومن دون إذن كتابي، شريطة الإشارة إلى المصدر الأصلي مع ذكر العنوان الكامل للبحث
وتاريخ نشره وأسماء المؤلفين البحث وذكر الـ LSE وبرنامج المواطنة والشرعية في العالم العربي.